

السطو على العالم

التنمية والديمقراطية في
قبضة اليمين المتطرف

شريف دلاور

عصير الكتب

www.ibtesama.com

منتدى مجلة الإبتسامة



عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

السطو على العالم
التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف



اللجنة العليا

المشرف العام

أ. إبراهيم أصلان

د. أحمد مجاهد

د. أحمد زكريا الشلق

د. أحمد شوقي

أ. طلعت الشايب

أ. عبلة الرويني

أ. علاء خالد

أ. كمال رمزي

د. محمد يسوى

د. وحيد عبد المجيد

مصمم الغلاف

وليد طاهر

الإشراف الفني

علي أبو الخير

مسرى عبد الواحد

تنفيذ

المجلة المصرية العامة للكتاب

السطو على العالم

التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف

شريف دلاور



السطو على العالم – التنمية والديمقراطية فى قبضة اليمين المتطرف

دلاور، شريف.

السطو على العالم: التنمية والديمقراطية فى قبضة اليمين
المتطرف / شريف دلاور – القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب ٢٠١٢.

٢٤٠ ص، ٢٠ سم

تدمك ٣ - ٢٠٣ - ٢٠٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - التنمية الاقتصادية.

٢ - الاقتصاد الدولى.

(١) العنوان.

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢٠٤ / ٢٠١٢

I.S.B.N 978- 977- 207-203-3

ديوى ٣٣٨,٩

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذاً هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جرياً على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعاً من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحببات الفاكهة. ثم رحل الحكيم مكتفياً بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس

غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحياناً.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التي طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافي عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانيات المحدودة التي أخبرتنا بها الهيئة فى كل أن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معياراً موجزاً:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبية، أولاً أيضاً، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبداً، لم تشغل نفسها لا بكتاب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديماً، مولانا الحكيم. لا نزعم، طبعاً، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيداً يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائماً، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبداً. لماذا؟ لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقي.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

* مقدمة الطبعة الثانية *

○ نُشر هذا الكتاب في ديسمبر ٢٠١٠، أي شهر واحد قبل اندلاع الثورة المصرية والمد التاريخي للربيع العربي، وسيوضح للقارئ عند قراءة الرسالة التي تنصدر صفحات الكتاب أنه يتوجه نحو المستقبل في مصر، ووطننا العربي، متمثلاً في شباب الأمة، والذي رأي فيهم الكاتب رمز المعركة من أجل الأمل وغد أفضل. وإذا كانت مكتبه الأسرة- بما لها من دور تنويري في إعداد العقول- قد رأت إعادة نشر الكتاب، فمرجعه الأهمية القصوى في هذه المرحلة من تاريخنا- لإعادة اكتشاف عناصر التحديث والتقدم ورصد القوى الخفية التي تعمل علي إهدار كفاح الشعوب.

○ ولقد تنبأ الكاتب في مواقف متعددة بما يحدث في العالم من اضطراب واهتزاز للسلام الاجتماعي، نتيجة العبث بمصالح الأغلبية لصالح نموذج اقتصادي لا يخدم إلا أقلية ضئيلة، وهو النموذج الذي انتقل إلينا من خلال عصابة، استولت علي أصول المجتمع الاقتصادية، واختزلت دور الدولة في السوق والاقتصاد في البورصة، هذا النظام الاقتصادي الذي يحذر الكاتب من تداعياته، وصلت أزرعه إلي كل المواقع التنفيذية والتشريعية والإدارة والمال، ففقدنا الدور والمكانة، ولم تفقد مصر استقلالها الاقتصادي والسياسي فقط، بل والاجتماعي والثقافي.

○ والكتاب يطالب بإقامة نظام يتخلى تماماً عن النهج الاقتصادي السابق الذي أحدث مستويات عالية في البطالة والفقر، وأوجد ظروفاً استغلالية

* كتبت هذه المقدمة خصيصاً لقراء مكتبة الأسرة

في أماكن العمل واتساعاً في الفجوة بين الدخل والثروات، وتوتراً بين الطبقات الاجتماعية، وعجزاً متزايداً في الميزان التجاري وفي موازنة الدولة، وتراكماً في الدين العام وسيطرة لاحتكارات عالمية نتيجة استحواذات واندماجات نون رابط أو ضابط، ونزيف مستمر للثروة المصرية إلى الخارج، وثروة ورقية غير معتمدة على أصول مادية حقيقية، ورواج اصطناعي كاذب ومعدلات للاستهلاك أعلى من الزيادة في الإنتاج.

○ لم يكتب الكتاب برصد واقع هذا النموذج الاقتصادي وتجاربه المنمّرة في دول عدّة من العالم، بل انتقل إلى سبل تصحيح المسار والتحول نحو الديمقراطية الاقتصادية، فالتغير المطلوب أشمل وأكبر من وضع دستور جديد أو انتخاب رئيس جديد، حيث أن المطلوب هو فتح الباب أمام تغيير حقيقي في العقول، وأنماط التفكير والتخلص من المفاهيم البالية، المطلوب نظام جديد يصل إلى عمق القواعد الجماهيرية ويتصدى لمنظومة الفساد ولسيطرة الاحتكار الشائع في كافة المجالات، ويستعيد استقلال القرار الوطني ويعيد صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، نظام يقوم بتحديث مؤسسات الدولة التي تلبدت وشاخت، نظام يلبي طموحات الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية وهو المحور المتكرر في كل أقسام هذا الكتاب.

شريف دلاور

(مارس ٢٠١٢)

مقدمة ورسالة

يتشكل هذا الكتاب من مقالات كتبتها لجريدة الأهرام على مدار السنوات السبع الماضية، التي أرجو أن يجد القارئ نفعًا أكبر في جمعها عن قراءتها كمقالات منفصلة، وذلك لأن المقالات مجتمعة تمثل في النهاية موضوعًا متماسكًا رغم تعدد مشاربه، فالكتاب ليس مجرد تصنيف لمقالات في ترتيب معين ولكنه بالدرجة الأولى عمل امتد لسنوات في دراسة عناصر التنمية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة، وبالتالي لقد سمحت - بقصد - ببعض الإعادة في الأفكار للحفاظ على وحدة المقالات كما نشرت من جانب، ولتوصيل المعنى الذي أصر عليه من جانب آخر.

فحياة كل صاحب رسالة تدور حول فكرة رئيسية، وفي حالة كاتب هذه السطور فإن كتاباته تعود مرارًا وتكرارًا إلى قضية التنمية وتأثيرها بالأيديولوجيات المختلفة وعلى وجه الخصوص أيديولوجية اليمين المحافظ التي سيطرت بقوة على نهج التنمية في معظم دول العالم خلال الثلاثين عامًا الماضية، وذلك نتيجة لتبني أهل الفكر وأصحاب القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وفي المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد لهذا النهج.

ولا يكتفى الكتاب برصد وتحليل هذا النمط من التنمية وتداعياته على مستويات الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول العالم، ولكنه يتناول أيضاً ركائز الإعداد للمستقبل اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً، وهذا هو توجهي منذ صدور كتابي الأول "التغيير.. لماذا وكيف؟" في عام ١٩٩٠، وكنت قد بلغت في ذلك الوقت الخمسين من العمر وأردت أن أوظف خبرة سنوات عملي في أقطار مختلفة من العالم في وضع دراسة تستشرف مستقبل التنمية

فى مصر فى ظل العولمة الوليدة، وتلاه بعد ذلك فى عام ١٩٩٣ كتاب "قضايا ومعالج فى طريق الإصلاح الاقتصادى" الذى قدم له واختار عنوانه أستاذى وصديقى المرحوم الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن رائد الفكر التنامى للعالم الثالث وأول رئيس لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التى شرفت بالعمل فيها لعدة سنوات فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، كما شاركت مع نخبة مختارة من المتخصصين فى دراسة مهمة صدرت عام ١٩٩٦ عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام فى كتاب بعنوان "الثورة التكنولوجية: خيارات مصر للقرن ٢١" تحرير الراحل الدكتور محمد السيد سعيد، وكانت مشاركتى ببحث بعنوان "تنافسية مصر فى إطار النظام التكنولوجى الجديد"، ثم صدر لى فى عام ١٩٩٩ كتاب "تحديث مصر" تلاه فى ٢٠٠٣ كتاب "الاقتصاد المصرى والعولمة"، وفى كل هذه الكتابات - وكما هو الحال فى هذا الكتاب الذى بين يدي القارئ اليوم - لم أقتصر على الرصد أو التشخيص بل كان كل تركيزى منصباً على دراسة المستقبل وأساليب التعامل مع معطياته ومتغيراته وما يجب عمله اليوم فى ضوء صورة هذا المستقبل الذى أسعى إلى تحديد ملامحه، فالمستقبل بالنسبة لى هو الآن فى مصر ووطننا العربى متمثلاً فى هذه النسبة الهائلة من السكان من الشباب، وكلمة شباب تعنى معركة، معركة من أجل الأمل ومن أجل غد أفضل، وهذه المعركة هى محور وهدف الكتاب لتغيير أنماط التفكير، فالأزمة العميقة التى تمر بها مجتمعاتنا العربية تتمحور حول ماذا نريد أن نفعله بثقافتنا وبشبابنا؟، وأركز على القول بثقافتنا وبشبابنا وليس لثقافتنا ولشبابنا، ومع الأسف فإن كثيراً فى عالمنا العربى من الذين يريدون قيادة الشباب نحو المستقبل تنقصهم سبل وسائل الإقناع نظراً لكون الأدوات الذهنية لهذه النخبة - على المستويات التعليمية والثقافية والسياسية - لا تصب فى وفاق واتساق مع معانى عالم المستقبل، ولعل أهم المعوقات فى هذا الصدد الشعارات الخاوية ومشكلات الأمس التى ما زالت تسيطر على الأحاديث والنقاشات العامة وتقيّد من رؤيتنا للمستقبل.

ومما لاشك فيه أن هذا الكتاب يصدر فى مرحلة حرجة من تاريخ البشرية، حيث يمر العالم الآن بأعمق عملية تغيير منذ الثورة الصناعية، فالتكنولوجيات الجديدة والإنترنت، ونماذج الأعمال الجديدة بهدف تحقيق الاستدامة نتيجة

ضغوط مشكلات البيئة والعولمة وبروز قوى المجتمع المدني، والمعرفة كمكون رئيسي للقيمة المضافة للدول والمنظمات على السواء، تمثل كلها تحولاً جذرياً في التيارات الفكرية للعالم سيكون لها أكبر الأثر على حياة الأجيال القادمة.

لقد كتبت مقالات هذا الكتاب ونصب عيني ثلاث نخب من جمهور القراء العرب، الأولى صانعو السياسة بصفة عامة وقيادات الرأي بصفة خاصة نوو الاهتمام بتشكيل الأفكار الجديدة، والثانية القارئ المهموم بقضايا الوطن وتتسع اهتماماته لتشمل خصائص ومكونات التنمية، والثالثة الأكاديميون وطلاب العلم الذين تفرغت للعمل معهم خلال السنوات العشر الماضية كأستاذ زائر في علوم الإدارة، كما أنني أعتقد أن الكتاب سيكون ذا فائدة لكل من يريد أن يحدد موقعنا في عالم اليوم وإلى أين نريد أن نذهب، وأتمنى أيضاً أن يساعد في توضيح كثير من النقاط في الجدل الدائر حول التنمية والديمقراطية وأيضاً في استشراف رؤى جديدة.

والكتاب لا يتبع التسلسل التاريخي لنشر المقالات حيث انصبت محاولتي على ضم المقالات المترابطة في قسم واحد مع إدراكي بأن كل أقسام الكتاب تمثل في النهاية وحدة واحدة متماسكة الأركان، وعليه قسمت الكتاب إلى أربعة أجزاء:

القسم الأول ويضم موضوعات ترتبط بالظواهر السلبية من أزمات مالية واقتصادية واجتماعية كنتيجة لسياسات وحدانية السوق لليمين الجديد والتجارب الفاشلة للنيلبيرالية، كما يتناول الخيارات حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية وحركة الأموال العالمية، وكذلك الأفكار حول اقتصاد السوق ودور الدولة وإعادة صياغة الرأسمالية ومفاهيم العدالة والديمقراطية الاقتصادية ومواصفات الاقتصاد الرشيد (التضخم، البطالة، الإنفاق العام، الدين الحكومي، توزيع الدخل).

ويتناول **القسم الثاني** موضوعات العولمة وفقدانها للشرعية نتيجة تحولها إلى مشروع يرسخ هيمنة أمريكا والشركات عابرة الحدود ووثيقة توافق واشنطن^(١) Washington Consensus على الشعوب بوصاية البنك الدولي وصندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية، وذلك بفرض نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي

١- مجموعة من عشرة بنود لسياسات اقتصادية تشكل حزمة من الإصلاح الاقتصادي للدول النامية صاغتها في عام ١٩٨٩ وزارة الخزانة الأمريكية بمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد وصارت رمزاً لأصولية السوق Market fundamentalism.

تعارض كلية مع مبادئ العدل والاستقرار الاجتماعى ويؤدى إلى تركيز السلطة فى النظام الاقتصادى الدولى، ويضع هذا القسم مقترحات لأجندة ومعيار للتنمية الاقتصادية الدولية متضمناً عدة محاور لإصلاح العولمة.

أما القسم الثالث فيركز على حقبة الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة وعقيدة الحرب الوقائية والأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية وعناصرها الخاصة بالأمن القومى وحكم العالم والحضارة الواحدة ومصالح الصفوة ووحداية السوق وتشكيل العقل الأمريكى واستخدام آليات السوق لتوجيه وضبط الأفكار والمشاعر العامة والتصدى لآى تهديد للمصالح القائمة وقد يتمثل هذا التهديد فى بدائل أخرى من النماذج الاجتماعية لا تتمشى مع أسس الخريطة الأيديولوجية الأمريكية لليمين الاقتصادى المتحالف مع التيار الدينى المحافظ ويتناول القسم بناء سوق الأفكار فى الولايات المتحدة بهدف نشر وترسيخ معتقدات ومبادئ الفئات العليا من المجتمع على حساب الاستقلال الفكرى والثقافى للفئات الأدنى، والتشابك الأخطبوطى فى مجالات الحرب والنفط بين الإدارات الأمريكية والشركات الكبرى، وأنهى هذا القسم بموضوعين عن العراق والبتروول والمساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل.

ويبحث القسم الرابع وعنوانه أجندة وطنية فى شئون الاقتصاد المصرى من حيث الإنتاج والاستهلاك وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبى والتشغيل ومحاربة الفقر والسياسات المالية والنقدية والتدفقات المالية الداخلة والخارجة والتعامل مع معطيات العولمة وأهمية عدم اقتصار رؤيتنا على الأرقام الجافة للدخل القومى دون تفحص مكونات وطرق توزيع الدخل بحيث تتبلور أطر وسياسات للتنمية الاقتصادية بهدف مواجهة التخلف ومشكلات وهموم المواطن، وهى السياسات التى تعطى الأولوية لمكافحة الظروف التى تنعدم فيها العدالة المرتبطة بتكافؤ الفرص الاقتصادية، ويتساءل هذا القسم أيضاً ويحاول الرد على سؤال محير لماذا نحن قادرين على طرح هذا الكم الهائل من الأفكار والحلول وغير قادرين فى الآن نفسه على تنفيذها؟!.

كما يتناول قضايا البيروقراطية والخدمة العامة فى مصر ومقترحات لإصلاح الجهاز الإدارى وإعادة هيكلة الدولة، ثم يبحث فى قضايا التكنولوجيا

والطاقة والبيئة والتحول نحو اقتصاد المعرفة مشيرًا إلى أن مستقبل التنمية وتنافسية الدولة يعتمدان على إستراتيجيات لدمج المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة فى الاقتصاد القومى، وأن ديناميكية الإصلاح السياسى والاجتماعى مرتبطة بهما.

وينتقد المقال الأخير فى الكتاب الشق الاقتصادى لوثيقة الإسكندرية المتعلقة بقضايا الإصلاح العربى.

وللقارئ الذى يريد الاستمرار فى بحث موضوعات الكتاب أرفق فى نهايته تعريفًا بمؤلفات ومراجع أعتقد فى أهميتها.

ولا يمكن أن أختتم هذه المقدمة والرسالة دون أن أشكر وأثنى على الناشر والمحرر الأستاذ مصطفى الطنانى مُحَرِّكى ودافعى لبلورة هذا المؤلف ولا أظن أن كاتبًا يطمع فى أكثر مما قدمه لى من مهارة ومساندة، وأخيرًا أتذكر بكل عمق الحب والاحترام والامتنان زوجتى الراحلة هدى الشريبنى التى ساندت حياتى لمدة تزيد على خمسة وأربعين عامًا هى عمر الزواج إلى أن تركتنا فى هذا المساء الكئيب من صيف ٢٠٠٨، وأرجو من قارئى العزيز أن يلتمس لى العذر لإقحامه فى عاطفة شخصية يصعب على فى العقد الثامن من العمر الإبحار بعيدًا عنها.

شريف دلاور

برج العرب فى ٦ أكتوبر ٢٠١٠

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

القسم الأول

إخفاقات الاقتصاد الدولي
وإعادة صياغة الرأسمالية

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

أعراض كئيبة لتوجهات خاطئة

توالت الأزمات الاقتصادية في التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا وغيرها، وتأثرت بها جميع دول العالم خاصة النامية منها، وأخيراً تفجرت أزمة الغذاء والطاقة وكذلك أزمة الائتمان الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة لتتشكك في مصداقية قاعدة المفاهيم الاقتصادية التي سادت العالم الرأسمالي في الربع الأخير من القرن العشرين، والتي تشكلت على مبادئ مدرسة شيكاغو اليمينية^(٢) بقيادة نوبل الاقتصاد ملتون فريدمان^(٣) وتبنتها وثيقة توافق واشنطن الشهيرة المعدة بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية، ولقد أسست هذه المدرسة توجهاتها على فرضية أن سلطة الدولة قد ضعفت نتيجة انتقال مركز ثقل القرار إلى الأسواق العالمية الواسعة، التي تتطلب لقيادتها وجود شركات عملاقة تكون مصدر التوازن الجديد في العالم، مما يجعل الاقتصاد وليست السياسة هو صانع الأحداث الإنسانية، وهي ذات الأفكار التي عبر عنها في أوائل التسعينيات فرانسيس فوكوياما في كتابه عن نهاية التاريخ، وأغرق العالم منذ ذلك الحين بكم هائل من الدراسات والمقالات والمؤتمرات والندوات تؤكد رسالة وحدانية السوق، التي تحولت إلى شبه عقيدة لا تقبل الشك

٢- تمثل الفكر النيوكلاسيكي في الاقتصاد الذي تبنى التحرير الكامل للأسواق وخفض الضرائب وتعظيم دور القطاع الخاص ورفض تدخل الدولة.

٣- أستاذ اقتصاد وإحصاء بجامعة شيكاغو، حاز جائزة نوبل للاقتصاد وعمل مستشاراً للرئيس ريجان، وقد وصفته مجلة "الإيكونومست" بالمفكر الاقتصادي الأعظم تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين وهو مدافع شرس عن الحرية الاقتصادية.

أو النقاش، وتروج لها باقتدار بين أهل السياسة والاقتصاد والثقافة حول العالم مراكز الدراسات والأبحاث ذات التوجه المحافظ في الولايات المتحدة التي تبلغ أصولها ملياري دولار وتنفق ١٤٠ مليون دولار سنويًا على هذا الترويج.

ولقد أدى عدم التوافق بين النمو المتعظم في الثروة الورقية - ممثلة في أسواق المال - والنمو المحدود في الثروة الحقيقية وتقلص القدرات العامة والاجتماعية للدول وتسلسل اقتصاد الاستهلاك وتحرير الأسواق المالية ولاسيما بعد أن فاقت حركة تداول العملات خمسين ضعف حركة التجارة في المنتجات، وهو ما أنتج أشكالًا غير متوقعة من الفوضى في الاقتصاد الدولي، فعلى سبيل المثال كل دولار استثمار حقيقي في العالم يقابله دولاران في الاندماجات والاستحواذات مما يتيح للشركات الضخمة التي تنتقل إليها سلطة قيادة العالم أن تنفذ أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في عدم الاستثمار في طاقات جديدة تؤدي إلى خفض الأسعار، وإحكام السيطرة على الأسواق العالمية، والإقلال من المنافسة وزيادة الأرباح، وتخفيض المخاطر نتيجة الهيمنة على الأسواق والمنافسة المحلية داخل الدول.

ولقد ازدادت حركة الاندماج والاستحواذ لتصل إلى أوجها في عام ٢٠٠٠ بإجمالي ١,٢ تريليون دولار (في حقيقتها مديونيات لدى البنوك على الشركات المستحوذة)، وانخفض الرقم إلى ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ ليقفز مرة أخرى إلى ١٠٠ مليار دولار في الأسبوع الواحد في عام ٢٠٠٤!

وفي هذا السياق أغفلت الدول النامية - التي تسعى حثيثًا إلى جذب الاستثمار الأجنبي - الفرق بين نوعين من الاستثمار أحدهما يضيف أصولًا جديدة والآخر لا يضيف شيئًا باستحواده على شركات محلية.

وفي حقيقة الأمر فالادعاء بأن الأسواق في حاجة إلى كيانات ضخمة، قول يحتوى على مغالطة جوهرية؛ فالأسواق الكبيرة على وجه الخصوص تحتاج أكثر من غيرها إلى كفاءة المنافسة التي تتحقق بشكل أفضل من خلال وجود عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة القادرة على التحرك بسرعة ومرونة داخل هذه الأسواق، وعلاوة على مخاطر المديونيات الضخمة على هذه الشركات الدولية الكبرى التي قد تهدد الاقتصاد العالمي في أية لحظة فإنها

تسيطر بشكل شبه كامل على منظومات الغذاء والطاقة والميديا والنشر والتمويل والتأمين في العالم من خلال معيار محكم يمنع دخول منافسين جدد ويتجاهل تمامًا عناصر اقتصاد السوق وحرية المنافسة، ولقد استخدمت هذه الشركات عدة آليات لإحكام سيطرتها منها التكنولوجيا، والحجم الكبير، ثم حقوق الملكية كشكل قانوني للاحتكار من خلال منظمة التجارة الدولية التي يطالب العالم اليوم بإعادة هيكلتها وسحب اتفاقية التريبس^(٤) TRIPS منها - وتحديدًا في مجال صناعة الدواء - وإعادة مناقشتها وصياغتها في منظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية المنوط بها أصلاً تناول هذا الموضوع، ولقد تضاعف بالفعل اقتناع الشعوب - في الدول المتقدمة والنامية على السواء - بجذوى وفعالية منظمة التجارة التي تضع حق الشركات في تعظيم أرباحها فوق حق البشر في الحياة!

ولاشك أن السوق أمر يتعلق بالمنفعة (المتغيرة) للناس وليست قضية أيديولوجية، ومفاهيم التجارة والسوق ليست حقائق مطلقة، ولا يجوز بالتالي تحويلها إلى معتقدات مقدسة تتسلط على الفكر الاقتصادي، ولكن هذا ما حدث بالضبط على أيدي خبراء الاقتصاد لمدرسة شيكاغو اليمينية ومريديها من تكنوقراط الشركات والمؤسسات الدولية، فلقد حاول هؤلاء الاقتصاديون الجدد - بنفس أسلوب الماركسيين في حقبة زمنية سابقة - ترسيخ لغة العقيدة الجديدة وغرقوا في التفاصيل الفنية والإحصائية غير مدركين للصورة الكبيرة، وتخلوا أنهم يتحدثون بلغة العصر الحديثة بفضل إحاطتهم بكم هائل من البيانات، وبرعوا في شرح وتفسير التصويب التكنوقراطي لأداء الأسواق غير أنهم عجزوا تمامًا عن إدراك الحقائق الاجتماعية والإنسانية المحيطة بعملهم، وكما أن هؤلاء الخبراء وتكنوقراط الإدارة والأعمال لا يصلحون لقيادة المجتمع حيث يصب منهجهم أحادي التفكير في مجرى أصولية السوق فقط، فهم غير مؤهلين أيضًا لأي حوار مفتوح مع الناس العاديين، لأن مهارتهم تنحصر فقط في قدرتهم الفائقة على التعامل مع نظرائهم من شتى بقاع العالم دون القدرة على مخاطبة مواطنيهم معتقدين أنهم بلغوا مرتبة من الفهم والتخصص التقني لا تسمح لهم بالنزول لعقلية عامة الناس!

٤ - Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights اتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية في الملحق C الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية WTO والموقعة في مراكش بالمغرب في ١٥ إبريل ١٩٩٤.

هذا النمط الجديد من القيادات العالمية دفع حركة الليبرالية نحو حلول لمشكلات الاقتصاد غير خاضعة لقواعد في مجالات الخصخصة وأسواق المال والدعم.. إلخ، وأدى المفهوم الضيق للغة الأرقام الجافة ومبدأ الكفاءة الاقتصادية وحدها إلى كوارث اجتماعية واقتصادية في شتى أنحاء المعمورة، بل خاطر الاقتصاديون الجدد - بهدف تطبيق معتقداتهم - بمصائر أمم استخدمت كحقل تجارب حقيقي، ولعل روسيا في أثناء حكم يلتسين مثال حي على ذلك، فلقد بيعت مؤسسات الدولة لموظفي وأعضاء الحزب الشيوعي السابق ورجال الأمن الأقوياء، وأصبح ٧٠٪ من الاقتصاد الروسي تحت سيطرة ٣٦ شخصًا، وتحول من نظام قطاع عام شديد المركزية إلى الاقتصاد الأكثر تمرکزًا في العالم في يد حفنة صغيرة من القطاع الخاص، ولم يكن هناك أي تحليل موضوعي لأهداف الخصخصة باستثناء الحجة المسيطرة على عقول المسؤولين من التكنوقراط، وهي نقل كفة ميزان الملكية العامة إلى القطاع الخاص بهدف تنشيط السوق، كما أن الطريقة التي تمت بها الخصخصة كانت لها أكبر الأثر في محو كل الخطوط الفاصلة بين السوق والفساد والجريمة!

هذه التجربة وغيرها من تجارب اليمين الاقتصادي الجديد في دول مختلفة أحدثت مستويات غير مقبولة من البطالة وظروفًا استغلالية في أماكن العمل، وهو ما أكدته منظمة العمل الدولية، التي أعلنت أن مستويات البطالة في العالم هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الأعظم في الثلاثينيات من القرن الماضي، وفي مجال إخفاقات تلك المفاهيم أيضًا زيادة حدة المضاربة في أسواق المال العالمية التي وصفها جاك شيراك رئيس فرنسا السابق بمرض إيدز الاقتصاد الحديث، وتعتبر نوعًا من الاغتصاب الاجتماعي، وبما أن الاغتصاب جريمة يعاقب عليها القانون فمن المفترض إذن أن تحاط المضاربة في الأسواق المالية بسياج من الضوابط والتشريعات.

ولقد كان الإحسان سمة من سمات نظام السوق في القرن التاسع عشر الذي يطلق عليه اسم الرأسمالية غير المقيدة وحديثًا استخدم لفظ الرأسمالية المتوحشة، ولقد عاد الإحسان بشكل مكثف مع سياسات اليمين الجديد ليعالج الخلل الناجم عنها بما في ذلك الدول الغنية والمتقدمة، وعلى سبيل المثال فلقد كان هناك ١٦ بنكًا لإطعام الفقراء في أوكلاند بنيوزيلاندا عام ١٩٩٠ وأرتفع الرقم إلى ١٩٤

فى منتصف التسعينيات؁ وأنشئت بنوك للطعام فى معظم دول العالم الديمقراطى
وبوتيرة متسارعة.

وفى الولايات المتحدة أعلنت بنوك الطعام التى تقوم بتقديم المساعدات
الغذائية الطارئة من خلال شبكة من المؤسسات المدنية والدينية أنها تواجه تزايداً
فى الطلب على الإعانات بنسبة ٨٠ ٪ خلال عام واحد فقط.

إن دور الإحسان كما جاء فى التشريعات السماوية هو سد شروخ المجتمع
وليس بديلاً لدور الحاكم فى التعامل مع الفقر؁ وهو ما يجب أن يكون المسئولية
الأساسية للدولة؁ فالمواطن يطالب بالعدل لا الإحسان!

التصدى والتحول نحو الديمقراطية الاقتصادية*

نشأ - عن الإخفاقات والأزمات الاقتصادية العالمية - فراغ مملوء بالفوضى وبنزعات متناقضة، فتعثرت مفاوضات التجارة التي بدأت في الدوحة بقطر عام ٢٠٠١ وكان من المفترض إتمامها في عام ٢٠٠٥ نتيجة المواقف المتباينة للأطراف المشاركة، بل إن البنك الدولي اعترف من خلال دراسة في عام ٢٠٠٤ بأن الاقتصادات النامية تضررت من اتفاقيات التجارة المعقدة، والدول التي كانت وراء حركة العولمة والأشد إيماناً بفوائدها بدأت تتراجع عن مفاهيم المنافسة الدولية وتساند شركاتها الوطنية وتفرض الضوابط على حركة الاستحواذ على المؤسسات المحلية، فأنشأت الحكومة الفرنسية - على سبيل المثال - كيانا عملاقاً ضخماً من شركتي سويز Suez وغاز دي فرانس Gas de France لمنع مؤسسة إيطالية من الاستحواذ على إحداهما، وتتصدى حكومة البرتغال للاستحواذات من إسبانيا كما تصدى الكونجرس الأمريكي لشركة موانى دبي، ووعدت الحكومة الإيطالية عام ٢٠٠٨ شعبها بإنقاذ شركة الإيطالية للطيران وعدم بيعها لشركة إير فرانس حفاظاً على هويتها الوطنية، وتتصدر البرازيل ست دول في أمريكا اللاتينية اختارت أن تقف ضد مبادئ اليمين الاقتصادي، ولقد ترسخ الاعتقاد لدى العديد من الساسة في دول العالم أن الشركات الدينامورية - التي تجوب العالم دون أية مساءلة وغير ملتزمة بأية ضوابط - تمثل تهديداً للديمقراطية وللأسواق على السواء!

* نشر بجريدة الأهرام في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨.

وانتهى أيضًا - ونحن على مشارف نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين - الاعتقاد السائد بحتمية وحدانية السوق، وبدأت مرحلة أدرك فيها صنّاع القرار أن هناك بالفعل قدرة على الاختيار بين عدة بدائل لتخطيط وبناء المستقبل، فالصين تعدل سياستها بهدف التعامل مع الفقر الذى يطول أكثر من نصف سكانها وتقر إستراتيجية مكونة من عدة مبادئ:

١. توازن بين الريف والحضر.

٢. توازن بين الطبيعة (البيئة) والفردية.

٣. توازن بين المناطق الداخلية والساحلية.

٤. توازن بين المحلى والعالمى.

وإذا واجه أى مسئول إشكالية فى اتخاذ قرار فعليه أن ينحاز للعنصر الأول فى محاولة التوازن أى الأولوية للريف قبل الحضر، وللبيئة، والداخل قبل الساحل، والمحلى قبل العالمى، وهو ما يعنى باختصار وضع المنفعة العامة قبل السوق. وفى الهند والبرازيل ودول أمريكا اللاتينية وأخيرًا مصر (أجريوم - دمياط) دخلت الشركات الدولية الكبرى فى مواجهة مع المجتمع المدنى متنامى الوعى والمعرفة والقدرة على التحرك، وفى الولايات المتحدة رفضت بلدية إنجلوود قرب مدينة لوس أنجلوس - من خلال استفتاء شعبى - إقامة مشروع متاجر هايبر لأكبر شركة فى العالم وهى وول مارت!

ولقد ثبتت ماليزيا عملتها فى عام ١٩٩٩ ووضعته - كما وضعت الهند والصين - قيودًا على حركة دخول وخروج الأموال، وثارَت حينئذ المؤسسات والشركات الدولية، واتهم مهاتير محمد بالجنون، وقامت مؤسسة مورجان ستانلى للتقويم بشطب ماليزيا من مؤشرات انتظامًا لانهايارها الحتمى، إلا أن ماليزيا بهذه السياسات أمكنها - قبل أية دولة فى جنوب شرق آسيا من التى دمرتها أزمة ١٩٩٧ - تجاوز المحنة والوقوف على قدميها بسرعة فائقة، واستقبل مهاتير محمد بعد ذلك استقبال الأبطال فى معبد العولمة بدافوس السويسرية لقدرته على التعامل مع الأزمة الاقتصادية، وقفزت ماليزيا إلى المركز الرابع فى خريطة التنافسية الدولية طبقًا لتقرير المعهد الدولى للإدارة والتنمية! وفى نيوزيلاندا - وهى دولة

متقدمة - قامت الحكومة السابقة ببيع الصناعات الوطنية للأجانب مما أوجد نزفاً مستمراً للأموال من الداخل إلى الخارج، ولم يتحسن مستوى المعيشة لمدة خمس عشرة سنة متتالية، وأمام بطالة متزايدة لم يجد شباب نيوزيلاندا حلاً غير الهجرة بأعداد كبيرة، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل غير مسبوق في دولة عرفت على امتداد تاريخها الحديث بانتشار عريض للطبقة الوسطى، وانتخبت حكومة هيلين كلارك لتعيد دور الدولة وضوابط السوق، ولتعلن أن الاقتصاد ما هو إلا خادم للمجتمع وليس هدفاً له، حيث إن النمو الاقتصادي لا يستهدف لذاته وإنما هو وسيلة لخلق الوظائف، وللقضاء على الفقر، ولتحسين حياة المواطن المعيشية في السكن والصحة والتعليم، ولتحقيق التوجه نحو المساواة والعدالة الاجتماعية، ولا تقتصر ظواهر الخلل على نيوزيلاندا بالطبع ففي كل الدول المتقدمة لم يعد بإمكان أسرة الطبقة المتوسطة الاعتماد على عائل واحد وتتطلب الحياة العمل المستمر لكل من الزوج والزوجة، وفي الولايات المتحدة انخفض متوسط الأجر (مقارنة بالأسعار) بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٧٣!، وقد أشارت دراسة لمعهد بروكينجز في منتصف أغسطس ٢٠٠٨ إلى أن نسبة الفقر وكذلك أعداد الأسر الأمريكية محدودة الدخل قد زادت.

غير أن دوائر السياسة والاقتصاد وقيادات الرأي في العالم تختلف حول سبل التعامل مع كل هذه الظواهر السلبية وتأثيراتها في توازن واستقرار الديمقراطية الاقتصادية، ويمتد الاختلاف إلى أمور مهمة مثل حقوق الملكية الفكرية ودور الخصخصة وحجم ودور الحكومة والدين العام وصناديق التحوط^(٥) Hedge Funds التي وصفتها مجلة الإيكونوميست بالملوك الجدد للأسواق، ولم يُحسم الجدل أيضاً حول التجارة والمنافسة الدولية وحول النمو الاقتصادي وقدرته على إعادة توزيع الثروة.

ويشدد الخلاف في الولايات المتحدة بين خبراء الاقتصاد حول ضوابط الأسواق وخاصة أسواق المال، وأخيراً قامت الإدارة الأمريكية بتدبير حزمة إنقاذ بالمليارات لانتشال عملاقى التمويل والرهن العقاري فريدي ماك

٥ - صناديق التحوط Hedge Funds: محافظ مالية من الاستثمارات الخاصة لعدد محدود من المستثمرين ذات رأس مال ضخمة وتنتج للمضاربة في أسواق المال والعملات العالمية أشهرها "صندوق كوانتوم" لجورج سورس.

Freddie Mac وفانى ماى Fannie Mai مما دفع اقتصاديين مرموقين مثل بول كروجمان Paul Krugman إلى اتهام النظام الأمريكى بأنه يقوم على خصخصة الأرباح وعممة المخاطر أى عندما تكون المؤسسات رابحة فإن الأرباح تذهب إلى المساهمين من القطاع الخاص، فى حين إذا حققت خسائر وأوشكت على الانهيار فإن الحكومة تسارع بإنقاذها من مدخرات المواطنين فى البنوك أى أن العام هو الذى يتحمل المخاطر والخاص هو الذى يجنى الأرباح!

الاقتصاد والعالم عند مفترق طرق*

شهد عام ٢٠٠٨ تغييرًا عميقًا لصالح السياسة في معادلة توازن القوى بين السوق والدولة، فتناول الانهيار المالي للمؤسسات والبنوك ثم الشركات لم يعد موضوعًا اقتصاديًا بحثًا بل أصبحت مؤسسة الدولة - في كل بلدان العالم - هي الوحيدة القادرة على التعامل مع تداعيات الأزمة المالية، ووقفت كل المؤسسات الأخرى - سواء كانت دولية أو محلية - عاجزة أمام هذه الأزمة والأدهى أنها لم تتمكن من التنبؤ بحدوثها رغم كل ما تملكه من أدوات! هذه هي ربما النقطة الأهم من كل التفاصيل الفنية الأخرى المحيطة بهذا الحدث.

السياسة تقود الاقتصاد

فالإقتصاد ليس علمًا قائمًا بذاته والمنظرون الأوائل لعلم الإقتصاد أمثال آدم سميث - أستاذ فلسفة القيم بجامعة جلاسجو - وريكاردو وغيرهما أشاروا إلى عملهم على أنه إقتصاد سياسى، فالإقتصاد لا يمكن فهمه إلا من منظور سياسى لأن ثروة الأمم تعتمد على ركيزتى السياسة والإقتصاد معًا، وبالتالي فالإدراك الجيد للأمور الإقتصادية يتطلب النظر إليها من زاوية القيم لأن الإقتصاد يبنى على افتراضات تتعلق بالطبيعة الإنسانية والسلوك الرشيد.

وهكذا جاءت أزمة ٢٠٠٨ لتعيد الاعتبار للسياسة فى قيادة الإقتصاد والسوق، عكس ما كان يروج له طوفان أيديولوجية وحدانية السوق المتمثلة فى الريحانية والناتشرية ووثيقة توافق واشنطن ومدرسة شيكاغو لـ "ملتون فريدمان"

* نشر بجريدة الأهرام فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

ومنتديات دافوس، التي أدت أفكارها وتطبيقاتها إلى كوارث اقتصادية واجتماعية في شتى أنحاء دول العالم، ولكن هل يعنى ذلك إعلان شهادة وفاة اقتصاد السوق؟

إن اقتصاد السوق هو أفضل الأسوأ - تمامًا مثل مقولة تشرشل عن النظام الديمقراطي - فالحرية الاقتصادية مثل الحرية السياسية تُولد أخطاء ولكنها قادرة على التصحيح بخلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية السلطوية، غير أن نجاح الحرية الاقتصادية في التصحيح مرتبط أشد الارتباط بالحرية السياسية القادرة على دفع نخب سياسية جديدة تتولى تقويم المسار الاقتصادي، ولقد طبقت دول العالم التي نمت وتقدمت أنماطًا مختلفة من اقتصاد السوق، والنموذج الذي أسقطته الأزمة هو النموذج المتمثل في هيمنة المالية على الإنتاج، والثروة الورقية على الثروة الحقيقية، وهو النموذج الذي تبناه اليمين المحافظ والاقتصاديون الجدد على مستوى العالم والكرتوقراطية أى منظومة الشركات والبنوك الدولية الكبرى التي أرادت حكم العالم!

في انتظار بريتون وودز جديدة

وهكذا كان أمل الدول الأوروبية - وخاصة فرنسا وبريطانيا - في قمة واشنطنون في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ أن يسفر الاجتماع - الذي ضم ٢٠ دولة تشكل ٧٧٪ من الناتج العالمي - عن توجه جديد للنظام الاقتصادي العالمي على خلفية بريتون وودز، ففي يوليو ١٩٤٤ اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في نيوهامشاير وهم على إدراك تام أن الحرب العالمية الثانية نجحت بالفعل في درء تداعيات الكساد الأعظم في الثلاثينيات، ولكنها لن تقضى على مسببات الأزمة الاقتصادية، وتمخض الاجتماع عن اتفاقيات بريتون وودز الشهيرة وأساسها ربط العملات الرئيسية ببعضها وبالذهب بهدف تحقيق استقرار مالي ونقدي عالمي، إلا أنه ومع النمو المتزايد للاقتصاد الأمريكي ومحدودية توافر الذهب كغطاء لهذا التوسع تخلت إدارة الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ عن قاعدة الذهب، وأصبح الدولار عملة الاحتياطي العالمي نتيجة الاتفاق على تسديد مشتريات البترول في العالم بهذه العملة التي تسعى كل دول العالم إلى تكوين احتياطياتها من الدولار لتمويل احتياجاتها من الطاقة والغذاء، وصار بإمكان الولايات المتحدة أن تكون الدولة الوحيدة في العالم القادرة على طبع أية كميات من أوراق العملة دون أن يؤثر

ذلك فى التضخم فى الداخل حيث تصدر هذه العملات المطبوعة للخارج لسد طلبات دول العالم منها، بل يمكنها بذلك أن تستورد البترول مجاناً أى على حساب العالم من خلال طبع كمية النقود المطلوبة لسداد فاتورة الطاقة!

ولم يتحقق الأمل الأوروبى فى اجتماع واشنطنون، فبريتون وودز الأولى استندت إلى قوة أمريكا الاقتصادية التى ألغت الجمارك على واردات دول أوروبا الغربية إلى السوق الأمريكية وتبع ذلك مشروع مارشال، غير أن إشكالية الأزمة الحالية لا تتمثل فقط فى ضرورة تغيير النظام المالى والنقدى العالمى، ولكن فى حقيقة أن الضامن الرئيسى لهذا النظام (Guarantor) - وهى الولايات المتحدة - يعانى من أزمة وموارده غير كافية لإعادة الاستقرار لا فى العالم ولا حتى فى أسواقه الداخلية!، والدول التى اجتمعت فى واشنطن تعلم أنه لا عودة لقاعدة الذهب وأن الدولار له وجود وانتشار عالمى ويحظى بالثقة فى الأسواق الدولية، كما لا يمكن الاعتماد على اليورو كعملة احتياطى عالمى لأنه لا يخضع لسيادة دولة واحدة مثل الدولار، بل يستند إلى الإرادة السياسية لـ ١٥ دولة أوروبية لها مصالح مختلفة ويقتصر دور بنكها المركزى الموحد على تحديد أسعار الفائدة فقط، فالواقعية الأوروبية فى هذه القمة لم تسع إلى تحدى قيادة أمريكا للاقتصاد الدولى ولكنها رغبت فى زيادة درجة تأثير أوروبا وباقى دول العالم فى ديناميكية السياسات الاقتصادية الأمريكية وتحجيم قدرة الأمريكين على خلخلة النظام المالى العالمى مرة أخرى، وذلك بإنشاء هيئة عالمية للإشراف على الأسواق المالية وإجراء إصلاحات جذرية فى المؤسسات الدولية القائمة إلا أن الاختلاف حول هذه الموضوعات وغيرها - مثل مقدار وطبيعة التدخل الحكومى ودرجات التعاون الدولى فى حل الأزمة - دفع بالقمة إلى أن تقتصر على الحلول قصيرة الأجل تاركة النقاط الرئيسية حول الاستقرار المالى والنقدى العالمى طويل الأجل إلى قمة أخرى!

انكماش وبطالة

وتنتقد قيادات الرأى فى العالم هذا التأجيل نظراً إلى حالة عدم الاستقرار العالمى خاصة أن الغموض الذى يحيط بعمق واتساع الأزمة لا يبشر بانتهائها قريباً؛ فشبغ الانكماش - الانخفاض الحاد فى أسعار المواد والمنتجات - يخيم على

الاقتصاد العالمي - رغم تراجع التضخم وهبوط سعر البترول - وتصاحبه بطالة وتسريح للعاملين، وهذا نوع آخر من الأذى يوقع العالم فى حلقة مفرغة من تفاقم الأزمة، وبينما العلاج فى الولايات المتحدة يركز على مساندة المؤسسات والشركات المتعثرة بشرط إعادة الهيكلة نجد أن الحزمة الفرنسية للإنقاذ تتوجه مباشرة لعلاج إشكالية البطالة بمساعدة الشركات التى توظف عمالة جديدة أو تبقى على العمالة القائمة، ويزداد التردى فى الاقتصاد الحقيقى نتيجة التباطؤ فى منح القروض والاستثمار من قبل البنوك والمؤسسات المالية التى تحاول استعادة ملاءتها المالية ببيع الأصول التى آلت إليها مما يؤدى إلى مزيد من الهبوط فى الأسعار، كما أن كبار المنتجين فى عالم اليوم مثل الصين والهند يتجهون إلى خفض أسعار منتجاتهم فى الأسواق العالمية من أجل استمرار عجلة إنتاج مصانعهم، التى توسعت قدراتها الإنتاجية بشكل كبير فى السنوات الماضية وتخوفاً من عدم الاستقرار الاجتماعى الذى سينجم عن ارتفاع نسب البطالة، ويزيد الطين بلة عدم وجود مخرج سريع للأزمة، ففى الأزمات المالية العالمية السابقة: اليابان ١٩٩١-١٩٩٢ المكسيك ١٩٩٤ الأرجنتين ١٩٩٥ جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ وروسيا ١٩٩٩ كانت الأقتصادات المتعثرة تخطط لاسترداد عافيتها عن طريق التصدير للسوق الأمريكية، أما بالنسبة للأزمة الحالية فإن المستهلك الأمريكى نفسه هو الذى تعثر، فالصين - على سبيل المثال - تستورد القطن من الهند والولايات المتحدة، والمكونات الإلكترونية من كوريا الجنوبية وماليزيا وتايوان، والأخشاب من روسيا وإفريقيا، والبترول من الشرق الأوسط، ولكن السلع النهائية التى تنتجها من هذه المدخلات ينتهى بها المطاف إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان!

اسئلة مفتوحة

وبنهاية عام ٢٠٠٩ واجه العالم واقتصاده خيارات متعددة حول مجموعة من القضايا المتعلقة بلورها تقرير لمعهد بروكينجز فى النقاط التالية:

١ - مستقبل الإشراف والرقابة المالية الدولية والتعامل مع التعقيد المتزايد فى الأسواق والمؤسسات المالية وكيفية إحداث التوازن بين الأدوات المالية المبتكرة وإدارة المخاطر.

٢ - صياغة دور جديد لصندوق النقد بتوسيع صلاحياته لتشمل المراقبة الماكرو اقتصادية أو بتقليص دوره ليقصر على التنظيم المالي فقط وإنشاء وحدة متابعة للأزمة العالمية بمكتب السكرتير العام للأمم المتحدة.

٣ - تغيير حوكمة البنك الدولي وصندوق النقد لتعبر عن التنوع وموازن القوى الجديدة في الاقتصاد الدولي لتصبح هاتان المؤسستان أكثر مصداقية وفعالية عند تناول التحديات العالمية.

٤ - مصير المعونات الدولية التي سبق أن تعهدت مجموعة G8 في قمته عام ٢٠٠٥ بالوصول بها إلى ١٣٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠، وكذلك القدرة على تمويل أهداف الألفية^(١) MDG المتفق عليها عام ٢٠٠٠ بالأمم المتحدة لمكافحة الفقر وتخفيض نسبته إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٥ - كيفية إعادة الاستقرار للأسواق الناشئة التي تضررت من الأزمة.

٦ - ما بعد اتفاق كيوتو^(٢) للتغيير المناخي والتمويل الضخم المطلوب لهذا الغرض.

وواجه عام ٢٠٠٩ مشكلة رئيسية تمثلت في مفاوضات التجارة الدولية ودورة الدوحة للتنمية وانتشار الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تعدت ٢٠٠ اتفاق من النافتا في شمال أمريكا إلى التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، على سبيل المثال، وقد تدفع الأزمة العالمية الدول إلى اللجوء إلى الحمائية المفرطة أوليست الإجراءات وحزمات الإنقاذ الهائلة التي رصدتها الدول الكبرى لمساندة شركاتها الوطنية هي نوعاً مباشراً من الدعم والحمائية غير الجمركية التي ستؤثر بالقطع في المنافسة العادلة في الأسواق العالمية وذلك على حساب الدول النامية لعدم تمكنها من مساندة صناعاتها بنفس المقياس؟ وقد نكون أيضاً أمام بروز تكتلات

٦- (Millennium Development Goals) MDG الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي وقعت عليها ١٤٧ دولة أثناء دورة انعقاد الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وهي بمثابة غايات محددة زمنياً تهدف إلى التغلب على الفقر وتوسيع نطاق الحرية البشرية وتشمل نقاطاً مرجعية كمية يلزم تحقيقها بحلول ٢٠١٥.

٧- بروتوكول كيوتو: اتفاق عالمي أبرم عام ١٩٩٧ في إطار الأمم المتحدة للتعامل مع "التغير المناخي" ودخل حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥ ويضع أهدافاً لـ (٣٧) دولة صناعية والاتحاد الأوروبي لتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

اقتصادية جديدة تقودها دولة قوية في مناطق جغرافية متفرقة، مما يعود بالعالم إلى أجواء الثلاثينيات من القرن الماضي بعد أزمة الكساد الأعظم التي اندلعت بسببها الحرب العالمية الثانية، وذلك لا يعنى أن العالم سيشهد حرباً ثالثة ولكنه قد يشهد حرباً إقليمية صغيرة بين دول التكتلات الاقتصادية المختلفة يشعلها الكبار من أجل إعادة رواج الاقتصاد! وقد نكون أمام رأسمالية عالمية تزداد توحشاً كمحصلة لكم الاندماجات والاستحواذات المنتظرة نتيجة إفلاس وتعثر الشركات المتوسطة والصغيرة بسبب الأزمة، أو رأسمالية ذات طابع أكثر إنسانية إذا ما نجح الأوروبيون في إقناع الإدارة الأمريكية الجديدة بتوجهاتهم، هذا ما يخبئه^(٨) عام ٢٠٠٩ للاقتصاد وللعالم!

٨- مر عام ٢٠٠٩ دون اتفاق بين الدول الكبرى على سبل إصلاح النظام المالى والنقدى العالمى، وشهد العالم أسوأ أزمة ركود اقتصادى منذ الحرب العالمية الثانية ازدادت معها حدة البطالة وفقدان الوظائف فى شتى أنحاء المعمورة.

اقتصاد الكوارث*

أولا - العلاج بالصدمة

كشفت الأزمة المالية العالمية - وهى على هذا القدر من الضخامة وربما من الاستمرار أيضا - مواطن الضعف والخلل فى المنظومة الرأسمالية التى سادت خلال العقدين الماضيين إذ تحولت عقيدة السوق الحرة إلى صنم أيديولوجى، ويعتبر كتاب ناعومى كلاين Naomi Klein الصادر عام ٢٠٠٧ بعنوان عقيدة الصدمة The Shock Doctrine من أهم الاعمال الفكرية التى شككت فيما يفرض على الناس من مسلمات، فقد حاولت الكاتبة من خلال دراسة متعمقة ومتفردة رصد الخراب المدمر الذى أورثته أجنحة مدرسة الاقتصاد الطليق فى العديد من دول العالم تماثلت فيها ظروف تطبيق الأجنحة وتكرار الأزمات.

مدرسة وحدانية السوق

تؤمن مدرسة شيكاغو للاقتصاد بأن مشكلات اقتصاد السوق - تضخم مرتفع أو تفاقم البطالة على سبيل المثال - منبعا عدم حرية السوق بشكل كامل وبالتالي فإن الحل دائما من منظور هذه المدرسة هو فى التطبيق غير المقيد للمبدأ الأصولى "دعه يفعل دعه يمر"^(١)، ونظرا لعدم توافر هذا الشرط فى أى اقتصاد

* نشر بجريدة الأهرام فى مقالات مسلسلة فى أعداد ٥ و ٢٥ مارس و ١٧ إبريل فى ٢٠١٠.
٩- دعه يفعل دعه يمر laissez faire, laissez passer: مصطلح فرنسى استخدمه الفيزيوقراط لأول مرة فى القرن الثامن عشر وهم المفكرون الأقتصاديون المؤمنون بالقانون الطبيعى le droit naturel واستلهم من أفكارهم كل من آدم سميث ومدرسة المنافسة الحرة فى الأسواق، ويجدر التنويه بأن الترجمة العربية الشائعة "دعه يعمل دعه يمر" جانبها الصواب حيث إن كلمة faire تعنى "يفعل" (أى يفعل ما يشاء) وليس "يعمل".

على مستوى العالم فقد اكتفى ملتون فريدمان - صاحب هذا الفكر الاقتصادي - في بادئ الأمر ببلورة معادلات رياضية معقدة ونماذج حسابية نظرية لإثبات وجهة نظره التي نال عنها جائزة نوبل في الاقتصاد.

وحيث إن الولايات المتحدة دولة رأسمالية بالفعل فلم ينظر فريدمان وزملاؤه في مدرسة شيكاغو إلى الماركسية بوصفها عدوهم الحقيقي، ولكن مصدر المشكلة في تصورهم هو في أفكار جون ماينرد كينز التي تبنتها أمريكا للخروج من أزمة الكساد الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من جهة، وفي توجهات الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا من جهة ثانية، وفي مشروعات الاقتصاد التتموي لدول العالم النامي من جهة ثالثة، فالكساد الأعظم لم يمه عصر الرأسمالية ولكنه أنهى حقبة "دعه يفعل" وعقيدة وحدانية السوق التي تؤكد أن السوق قادرة وحدها - دون تدخل من الدولة - على تصحيح المسار الاقتصادي ولقد كانت التطبيقات البراجماتية للأسس الاقتصادية لكينز وخليفته جون كينيث جالبرث^(١٠) حول دور فاعل للدولة في السوق خاصة بالنسبة لتفادي الكساد والوقاية من البطالة هي التي أدت في الماضي إلى كل ما اقترن بالرأسمالية المهذبة من تأمين اجتماعي ورعاية صحية عامة وحماية للعاملين سواء في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أو في قصص النجاح في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ونتيجة هذا النجاح للاقتصادات التي عملت طبقاً للتوجه الكينزي في الشمال وذات التوجه التتموي في الجنوب فإن العالم لم يول اهتماماً بتطبيق أفكار فريدمان وذلك باستثناء قلة قوية وصاعدة تمثلت في قيادات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي اضطرت في سنوات الرخاء بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة توزيع جزء لا يستهان به من ثروتها على هيئة ضرائب وأجور ومزايا للعاملين، وكانت تتشوق لعودة النموذج الرأسمالي لما قبل أزمة الكساد الأعظم، وعليه فقد انهالت بتمويل سخى على مدرسة شيكاغو التي تتطابق مع مصلحتها

١٠. جون كينيث جالبرث: مفكر أمريكي أستاذ اقتصاد بجامعة هارفارد عمل سفيراً للبلاد في الهند أثناء إدارة الرئيس كيندي، وهو خبير في دراسات الرأسمالية الأمريكية وأهم أعماله "الدولة الصناعية الجديدة" ١٩٦٧ (The New Industrial State).

وعلى الشبكة العالمية لمراكز الفكر اليمينية التي حركت بعنف الثورة المضادة للفكر الاقتصادي الكينزى والاجتماعى والتنموى.

وفى كتابه الرأسمالية والحرية أرسى فريدمان قواعد السوق العالمية الحرة التى صارت بعد ذلك الأجندة الاقتصادية لحركة المحافظين الجدد وتتلخص فيما يأتى:

أولاً: على الحكومات إلغاء جميع القواعد والإجراءات التى تعوق تراكم الأرباح.

ثانياً: على الحكومات بيع ما تملكه من أصول للشركات التى ستديرها بهدف تحقيق الربح.

ثالثاً: على الحكومات تخفيض التمويل الخاص بالبرامج الاجتماعية بشكل جذرى.

كتاب فريدمان هذا غنى بالتفاصيل فالضرائب - إن وجدت - يجب أن تكون منخفضة وبنفس النسب المتساوية للأغنياء والفقراء، وللشركات كامل الحرية فى بيع منتجاتها فى أى مكان من العالم، والأسعار - بما فى ذلك الأجور - تحدد بواسطة السوق دون حد أدنى، وأما بالنسبة للخصخصة فيجب أن تشمل الرعاية الصحية والتعليم وصناديق المعاشات ومكاتب البريد وحتى المتنزهات والحدائق العامة، وهكذا تطابقت رؤية فريدمان مع مصالح الشركات الدولية الكبرى التى كانت قد اجتمعت فى دافوس عام ١٩٧١ لتدشن المنتدى الاقتصادى الدولى منبثقاً عن جمعية الإدارة العليا الأوروبية.

تشيلى: مشروع الدولة النموذج

كان التحدى الأكبر أمام مدرسة شيكاغو وأتباعها فى الإدارة الأمريكية يتمثل فى محو الفكر التنموى بجذوره القوية فى أمريكا اللاتينية، ولتحقيق هذا الهدف عقد اجتماع فى سنتاياجو دى تشيلى عام ١٩٥٣ بين البيون باترسون مدير الإدارة الأمريكية للتعاون الدولى التى عرفت لاحقاً بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وثيودور شولتز - رئيس قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو - توصل فيه إلى ضرورة تشكيل العقول بالتأثير فى التعليم من خلال منح

تقدم للطلبة لدراسة الاقتصاد في جامعة شيكاغو، وهكذا انطلق في عام ١٩٥٦ ما سمي بمشروع تشيلي الذي توسع اعتباراً من عام ١٩٦٥ ليشمل طلبة من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك بمنح جديدة مقدمة من مؤسسة فورد، وبالمقارنة بجامعة هارفارد أو MIT التي لم تضم أكثر من أربعة أو خمسة طلاب من أمريكا اللاتينية فإن مدرسة شيكاغو اليمينية المحافظة صارت قبلة طلبة أمريكا الجنوبية الذين يريدون دراسة الاقتصاد في الخارج وهو ما سيشكل المسار التاريخي لهذه المنطقة لعقود قادمة، وجاء في تقرير لجامعة شيكاغو عام ١٩٥٧ موجه لممولي البرنامج في الحكومة والشركات الكبرى: إن الهدف المحوري لهذا المشروع هو تدريب جيل من قيادات المستقبل في العمل الاقتصادي في تشيلي، ولقد استخدم خوان جابريال فالدر - وزير خارجية تشيلي في التسعينيات - كلمة استعمار ثقافي لوصف هذا النقل المنظم للأيديولوجيا من أمريكا إلى دولة في منطقة نفوذها، إلا أن المأساة بالنسبة للشيكاجيين الذين أرادوا من تشيلي أداء دور الدولة النموذج لأمريكا اللاتينية (العراق بالنسبة للشرق الأوسط في الألفية الجديدة) جاءت في عام ١٩٧٠ عندما نجح اليسار في تولى الحكم من خلال انتخابات حرة تولى فيها سلفادور الليندي رئاسة البلاد وقام بتأميم مناجم النحاس التي تسيطر عليها كبرى الشركات الأمريكية وأيدته في ذلك الأحزاب الثلاثة الرئيسية، وهنا تدخلت السياسة ممثلة في إدارة الرئيس نيكسون لإعطاء أولاد شيكاغو (لفظ شائع لوصف خريجي مدرسة شيكاغو وكل من يعتنق أيديولوجيتها الاقتصادية) ما كانوا يحلمون به أي الفرصة لتطبيق اليوتوبيا الرأسمالية من الصفر، فالديمقراطية في تشيلي لم ترحب بأولاد شيكاغو والديكتاتورية ستكون هي النظام الملائم لفرض أفكار اليمين المحافظ، وكان انقلاب ١٩٧٣ الشهير ضد الليندي، وتولى الجنرال بينوشيه الحكم بتخطيط ومساعدة من وكالة المخابرات الأمريكية التي سبق لها تأدية نفس الدور في الستينيات في البرازيل بتولى الجنرال برانكو الحكم عام ١٩٦٤ وفي إندونيسيا بتولى الجنرال سوهارتو عام ١٩٦٥ الذي استعان بفريق من الاقتصاديين الإندونيسيين تتشابه أفكارهم مع أولاد شيكاغو وعرفوا باسم بركلي مافيا لكونهم خريجي جامعة كاليفورنيا في بركلي.

وهكذا كان الانقلاب على الديمقراطية في تشيلي على مسارين، مسار عسكري للقضاء على الليندي ومؤيديه ومسار اقتصادي للقضاء على أفكاره ثم

إعداد برنامج اقتصادي تفصيلي محرر في ٥٠٠ صفحة بعنوان القرميد the brick وضعه عشرة اقتصاديين ثمانية منهم درسوا في جامعة شيكاغو وشكل القاعدة لقرارات بينوشيه الاقتصادية، وبذلك تحقق الانتصار الأول لمدرسة شيكاغو في ثورتها المضادة للأفكار الاقتصادية السائدة من خلال تقنية فريدمان في العلاج وفرض الرأسمالية النقية - على حد تعبيره - تحت تأثير الصدمة وعدم الاتزان الذي يصاحب الأزمات أو الانقلابات أو الكوارث الطبيعية (استخدمت إدارة الرئيس بوش هذه التقنية في الولايات المتحدة نفسها مستغلة كارثة إعصار كاترينا لتفكيك العديد من المشروعات العامة وتحويلها للقطاع الخاص) التي تدرب عليها منات الاقتصاديين حتى يومنا هذا وتبلورت تطبيقاتها في التاشيرية في إنجلترا وفي الريحانية في الولايات المتحدة وفي دول أوروبا الشرقية وروسيا في التسعينيات والعراق في الألفية الجديدة.

وأود أن أنبه القارئ إلى أن تجربة تشيلي مع النيوليبرالية بقيادة أولاد شيكاغو انتهت بكارثة مروعة وانهيار للنظام المالي في عام ١٩٨٢ لم تجد الحكومة مخرجًا لها في التسعينيات إلا من خلال تأميم القطاع المصرفي والرقابة على الأموال الداخلة والخارجة من البورصة للحد من المضاربة، غير أن تشيلي تعهدت وأجبرت مؤخرًا عند توقيعها على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بعدم اللجوء لهذه الإجراءات مرة أخرى في المستقبل!

قواعد اللعبة الجديدة

يلزم التوضيح بأن المرحلة الأهم لمدرسة شيكاغو جاءت في التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أصبحت الرأسمالية حرة في ارتداء شكلها المتوحش ليس في روسيا ودول أوروبا الشرقية فقط ولكن في كل أنحاء العالم، وهكذا صار لأفكار السوق الحرة احتكار دولي حتى بالنسبة لأوروبا الغربية التي تمتعت على امتداد تاريخها الحديث بشبكات أمان اجتماعية قوية وحماية للعاملين ونقابات عمالية ذات نفوذ وبنظام صحي اجتماعي من خلال نهج اقتصادي وسط ساوم بين الاشتراكية والرأسمالية إلا أن الرأسمالية الجديدة لم تعد في حاجة إلى هذه المساومة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية واتساع دائرة الأعمال مع العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، وبالتالي حوصرت السياسات الوسطية في أوروبا القديمة وكذلك في كندا وأستراليا بل في الولايات المتحدة نفسها.

ولقد نوقشت قواعد اللعبة الجديدة فى اجتماع تاريخى لقبيلة الليبرالية الجديدة عقد فى ١٣ يناير ١٩٩٣ بمركز كارنجى فى واشنطن بدعوة من جون وليمسون - الخبير الاقتصادى الذى قام ببلورة رسالة البنك الدولى وصندوق النقد والمحرر الرئيسى لوثيقة توافق واشنطن - وكانت أجدنة الاجتماع الذى حمل عنوان "الاقتصاد السياسى لسياسة الإصلاح" تدور حول طرح إستراتيجيات تدفع السياسيين المترددين فى تحرير كامل للسوق نظراً لرفض الناخبين لسياسات التحرير لتطبيقها تحت وطأة أزمة أو كارثة، وقد أكد وليمسون على أن الدول ستقبل بلع الدواء المر لتحرير السوق فقط حين تعانى آلام أزمة طاحنة، وأن الأوقات السيئة هى التى تتيح الفرصة للإصلاح الاقتصادى الجذرى، وقد علق أحد الحاضرين على هذا المنهج بوصفه، بـ "الاقتصاد الميكافيللى"، وفى محاضرة فى تونس عام ١٩٩٥ أمام حشد من خمسمائة خبير اقتصادى من ٦٨ دولة بدعوة من الجمعية الاقتصادية العالمية دق مايكل برونو - كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى - على نفس الوتيرة وادعى أن هناك شبه اجماع بين أهل الاقتصاد حول فكرة العلاج من خلال الصدمة التى تحدثها أزمة كبيرة والتى تدفع بالسياسيين إلى تطبيق الإصلاحات، وأوصى بأن تنتهز المؤسسات الدولية فرصة الأزمات الاقتصادية لوضع شروط على الدول لتحرير تجارتها والخصخصة وفتح أسواقها المالية، ولقد قام البنك الدولى فى فترة لاحقة بطبع محاضرة برونو كورقة من أوراقه، ولعل تجربة كوريا الجنوبية فى أزمة جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ خير دليل على التطبيق العملى لهذا التوجه، فقد اشترط صندوق النقد لتدبير حزمة الإنقاذ الهائلة لهذه الدولة خفض الحواجز التجارية وفتح أسواق المال للأجانب بهدف امتلاك الشركات الوطنية أى باختصار أجبرت كوريا من خلال الأزمة على القبول بسياسات فى التجارة والاستثمار كانت قد رفضتها فى السابق!

ثانياً - نظام رأسمالى جديد

بهدف فهم جنور الأزمة المالية العالمية وكثير من الشواهد السياسية والاجتماعية الراهنة فى العالم، تناولنا فى الفصول السابقة مبادئ المدرسة الاقتصادية لجامعة شيكاغو بقيادة ملتون فريدمان، والتجربة الأولى لتطبيقها فى دولة تشيلى كما خططت لها الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت، لتكون الدولة

النموذج لأمريكا اللاتينية في اقتصاد السوق الحرة طبقا لمفاهيم يمينية شديدة التطرف تدرب عليها مئات من دارسى الاقتصاد بجامعة شيكاغو، بغرض نقلها بعد ذلك إلى بلادهم الأصلية، وذلك حسب ما عرضته باقتدار ناعومى كلاين فى كتابها عقيدة الصدمة تلك العقيدة المبنية على فكرة فرض الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى غمار الصدمة التى تحدثها وطأة الأزمات والكوارث.

أزمة التضخم

عانت بوليفيا فى النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضى - مثل عديد من دول أمريكا اللاتينية - من تضخم مرتفع hyper inflation أدى إلى فوضى عارمة فى مجال العمل الاقتصادى وإلى تأثير كارثى فى معيشة المواطنين، وفى ظل هذه الأزمة لعب السيناتور جونزالو دى لوزادو الذى اشتهر باسم جونى دورًا محوريًا فى التطبيق العملى لنظرية استغلال الكوارث، فقد عاش جونى فترة طويلة فى الولايات المتحدة لدرجة أن لغته الأصلية الإسبانية صبغت بلكنة أمريكية، وأنهى دراساته بجامعة شيكاغو متأثرًا بشدة بأفكار فريدمان، وعاد إلى بلده ليصبح أكثر رجال الأعمال ثراء فى بوليفيا، وفى عام ١٩٨٥ اختار باز رئيس الجمهورية المنتخب جونى ليقود فريقًا اقتصاديًا كلف بإعادة هيكلة الاقتصاد، وكانت نقطة البداية مع توصيات الاقتصادى العالمى جيفرى ساكس باستغلال أزمة التضخم والعلاج بالصدمة shock therapy غير أن فريق جونى ذهب إلى أبعد من مقترحات ساكس للإصلاح وذلك بتفكيك كامل للنموذج الاقتصادى القائم على دور فاعل للدولة، وقد أمكن بالفعل بعد عامين من تخفيض التضخم إلى ١٠٪ ولكن زاد معدل البطالة من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وانخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٤٠٪، وكذلك متوسط دخل الفرد من ٨٤٥ إلى ٧٨٩ دولارًا سنويًا، بل انخفض متوسط دخل أهل الريف فى عام ١٩٨٧ إلى ١٤٠ دولارًا سنويًا للفرد أى (١/٥) المتوسط العام، وهاجرت أعداد كبيرة منهم إلى العاصمة للبحث عن عمل وانتهى المطاف بهم إلى الإقامة فى خيم نصبت فى الشوارع العامة! أما فقراء الريف الذين بقوا فى قرأهم فقد اتجهوا إلى زراعة المخدرات (تمامًا مثل فقراء الريف فى أفغانستان الآن) التى لعبت تجارتها دورًا أساسيًا فى إحياء اقتصاد البلاد وهزيمة التضخم! فقد كانت الصادرات غير المشروعة للمخدرات تحقق دخلا للبلاد يفوق كل الصادرات الأخرى

مجتمعة وتشكل مصدرًا للحياة وللرزق لأكثر من ٣٥٠,٠٠٠ أسرة، وهكذا قدمت بوليفيا نموذجًا جديدًا لانقلاب لم يقده هذه المرة عسكريون مثل تشيلي والبرازيل وإندونيسيا ولكن سياسيون واقتصاديون في ثياب رجال أعمال وتحت الغطاء الرسمي لنظام ديمقراطي!

كارثة الديون الخارجية

شهد العالم الثالث أزمة اقتصادية طاحنة في الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة تراكم الديون الخارجية، إلا أن حدة هذه الأزمة وضحت في أمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وذلك نتيجة عاملين أساسيين: العامل الأول يعود إلى إصرار المؤسسات المالية في واشنطن على تحميل الديمقراطيات الجديدة في دول أمريكا اللاتينية بالديون غير المشروعة التي تكونت في ظل الديكتاتوريات، والعامل الثاني يعود إلى قرار البنك الفيدرالي الأمريكي FED برفع كبير في أسعار الفائدة على الدولار بإيحاء من فريدمان مما أدى إلى ارتفاع ملموس في حجم الديون الخارجية لهذه الدول. وتعتبر الأرجنتين نموذجًا حيًا لهذه الحالة، ففي عام ١٩٨٣ انهيار النظام الديكتاتوري وانتخب راؤول الفونسين رئيسًا، إلا أن واشنطن أصرت على قيام الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا بتسديد الديون الخارجية التي تراكمت في أثناء تولى الجنرالات السلطة، ففي ظل الحكم الديكتاتوري ارتفع دين الأرجنتين الخارجي من ٧,٩ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار مقترضة من صندوق النقد والبنك الدولي وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي وبنوك أخرى، وهو نفس ما حدث في باقي دول المنطقة، ففي بلد صغير مثل الأوروغواي - ثلاثة ملايين نسمة - ارتفع الدين الخارجي من (١/٢ إلى ٥ مليارات دولار)، أما في دولة البرازيل الكبيرة فقد كان حجم الدين الخارجي ٣ مليارات دولار عام ١٩٦٤. عند تولى الجنرالات السلطة ليقفز إلى ١٠٣ مليارات دولار عام ١٩٨٥! ولقد تتبع البنك الدولي مصير ٣٥ مليار دولار اقترضها الحكم الديكتاتوري في الأرجنتين فكشف أن ٤٦٪ من هذه الأموال انتقلت إلى خارج البلاد معظمها في حسابات سرية في سويسرا!! وقد أسدى النظام الديكتاتوري - قبل سقوطه وفي أثناء الأزمة عام ١٩٨٢ - خدمة لا تعوض للقطاع الخاص الكبير بإعلان دومينجو كافالو رئيس البنك المركزي

الأرجنتيني تحمل الدولة ديون الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الضخمة لإنقاذها من الإفلاس من أموال دافعي الضرائب التي تعدت ١٥ مليار دولار أعطيت لهذه الشركات ومن بينها فورد وبنك تشيس مانهاتن وسيتي بنك وIBM ومرسيدس بنز!

وكان أحد العوامل الرئيسية في تفاقم أزمة ديون العالم الثالث قرار بول فولكر رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي في الثمانينيات برفع أسعار الفائدة - بشكل مفاجئ - في الولايات المتحدة لتصل إلى ٢١٪ في ١٩٨١ وحتى منتصف الثمانينيات فارتفع دين البرازيل من ٥٠ إلى ١٠٠ مليار دولار في ست سنوات، وفي الأرجنتين من ٤٥ مليار دولار عند سقوط الحكم الديكتاتوري إلى ٦٥ ملياراً في عام ١٩٨٩، وهو نفس ما حدث في معظم الدول النامية نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بخدمة الدين المرتفعة، ولم تكن صدمة الديون هي فقط التي روعت العالم الثالث في الثمانينيات، فقد كانت هناك أيضاً صدمة الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية المصدر الرئيسي لمعظم الدول النامية في حصيلة النقد الأجنبي للصادرات مما زاد من عمق واتساع الأزمة.

وهكذا أصبحت الفرصة سانحة لتطبيق نظرية فريدمان للسوق الحرة ولم يكن أمام الديمقراطيات الوليدة في أمريكا اللاتينية خيار غير اللعب بقواعد واشنطن والقبول بالإصلاح الهيكلي المعد بواسطة صندوق النقد لأول مرة في عام ١٩٨٣، ورغم أن البنك الدولي وصندوق النقد كانا دائماً ما يضعان في الماضي شروطاً وتوصيات لمنح القروض، لكن اعتباراً من الثمانينيات ارتبطت هذه الشروط بطلبات جذرية لتحرير الأسواق، فقد سيطرت مفاهيم مدرسة شيكاغو على البنك الدولي وصندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية، وترسخت هذه السيطرة بشكل رسمي وعلني بإعلان وثيقة توافق واشنطن في ١٩٨٩ التي تستند إلى ثلاثية فريدمان في الخصخصة وتحرير التجارة وخفض الإنفاق الحكومي.

وفي بلد بعد بلد أستغلت أزمة الديون لتطبيق أجندة مدرسة شيكاغو، والمبدأ بسيط فالدول التي تواجه أزمة مالية في حاجة ماسة إلى معونة طوارئ لمنع عملتها من الانهيار، وبالتالي لا تتوافر لهذه الدول مساحة حرية في عدم قبول

هزمة المساعدات المرتبطة بالخصخصة وتحرير التجارة.

ويظهر نموذج الأرجنتين آليات النظام الجديد، فلقد أجبرت الأزمة الرئيس المنتخب الفونسين على الاستقالة وحل محله كارلوس منعم الذي اختار كافللو لوزارة الاقتصاد وهو اليميني المحافظ الذي أسدى الخدمات للشركات الدولية عند توليه رئاسة البنك المركزي في أثناء الحكم الديكتاتوري، وقام كافللو بشغل جميع المناصب الاقتصادية في الحكومة بأولاد شيكاغو Chicago Boys أي طلبة ملتون فريدمان، وليست الأرجنتين الحالة الفريدة، ففي عام ١٩٩٩ ضم اجتماع الخريجين لمدرسة شيكاغو ٢٥ وزيراً من أنحاء العالم وأكثر من ١٢ رئيس بنك مركزي، أما في الأرجنتين فبحلول عام ١٩٩٤ كان قد جرى التخلص من ٩٠٪ من الشركات العامة ببيعها للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات، إلا أنه قبل عملية الخصخصة فإن رئيس الدولة منعم ووزير اقتصاده كافللو قاما بأداء خدمة أخيرة للملاك الجدد بتسريح ٧٠٠,٠٠٠ عامل من الشركات التي ستخصص، واستخدم كافللو تعبير العلاج بالصدمة لوصف هذا الإجراء، وأما الرئيس منعم فقد وصفه بعملية جراحية كبيرة دون مخدر! ولكن برنامج كافللو انتهى كسابقه في تشيلي بالفشل الذريع حيث سقط أكثر من نصف سكان الأرجنتين تحت خط الفقر!

ولقد تبعت أزمة ديون العالم الثالث وصدمة الفائدة الأمريكية أزمة المكسيك في عام ١٩٩٤ Tequilla Crisis والعدوى الآسيوية عام ١٩٩٧ والأزمة الاقتصادية الروسية عام ١٩٩٨ والبرازيلية عام ١٩٩٩، أما في الفترات التي لم يكن فيها هذا النوع من الأزمات الاقتصادية، فإن النظام الجديد وجد طرقاً أخرى لتطبيق العلاج بالصدمة وفرض شروط وحدانية السوق، وذلك من خلال استغلال ظروف الحروب أو الكوارث الطبيعية (التسونامي والأعاصير) بل أيضاً الهجمات الإرهابية، وهكذا نشأ نظام رأسمالي جديد يقوم على انتهاز فرص الأزمات والكوارث وأحياناً إيجادها.

ثالثاً - الأصولية الرأسمالية وتجارب الإبادة الجماعية

روسيا: إبادة اقتصادية ويوس مخطط

كان هدف جورباتشوف هو التحرك نحو خليط من الاقتصاد الحر وشبكة

ضمان اجتماعى قوية مع إبقاء الصناعات الإستراتيجية تحت السيطرة العامة، وتوقع خمس عشرة سنة لإتمام هذه العملية يقام خلالها بناء ديمقراطى اجتماعى على غرار النموذج الاسكندنافى، ولكن بروز يلتسين كبطل شعبى ومدافع شجاع عن الديمقراطية ضد الانقلاب الشيوعى عجل من وتيرة التحول نحو الاقتصاد الحر، ولقد قال جيفرى ساكس - الخبير الاقتصادى الدولى - ليلتسين بأنه واثق من تدبير ١٥ مليار دولار لمساعدة روسيا فى حالة إن لجأت إلى ما يسمى الانفجار الكبير Big Bang approach فى التحول نحو اقتصاد رأسمالى، ولقد حصل يلتسين فى نهاية عام ١٩٩١ على تفويض خاص - لمدة عام - من البرلمان بسلطات مطلقة فى إصدار القوانين دون الرجوع إليه بهدف إعادة تشكيل الاقتصاد الروسى وحل أزمة الخانقة، ولقد جمع يلتسين حوله لهذا الغرض فريقاً من الاقتصاديين الروس سبق أن كونوا أثناء الحكم الشيوعى نادياً للقراءة فى الاقتصاد الحر استلهم أفكاره من النصوص الأساسية لمدرسة شيكاغو فى الأصولية الرأسمالية ووجدانية السوق، وكان أبرز هؤلاء هو يجور جايدار الذى عينه يلتسين نائباً لرئيس الوزراء، وتولت الولايات المتحدة تمويل مجموعة من الخبراء الأمريكيين لمساعدة جايدار وفريقه كظهير أيديولوجى وفنى فى العديد من المهام بدءاً من إصدار مراسيم الخصخصة إلى إطلاق بورصة على نمط نيو يورك وإلى تحرير الأسعار، وشمل البرنامج سياسات للتجارة الحرة وخصخصة ٢٢٥٠٠٠ منشأة عامة كمرحلة أولى، وخلال عام واحد فقط من هذه الإجراءات فقد ملايين الروس من الطبقة الوسطى قيمة مدخراتهم نتيجة تدهور قيمة العملة، وهبط استهلاك المواطن الروسى المتوسط بـ ٤٠٪ وانتقل نصف سكان روسيا إلى شريحة تحت خط الفقر! ونتيجة للضغط الشعبى العارم صوت البرلمان فى ديسمبر ١٩٩٢ بإقالة جايدار ثم فى مارس الذى يليه بسحب السلطات الاستثنائية التى سبق أن أعطيت ليلتسين إلا أن الأخير رد على البرلمان بإعلان حالة الطوارئ وإعادة سلطاته، فأصدرت المحكمة الدستورية العليا - التى أنشئت فى عهد جورباتشوف - قراراً يدين إجراء يلتسين بوصفه انتهاكاً للدستور، ولم يأبه يلتسين - الذى تأكد من مساندة الغرب له - بكل ذلك وأصدر القرار ١٤٠٠ بإلغاء الدستور وحل البرلمان الذى اجتمع بعد يومين وقرر إقالة يلتسين بأغلبية ٦٣٦ صوتاً ضد صوتين، وعلى الفور قام الرئيس كلينتون بالحصول على تصويت من الكونجرس لتقديم مساعدة فورية ليلتسين بـ

٢,٥ مليار دولار، ومع الدعم المتزايد الغربي له أرسل يلتسين قواته لمحاصرة البرلمان وقطع عنه الكهرباء، وتوالت لمدة أسبوعين المظاهرات السلمية ضد قوات يلتسين، وكان الحل الطبيعي هو في إجراء انتخابات مبكرة إلا أن ذلك كان يمثل خطرًا على يلتسين والغرب، فروسيا هي حقول النفط وهي التي تحتوى على ٣٠٪ من المخزون العالمى من الغاز، و ٢٠٪ من النيكل ومصانع الأسلحة وخلافه.. ورفض يلتسين المساومة ولجأ إلى المواجهة التي قتل فيها مائة وألقى القبض على ١٧٠٠ من المتظاهرين، وكانت خطوة يلتسين اللاحقة بحل جميع المجالس المحلية على مستوى روسيا كلها! وهكذا قام الاقتصاد الحر ليلتسين على حطام الديمقراطية الوليدة، وأصبح الرجل فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ "بينوشيه روسيا" والمدافع الأول عن الرأسمالية الروسية ضد أخطار وتهديدات الديمقراطية! وعندئذ طالب ستانلى فيشر النائب الأول للمدير التنفيذى لصندوق النقد (وأحد طلاب مدرسة شيكاغو الأصولية فى السبعينيات) روسيا بالتحرك بأسرع وقت على جميع جبهات الخصخصة والتحرير، وببساطة استبدلت بالدولة الديكتاتورية الشيوعية ديكتاتورية دولة أصحاب الأعمال تشكلت من بعض أعضاء الحزب الشيوعى السابق ومجموعة من قيادات الصناديق المالية الغربية، وقام البلينيرات الجدد بالسطو على كل شىء ذى قيمة فى البلد وتحويل أرباحهم للخارج بمعدل مليارى دولار شهرياً! ولولا هؤلاء وبمساعدهم السخية لحملة يلتسين (١٠٠ مليار دولار) وإعطائه مساحة فى تليفزيوناتهم الخاصة تفوق ٨٠٠ ضعف المساحة المعطاة لمنافسيه، ولولا نصيحة لوبوف رئيس الأمن القومى بشن حرب فى الشيشان لما أمكن ليلتسين إحراز الفوز فى انتخابات ١١٩٩٦!

وهكذا بيع ٤٠٪ من شركة روسية بترولية - وهو مايوازى حجم شركة توتال الفرنسية للبتروول - بمبلغ ٨٨ مليون دولار فقط رغم أن مبيعاتها كانت قد بلغت ١٩٣ مليار دولار فى ٢٠٠٦ وأرباحها ١,٥ مليار دولار سنويًا، وبيعت شركة يوكوس التي تسيطر وحدها على حقول بترول تفوق كل حقول الكويت بـ ٣٠٩ ملايين دولار، وهي تحقق إيرادات سنوية تزيد على ٣ مليارات سنويًا! وأما الشركة العملاقة سيدانكو التي بيعت بـ ١٣٠ مليون دولار فقد أمكن إعادة بيعها فى السوق العالمى بعد عامين فقط بـ ٢,٨ مليار دولار! وبيعت إحدى

كبرى شركات الصناعات الحربية بـ ٣ ملايين دولار، والمذهل أن السياسيين -ومن بينهم عدد من وزراء يلتسين- الذين قاموا ببيع الشركات حولوا معظم إيرادات الخصخصة إلى البنوك الخاصة التي تمتلكها القلة الرأسمالية المهيمنة الجديدة بدلاً من إيداعها في البنك الوطني والخزانة العامة، ومع إحكام السيطرة لنفر من الرأسماليين الروس الجدد على أصول الدولة الروسية شرعوا في بيع حصص ضخمة منها للشركات المتعددة الجنسيات، مثل مشاركة شل وبريتش بتريوليوم مع الشركتين الروسييتين العملاقتين جاز بروم وسيدانكو، وككل التجارب الأخرى لمدرسة شيكاغو في أمريكا اللاتينية فإن الفساد كان هو الصديق المرافق للعلاج الاقتصادي، فأنهى عدد كبير من وزراء يلتسين ونوابهم حياتهم العملية بفضائح مدوية!

ولكن الذي دفع الثمن هو الشعب الروسي، فحسب البنك الدولي - في منتصف التسعينيات - فإن ٧٤ مليون روسي كانوا يعيشون تحت خطر الفقر مقابل مليونين قبل التحرير، منهم ٣٧ مليوناً في حالة وصفت بالميتوس منها، وأقرت اليونيسيف بوجود ٣,٥ مليون طفل دون مأوى (أطفال شوارع)، وازداد استهلاك الروس للكحول إلى الضعف والمخدرات إلى ٩٠٠٪ في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤، ويعانى ٤ ملايين شخص من الإدمان، وفي سنة ١٩٩٥ وحدها أصيب ٥٠,٠٠٠ شخص بعدوى الإيدز وارتفعت الجرائم إلى أربعة أضعاف في عام ١٩٩٤، ويقول فلايميك جوسيف الأكاديمي بأن عشر سنوات من الرأسمالية الإجرامية قتلت ١٠٪ من سكان روسيا الذين ينخفضون بمعدل ٧٠٠,٠٠٠ سنوياً، فما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٦ تقلص عدد السكان بمقدار ٦,٦ مليون نسمة، ولقد تمرد أندريه جوندرفرانك - أحد اقتصاديي مدرسة شيكاغو - على مدرسته وخاطب ملتون فريدمان كاهن المدرسة بقوله إن التخطيط للبؤس يمثل إبادة اقتصادية Economic Apartheid، وبدلاً من الاعتراف بفشل هذا النموذج فقد برر الأصوليون الجدد أسباب الفشل بثقافة الفساد في روسيا، وعدم استعداد الشعب للديمقراطية نظراً لتاريخ طويل تحت حكم الاستبداد، وانتهت حقبة يلتسين، وجاء بوتين للبدء في المهمة الصعبة لإصلاح الأوضاع.

بولندا: تضامن الخير والمضارب

عندما تولت حركة تضامن Solidarity الحكم سلمياً بقيادة ليش فاليسا كان

الاقتصاد البولندي على حافة الانهيار نتيجة عقود من الإدارة السيئة للحزب الشيوعي، فنسبة التضخم ارتفعت إلى ٦٠٠٪ وازدهرت السوق السوداء وعانى الشعب من نقص حاد في المواد الغذائية، وبالتالي كانت بولندا في حاجة ماسة إلى المساعدات وإلى تخفيف عبء الديون مما وضع الحكومة الجديدة في قبضة صندوق النقد الدولي والخبراء الاقتصاديين لمدرسة شيكاغو الأصولية في وزارة الخزانة الأمريكية، واضطرت حكومة فاليسا إلى قبول التحول الكامل إلى الرأسمالية غير المقيدة، وفي هذا الإطار بدأ الخبير جيفري ساكس العمل كمستشار لحركة تضامن بمساعدة المضارب العالمي جورج سورس الذي تحمل نفقاته هو ودافيد لبيتون الخبير بصندوق النقد بل سافر معهما إلى العاصمة وارسو لمساندتهما في مهمتهما لدى الحكومة البولندية، ونصح ساكس الحكومة بالامتناع عن دفع الديون وأكد لها إمكانية تدبير ٣ مليارات دولار للإنقاذ في حالة تنفيذ خطته الرامية إلى بيع المناجم وأحواض بناء السفن وجميع المصانع، وهي الخطة التي تتعارض تمامًا مع التوجهات والوعود التي قطعتها الحركة النقابية تضامن الشعب البولندي بتملك العاملين لهذه المؤسسات، ولقد بلور ساكس مشروعه المكون من ١٥ صفحة في ليلة واحدة وعقد عدة لقاءات لشرحها لأعضاء نقابة تضامن التي كانت تتمتع بمخزون كبير من الشعبية وكانت في نفس الوقت متلهفة لإيجاد حل للمشكلة الاقتصادية، وضرب ساكس لهم مثالاً ببوليفيا في تحرير العملة والتحول من الصناعات الثقيلة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، وفي إقامة بورصة حرة، ووجد حليفاً بولندياً قوياً ممثلاً في شخص بالسرووتيز المتأثر بمدرسة شيكاغو ورائدها ملتون فريدمان، ونتيجة قبول الحكومة - في ظل الظروف القهرية - لمقترح ساكس تمكن الأخير من جدولة ديون بولندا والحصول على مليار دولار من صندوق النقد للمساعدة في استقرار العملة البولندية، ورغم أن هذه الخطة طبقت من خلال حكومة انتخبت بإرادة شعبية حرة فإنها اعتبرت خرقاً صارخاً للديمقراطية لتعارضها على طول الخط مع رغبات الغالبية العظمى من الناخبين الذين صوتوا لحركة تضامن، وقد أظهر استقصاء في آخر ١٩٩٢ رفض ٦٠٪ من البولنديين خصخصة الصناعات الثقيلة، ولقد أدت خطة (ساكس/ سورس) إلى كساد الاقتصاد البولندي، فانخفض الإنتاج الصناعي بمقدار ٣٠٪ خلال عامين من الإصلاح الاقتصادي، وزادت

نسبة البطالة إلى ٢٥ ٪ في ١٩٩٣، ٤٠ ٪ لدى الشباب، وكانت نسبة السكان تحت خط الفقر في عام ١٩٨٥ تبلغ ١٥ ٪ ارتفعت إلى ٥٩ ٪ في ٢٠٠٣، ولقد فقدت حكومة تضامن الحكم وتدننت شعبيتها وطوى النسيان البطل فاليسا، وأما الخبير جيفرى ساكس فقد دافع عن نفسه بالقول بأنه لم يكن أمامه خيار آخر وأنه كان بمثابة جراح في غرفة الطوارئ، ولكن بالنسبة للبولنديين فإنهم بعدما أفاقوا من العملية الجراحية كانت لديهم أسئلة كثيرة حول الطبيب والعلاج!

جنوب إفريقيا: أبارتيد اقتصادي Economical Apartheid

قبل أسبوعين من إطلاق سراحه في ١١ فبراير ١٩٩٠ بعد قضاء ٢٧ عامًا في السجن أكد نلسون مانديلا على مبدأ حزبه "المؤتمر الوطني الإفريقي" في برنامج ميثاق الحرية على أنه "لا حرية دون إعادة التوزيع" No freedom without redistribution أي توزيع الثروة على الأفارقة حيث إن نظام (الآبار تاييد: التمييز العنصري) لم يكن مجرد نظام سياسي بل أيضًا اقتصادي أتاح لنخبة صغيرة من البيض السيطرة على مناجم إفريقيا الجنوبية ومزارعها ومصانعها كنتيجة لمنع الأغلبية السوداء من حق امتلاك الأرض، واليوم فإن شعب جنوب إفريقيا له حق التصويت وله الحقوق المدنية وله الأغلبية في الحكم، ورغم ذلك فعلى الصعيد الاقتصادي فاقت جنوب إفريقيا دول العالم كأكثر المجتمعات غير العادلة في توزيع الثروة! كيف حدث ذلك؟

لقد اعتمدت حكومة لوكليرك في الفترة الانتقالية برنامجًا للإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد والبنك الدولي معتمدًا على مبادئ وثيقة توافق واشنطنون مدعية لمانديلا ورفاقه أن الموضوعات الاقتصادية هي شأن فني بحت وأعطيت استقلالية كاملة للبنك المركزي عن باقي الحكومة مما قيد حركة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) - عندما تولى السلطة فيما بعد - بالوفاء بوعوده المذكورة في ميثاق الحرية وهو الأمر الذي دفع باتريك بوند - مستشار مانديلا الاقتصادي في السنوات الأولى لحكم حزب المؤتمر - إلى القول بأننا تولينا الدولة ولكن أين السلطة؟! فأحلام ميثاق الحرية لتوزيع الأرض باتت مستحيلة حيث أضيف في اللحظة الأخيرة من المفاوضات بند ينص في الدستور الجديد على حماية الملكية الخاصة بكل أشكالها وأصبح معه الإصلاح الزراعي المأمول من المستحيلات،

ورغبة الحكومة الجديدة في فرض قيود على النقد لمنع المضاربة اصطدمت باتفاق الـ ٨٥٠ مليون دولار الذي أبرمته الحكومة البيضاء مع صندوق النقد، وهدف رفع حد الأجر الأدنى لسد فجوة التمييز العنصري غير ممكن لتعارضه مع اتفاقية صندوق النقد بالحد من الأجور، وبرنامج إيجاد فرص عمل لملايين العاطلين لم ير النور نتيجة لإغلاق مئات المصانع طبقاً لاتفاقية الجات التي تمنع الدعم عن المصانع، ونفس الشيء بالنسبة لمرض الإيدز الذي واجه حماية حقوق الملكية لكبرى شركات الدواء العالمية! ورغم كل ذلك وبالإضافة إلى الحجم الكبير للدين الخارجى والمحلى الذى ورثته الحكومة عن حكومة التمييز العنصرى والذى تأكلت معه الموازنة العامة للدولة فإن السنوات الأولى لحكم حزب المؤتمر شهدت إنفاقاً عاماً لبناء ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية للفقراء وإدخال الماء والكهرباء وخطوط التليفون لملايين المنازل غير أنه تحت تأثير الدين الموروث وبضغط من المؤسسات الدولية لخصخصة تلك الخدمات أجبرت الحكومة على رفع الأسعار، والنتيجة أنه وبعد عقد كامل من حكم الأغلبية فإن المياه والكهرباء انقطعت مرة أخرى عن ملايين السود لعدم قدرتهم على دفع الفواتير فى عام ٢٠٠٤ - على سبيل المثال - فإن ٤٠٪ من الخطوط التليفونية الجديدة قطع عنها الاتصال، أما بالنسبة للبنوك والمناجم والصناعات الاحتكارية التى وعد مانديلا بتأميمها فمازالت تحت السيطرة الحاكمة لأربع شركات قابضة كبرى يمتلكها البيض، التى تسيطر أيضاً على ٨٠٪ من بورصة جوهانسبرج، وفى عام ٢٠٠٥ لم يكن نصيب السود غير ٤٠٪ من الشركات المسجلة فى البورصة، كما أن ٧٠٪ من الأرض فى ٢٠٠٦ يحتكرها البيض الذين يمثلون قرابة ١٠٪ من السكان فقط! ومنذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم فإن متوسط عمر المواطن فى جنوب إفريقيا انخفض بـ ١٣ سنة! ولقد لعب مبيكى - الذى تولى الرئاسة بعد مانديلا وقبل الرئيس الحالى زوما - دوراً هاماً فى إقناع مانديلا وحزب المؤتمر بتبنى أفكار تناسب واشنطن ومدرسة شيكاغو الأصولية فى تحرير كامل للاقتصاد وقطع العلاقة نهائياً مع ميثاق الحرية وهو الميثاق الذى أعطى الشرعية لحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى وقياداته، وأعلن مبيكى عن خطته الاقتصادية فى عام ١٩٩٦ وهى الخطة التى فشلت تماماً فى جذب الاستثمار وانتهت بخفض حاد للعملة الوطنية، وتستمر حتى اليوم عمليات نهب

خزائن جنوب إفريقيا بـ ٤٠٪ من مدفوعات الدين الحكومي تذهب للمعاشات
السخية لموظفي الحكومات البيضاء أثناء الحكم العنصري، وارتفع خلال حكم
حزب الأغلبية السوداء عدد الفقراء - أقل من دولار واحد يوميًا - من مليونين
في ١٩٩٤ إلى ٤ ملايين في ٢٠٠٦، ونسبة البطالة بين السود من ٢٣٪ في عام
١٩٩١ إلى ٤٨٪ في ٢٠٠٢، ومن تعداد ٣٥ مليون مواطن أسود فإن ٥٠٠٠ منهم
فقط تفوق إيراداتهم السنوية ٦٠,٠٠٠ دولار، وفقد مليوناً مواطن أسود منازلهم
وسُرحوا من عملهم في المزارع، ويعيش ٥٠٪ من المواطنين في العشوائيات،
نصفها دون ماء وكهرباء! ولا غرابة إذن من انتشار الجريمة والفساد الأخلاقي،
ولا غرابة أيضاً من الطنطنة في دوائر عالم الرأسمالية الأصولية حول التجربة
الفريدة للديمقراطية في هذا البلد!!

العراق: الدولة النموذج في الشرق الأوسط

ثلاث كلمات وراء الغزو الأمريكي للعراق: (البترو- إسرائيل- شركة
هاليبورتون Haliburton)، لقد أدرك المحافظون الجدد أنه لا يمكن عملياً احتلال
العالم العربي كله ولكن يمكن - على غرار ما حدث في تشيلي في السبعينيات،
وروسيا في التسعينيات - تطبيق تجربة الأصولية في بلد واحد يصلح كعامل
حفاز لبقية الدول المجاورة، وتلك هي النقطة المحورية في نظرية النموذج
Model Theory فبعد ثمانية أيام فقط من انتهاء الغزو واحتلال العراق أعلن
الرئيس بوش خطته لإقامة - خلال عشر سنوات - منطقة حرة بين الولايات
المتحدة ودول الشرق الأوسط، وكلفت ليز تشيني - ابنة نائب الرئيس ديك تشيني
- بالإشراف على هذا المشروع لسابق خبراتها في روسيا، ولقد شهد احتلال
العراق العودة للتقنيات الأولى للسوق الحرة المنفلتة، فتم سرقة ٨٠٪ من أصل
١٧,٠٠٠ قطعة أثرية من المتحف الوطني العراقي، تعبر عن ذاكرة ثقافة وتاريخ
الامة لآلاف من السنين، وأغرق البلد بسيل من السلع الاستهلاكية الرخيصة
المستوردة وبالغذية المعلبة، وكانت مهمة بريمر - حاكم العراق المدني -
إنشاء الشركة العراقية Corporate Iraq، فقام بإصدار أوامره بخصخصة ٢٠٠
شركة عامة كانت توفر للشعب العراقي مستلزماته من الأسمنت والورق إلى
زيت الطعام، وسن قوانين جديدة للسماح للأجانب بشراء هذه المصانع بجانب

مؤسسات التوزيع أيضًا، وحق الأجانب في تملك ١٠٠٪ من الأصول العراقية وتحويل ١٠٠٪ من الأرباح للخارج علاوة على تخفيض الضرائب على أرباح الشركات من قرابة ٤٥٪ إلى ١٥٪، كما سمح للأجانب بالتأجير وحق الإنتفاع لمدة أربعين سنة قابلة للتجديد، غير أنه لم يسمح بخصخصة قطاع البترول الذي بقى تحت السيطرة المباشرة لسلطة الاحتلال تتصرف كيفما تشاء من إيراداته السنوية التي تبلغ ٢٠ مليار دولار! وخلال شهور قليلة تم التعاقد مع بنك HSBC لفتح فروع في جميع أنحاء العراق، وافتتحت محلات ماكدونالد في بغداد، وتولت Citigroup توفير قروض للشركات بضمان مبيعات العراق المستقبلية في البترول وتعاقدت شركات شل، وأكسون موبيل، وBP على تدريب العراقيين في مجال استخراج البترول، فلم تذهب أموال العراق لبناء مصانع وإيجاد فرص عمل - حتى العمالة استوردوها من الخارج - ولم تسهم ١٧ شركة أسمنت قطاع عام في إعادة الإعمار التي كانت تقوم بتشغيل آلاف العراقيين لأن أوامر بريمر صدرت بعدم تمويل أية شركة قطاع عام إلى حين خصخصتها، كما قام بريمر بتسريح ٥٠٠,٠٠٠ عراقي من أعمالهم بينهم الأطباء والمهندسون والمدرسون والجنود بحجة انتمائهم البعثي، وقام بالتعاقد مع شركة هاليبورتون بـ ٢٠ مليار دولار لتوريد الوقود لكل العراق، كما تم تمرير عقود دون أي سند لشركات كارلايل وبكتل وبارسونز وبلاك ووتر، حققت من خلالها أرباحًا خيالية لا مثيل لنسبتها في دول العالم أجمع، ومقابل ١٤٠,٠٠٠ جندي أمريكي وصل عدد المقاولين الأجانب إلى ١٢٠,٠٠٠ أي قرابة مقاول أجنبي لكل جندي احتلال - طبقًا للأسوشيتدبريس - وكل هؤلاء المقاولين قاموا بتشغيل عشرات الآلاف من الأجانب ولم يشترك غير ١٥٠٠ عراقي فقط في عملية إعادة الإعمار في غضون ثلاث سنوات ونصف هي مدة حكم بريمر! وكان الفساد هو الطابع المسيطر على جميع عقود المقاوله فلقد كشف جهاز المحاسبات الأمريكي في نهاية مدة بريمر عن ٨٧ حالة من التدليس في عقود الشركات الأمريكية بالعراق!

لا استثمار، لا مساءلة، أموال مهربة للخارج علاوة على فساد وطائفية وتطرف ديني وإرهاب فرق الموت: هذه هي حصيلة عراق بوش وتشيني وبريمر، وهي الخاتمة المنطقية للأصولية الرأسمالية للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية والبنجاجون في ذلك الوقت.

بريطانيا: أسطورة الملكية الشعبية

بعد عودته من زيارة للجنرال بينوشيه في عام ١٩٨١، أرسل هايك - الأب الروحي لمدرسة شيكاغو وأستاذ ملتون فريدمان - رسالة إلى مارجريت تاتشر يقترح عليها تحويل اقتصاد بريطانيا المؤسس على مبادئ كينز إلى اقتصاد حر طبقاً لنموذج تشيلي (توطدت صداقة فيما بعد بين تاتشر وبينوشيه)، غير أن تاتشر أوضحت لهايك صعوبة تطبيق بعض إجراءات تشيلي نظراً للمقاومة التي ستواجهها من قبل المؤسسات الديمقراطية، إلا أنها توصلت لصيغة قد تصل إلى نفس الهدف وهي إطلاق ما سمي ملكية المجتمع *The Ownership of Society* بإعطاء حوافز للمستأجرين لشراء منازلهم وهي الإستراتيجية التي لاقت قبولاً ومكنت تاتشر من المضي في سياستها الأصولية الأخرى في الخصخصة، وكسر نفوذ نقابات العمال، ورغم ذلك فمدة الحكم الأولى لتاتشر كانت كارثية بالنسبة لها ولحزبها فانخفض تأييد الشعب للمحافظين إلى ١٨٪، وجاء غزو الأرجنتين في ٢ إبريل ١٩٨٢ بمثابة طوق النجاة للحكومة لتوحيد الأمة حول هدف قومي، واعتبرت تاتشر بطل حرب مثل تشرشل وارتفعت أسهمها لدى الشعب لتصل نسبة التأييد لها ٥٩٪ مما مكنها من الفوز في الانتخابات للمرة الثانية والمضي في برنامجها لتحويل أول ديمقراطية ليبرالية غربية إلى النموذج الأصولي الرأسمالي تحت شعار مضلل وهو (محاربة العدو في الخارج والعدو في الداخل)، وتقصد بالداخل إضرابات العمال التي توالى أثناء حكمها والتي تم مواجهتها بنفس أسلوب التعامل مع العدو الخارجي؛ فسقط آلاف الجرحى نتيجة عنف الشرطة، وقامت الحكومة بالتجسس على النقابات والتسلل داخلها لدرجة أن الرئيس التنفيذي لاتحاد العمال اتهم في البرلمان بأنه عميل للأمن وأن مأموريته هي زعزعة كيان الاتحاد! كانت تاتشر في حاجة إلى عدو خارجي للقضاء على المقاومة الديمقراطية في الداخل ونجحت في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ في خصخصة مرافق الاتصالات والغاز والموانئ وشركات الغاز والصلب وباعت أسهم الحكومة في شركة البترول العملاقة BP، وكانت النتيجة الحتمية البطالة وارتفاع الأسعار والسقوط المدوي لحزب المحافظين.

وتستمر التجارب الفاشلة للنيوليبرالية: ففي منتصف التسعينيات كانت هناك قرابة مائة تجربة مماثلة في التحول الاقتصادي نحو الأصولية الرأسمالية ٢٠ منها في أمريكا اللاتينية، و ٢٥ في شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، و ٣٠ في جنوب الصحراء في إفريقيا، و ١٠ في آسيا، و ٥ في الشرق الأوسط! إن ثلاثين عامًا من تجارب مدرسة شيكاغو الأصولية تكتب تاريخًا في الفساد الضخم والتحالف بين السلطة والمال من تشيلي إلى الأرجنتين إلى روسيا وإلى العراق..!

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

تجارة حرة أم تجارة عادلة؟*

أظهرت الارتفاعات الأخيرة في الأسعار العالمية الخلل الكبير في النظام التجاري الدولي، مما دفع كثيرًا من الدول إلى إيقاف تصدير العديد من المنتجات وتحديدًا الحاصلات الزراعية حفاظًا على مستويات المعيشة لشعوبها، ومن المتوقع عقد محادثات لمنظمة التجارة الدولية على مستوى وزاري بحلول أواخر إبريل أو أوائل مايو، ويرى المفاوضون التجاريون للدول الأعضاء أن التوصل إلى اتفاق حول موضوعات جولة الدوحة أصبح وشيكًا وأن الاجتماع الوزاري سيكون حاسمًا في تقرير مصير هذه الجولة، ومن جانب آخر أكد الرئيس الأمريكي في ٢٨ مارس ٢٠٠٨ استعداد الولايات المتحدة لتقديم تنازلات في الملف الزراعي مقابل تنازلات من الدول الأخرى في فتح أسواقها لقطاع الخدمات الأمريكي.

ولقد فشلت قمة منظمة التجارة الدولية المنعقدة في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩ نتيجة عدم رغبة القوى الاقتصادية الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، النظر في تحرير جاد للتجارة، علاوة على الخلافات بين هذه القوى فلقد اعترضت الإدارة الأمريكية على رغبة الاتحاد الأوروبي في إدراج سياسة المنافسة ومنع الاحتكار على جدول أعمال المؤتمر وساندت في المقابل جدول أعمال ضيقًا يركز على مصالح التصدير الأمريكية (الخدمات المالية - تكنولوجيا المعلومات - صناعة الطيران - الزراعة)، كما أن الولايات

* نشر بجريدة الأهرام في ١٧ إبريل ٢٠٠٨.

المتحدة والاتحاد الأوروبي على طرفى نقيض حول عدد من الموضوعات الأخرى من بينها الغذاء المعدل وراثيًا.

أما بالنسبة للدول النامية فقد اجتمعت مجموعة الـ ٧٧ فى هافانا فى إبريل ٢٠٠٠ لتعلن رفضها لاقتصاد عالمى مبنى فقط على المبادئ الكلاسيكية الجديدة للسوق، ولقد بدأت دورة الدوحة للتنمية فى نوفمبر ٢٠٠١ بقطر تلتها اجتماعات لوزراء التجارة فى سبتمبر ٢٠٠٣ فى كانكون بالمكسيك وفى هونج كونج ٢٠٠٥ وتعثرت دورة الدوحة أيضًا، فالدول الصناعية الكبرى لا تريد أن تتنازل عن الدعم الذى تقدمه لصناعاتها وزراعتها بل إنه فى عام ٢٠٠٢ وبعد مؤتمر الدوحة مباشرة أقرت الولايات المتحدة تشريعًا يضاعف من الدعم الزراعى، ومازالت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تستخدم نفقات الدفاع لدعم عدد كبير من الصناعات، أما فى أوروبا فإن البقرة تحصل على دعم قدره دولاران يوميًا فى المتوسط وهو حد الفقر الذى وضعه البنك الدولى والذى يعيش تحته أكثر من نصف سكان العالم! ويأتى ثلثا دخل المزارع فى النرويج وسويسرا من الدعم والنصف فى اليابان والثلث فى الاتحاد الأوروبى وتصل فاتورة الدعم إلى ٨٠ ٪ من الدخل الزراعى فى بعض المحاصيل مثل الأرز والسكر! وتساق المبررات بأن هذا الدعم إنما هو ضرورى للحفاظ على المستوى المعيشى لأسر صغار المزارعين، وفى حقيقة الأمر فإن ٨٧ ٪ من الدعم الزراعى الأمريكى يذهب لشريحة الـ ٢٠ ٪ الأعلى من المزارعين الأمريكيين و ٢٥ ٪ منه لشريحة الـ ١ ٪ الأعلى وهى الشركات الزراعية الكبرى فى الولايات المتحدة! وهكذا تنهار أسعار المنتجات الزراعية فى العالم النامى نتيجة ضخامة الدعم الأمريكى والأوروبى مما لا يؤثر فقط فى دخول المزارعين فى الدول النامية الذين يشكلون قرابة نصف القوى العاملة، ولكن على كل من يتعاملون معهم بيعةً وشراءً، والنتيجة هى انخفاض عام للدخل ومستوى المعيشة!

إن نظام التجارة العادلة يعنى القضاء على كل أنواع الدعم والقيود التجارية، ويؤكد نوبل الاقتصاد جوزيف ستجلتز أن العالم بعيد جدًا فى الوقت الحالى عن هذا النظام العادل، ولقد ركزت الجات عند بدء تحرير التجارة على منتجات الصناعة التحويلية التى كانت تمثل فى ذلك الوقت الميزة النسبية للاقتصادات الصناعية المتقدمة، وكان التحرير محدودًا بالنسبة للمجالات ذات الأهمية للدول

النامية مثل الزراعة والمنسوجات، وعندما انخفض نصيب الصناعة التحويلية في الدخل القومي للاقتصادات المتقدمة فإن المفاوضات الأمريكية والأوروبية بدأ التركيز بإلحاح على تحرير الخدمات (٧٠٪ من الاقتصاد الأمريكي والأوروبي) وعلى حقوق الملكية الفكرية، ونجحت الدول الصناعية الكبرى في تحرير الخدمات الكثيفة الاستخدام للمهارات التي تمثل ميزة نسبية لها مثل: الخدمات المصرفية - التأمين - تكنولوجيا المعلومات، في حين تركت خارج جدول الأعمال الخدمات المعتمدة على مهارات منخفضة أو متوسطة مثل الإنشاءات والنقل البحري.

لقد سيطرت الدول المتقدمة صناعيًا على مفاوضات التجارة نتيجة قيامها بإعداد وصياغة جدول الأعمال، وفي حقيقة الأمر فإن المصالح الخاصة في الدول المتقدمة هي التي تبلور جدول الأعمال ولا يعدو المفاوضات الحكومي كونه ممثلًا لجماعات المصالح والشركات الدولية الكبرى التي تخطط بين مصالحها والمصالح الوطنية للولايات المتحدة، ويحتوي جدول الأعمال الجديد على موضوعات شائكة مثل معايير حقوق الإنسان والبيئة والعمالة تحت مسمى الإغراق الاجتماعي ومن المفترض أن تناقش هذه الموضوعات في منظمة العمل الدولية وليست في منظمة التجارة، وقد رفضت معظم الدول وخبراء الاقتصاد في العالم إدماج هذه الأمور في مفاوضات التجارة ويرون أن مقترحات جدول الأعمال هذا مدفوعة بمصالح حمائية.

فلقد أخذت الحمائية الجديدة أشكالًا جديدة تختلف عن سابقتها وذلك على هيئة قرارات إدارية تحت ادعاء حماية الصحة أو الأمان، كما أن الدول المتقدمة تقوم بتصميم هياكل للتعريف الجمركية بها لا تشجع التصنيع في الدول النامية وتضع حواجز جمركية متنوعة مثل التعريف المؤقتة في حالة زيادة واردات ما على حد معين أو رسوم إغراق - وهو النظام المفضل في أمريكا - أو الحواجز الفنية والمقاييس العلمية وقواعد المنشأ. بل إن تعديل دول - نسبة للسيئاتور روبرت دول - على قانون التجارة الأمريكي يعطى للولايات المتحدة حق الانسحاب من منظمة التجارة الدولية إذا رأت أن بقاءها يؤثر في المصالح والسيادة الأمريكية. وفي واقع الأمر فهناك حاليًا العديد من القرارات لمنظمة التجارة تتعارض

مع القوانين الأمريكية وبالأخص قانون البيئة الأمريكي، وهذه الجوانب مجتمعة دفعت العديد من الاقتصاديين في العالم إلى التشكيك في فعالية منظمة التجارة العالمية.

ويرى عالم الاقتصاد جاديش بهاجوات **Jadish Bhagwati** أن الإقليمية الجديدة **New Regionalism** - التي بدأت بإصدار القانون الأوروبي الموحد في عام ١٩٨٦ - هي المعوق الرئيسي لحركة تجارة حرة وعادلة حول العالم، ويؤكد أن كل خطوة نحو اندماج أوروبا تزيد من قيود التجارة بالنسبة للدول غير المنتمية للاتحاد الأوروبي (وهذا يفسر السعي الحثيث لتركيا لدخول الاتحاد لكون أوروبا السوق الأصلية للصادرات التركية) وفي نهاية التسعينيات من القرن العشرين كان قد أبرم مائة اتفاق تجاري إقليمي كلها بالطبع تقوض إقامة نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف.

ولقد أعلنت الولايات المتحدة بعد انهيار المحادثات في كانكون أنها ستلجأ إلى الاتفاقات الثنائية، وبالفعل تمكنت من خلال اتفاقات التجارة الحرة والثنائية الحصول على تنازلات من الدول الموقعة معها على هذه الاتفاقات فشلت في الحصول عليها في جولة الدوحة، ويعتقد جيفري فرانكل^(١) **Jeffrey Frankel** وعدد من الاقتصاديين المرموقين في العالم أن الإقليمية الجديدة تمثل تهديداً متنامياً لحرية التجارة ويقترحون قواعد جديدة لمنظمة للتكتلات الإقليمية بحيث لا تعوق تحرير التجارة قواعد الجات التي تنظم الاتفاقات الإقليمية التي تندرج تحت بند ٢٤٤ محدودة ولا تلبى الغرض منها وتؤدي إلى تجزئة العالم مثل ما ساد في الثلاثينيات من القرن الماضي وأدى إلى الحرب العالمية الثانية، وهكذا يصعب في الوقت الراهن تحديد مستقبل العلاقة بين العولمة من جانب والحماية الجديدة والإقليمية الجديدة من جانب آخر!

١١ - جيفري فرانكل: أستاذ اقتصاد بجامعة هارفارد متخصص في "اقتصاديات تكوين رأس المال والنمو".

مخاطر حركة الأموال العالمية*

إن الصعوبات التي تواجه نظامًا نقديًا عالميًا مستقرًا ومقبولاً سياسيًا تزداد حدة نتيجة التناقض الحتمي بين متطلبات هذا النظام من حيث أسعار صرف ثابتة، واستقلال كل دولة في سياستها الماكرواقتصادية، وحرية تنقل رؤوس الأموال، وهو الثالث الذي لا يقبل المصالحة على حد التعبير الشائع بين الاقتصاديين، فنظام لأسعار صرف ثابتة مثل بريتون وودز قبل انسحاب الولايات المتحدة منه في بداية السبعينيات، مع سياسات ماكرواقتصادية مستقلة يؤدي إلى استقرار اقتصادي يتيح للحكومات التعامل بفعالية مع المشكلات الداخلية لاسيما معدل البطالة إلا أن هذا النظام يضحى بحرية حركة رؤوس الأموال التي تعتبر من أهم أهداف الرأسمالية العالمية، وتختلف الدول فيما بينها في هذا الشأن، فالولايات المتحدة تحبذ سياسة نقدية مستقلة مع حرية حركة الأموال وتقلل من جدوى أسعار صرف ثابتة، بينما المجموعة الأوروبية تفضل أسعار صرف شبه ثابتة، وأما دول أخرى مثل ماليزيا والصين فتولي أهمية قصوى لاستقلالية السياسة الماكرواقتصادية وتفرض قيودًا على حركة الأموال.

ويعتقد عدد من خبراء الاقتصاد أن الوضع الحالي القائم على تعاون غير رسمي بين البنوك المركزية هو أفضل حل لمشكلات النظام النقدي العالمي بينما مجموعة أخرى من الاقتصاديين ترى أن هذا الوضع مهدد بعدة أمور، منها التذبذب العشوائي في أسعار العملات وخاصة بين الدولار والين نتيجة

* نشر بجريدة الأهرام في ١٣ / ٣ / ٢٠٠٨.

مناورات الولايات المتحدة واليابان المستمرة لتعديل قيمة عملاتهما بهدف زيادة تنافسية صناعاتهما على الساحة الدولية، ومنها أيضًا عدم التوازن الهائل بين دول الفائض مثل اليابان وتايوان والصين، ودول العجز مثل الولايات المتحدة، ولقد اقترح نوبل الاقتصاد الراحل ملتون فريدمان نظامًا يعتمد على أسعار صرف مرنة في حين تفضل مجموعة أخرى من نوبل الاقتصاد العودة إلى نظام القرن الـ ١٩ لأسعار صرف ثابتة وغطاء من الذهب إلا أن معظم خبراء الاقتصاد يميلون لنظام أسعار صرف مرنة بتعويم مدار، ولقد اقترح الفرنسيون والألمان واليابانيون أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بإدارة أسعار الصرف والحفاظ على مستوياته ضمن حدود معينة بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الدولي، كما طالبوا بفرض رقابة على صناديق التحوط وهكذا ونتيجة هذا الخلاف في السياسات والمصالح والرؤى فإن إيجاد حل لهذا الثالوث المتضارب على الساحة الدولية مازال بعيد المنال.

ويلقى عالما الاقتصاد روبرت ويد وجاديش هاجوات المسئولية في الأزمة المالية لشرق آسيا على سياسات الخزنة الأمريكية الهادفة إلى تحقيق المصالح المالية الأمريكية وذلك من خلال الضغط على دول هذه المنطقة لتحرير مبكر ومتسارع لأسواقها المالية، ويتعاطف خبير الاقتصاد الدولي جيفري ساكس Jeffery Sachs مع هذا الرأي ويفند الادعاء بأن الأزمة تعود لأخطاء في السياسة الاقتصادية لهذه الدول التي سبق أن أدركت أنه لا يمكن خلق وظائف وبناء مصانع بأموال تأتي وتذهب بين ليلة وضحاها وخشيت من عدم الاستقرار الذي يصاحب هذه التدفقات دون فائدة تذكر على الاقتصاد، غير أنها اضطرت لفتح أسواقها لحرية حركة الأموال تحت ضغط من صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية ودفعت بذلك الثمن فادحًا فباع الناس مفروشاتهم وملابسهم في شوارع بانكوك، وفي دول أخرى تركوا المدينة ليعيشوا عالة على أهلهم في الريف، وأفلست المؤسسات والبنوك، وفشلت سياسات الصندوق في إصلاح الوضع بل ازدادت الأزمة سوءًا حيث إن روضة الصندوق لم تكن مصممة أصلاً لحماية هذه الدول من الانزلاق في الكساد، بقدر ما وضعت لحماية الدائنين في الغرب وضمن سداد مستحقاتهم! فتولت الولايات المتحدة - في منتصف ديسمبر ١٩٩٧ - تدبير حزمة إنقاذ لكوريا الجنوبية قدرها ٥٨ مليار دولار أعلى رقم إنقاذ عرفه

العالم وضغطت على الحكومة الكورية المنتخبة حديثاً في ذلك الوقت لقبولها بالإضافة إلى قروض إضافية من صندوق النقد، وذهبت تلك الأموال لسداد المستثمرين الأمريكيين والأجانب.

وفي المقابل قدمت الحكومة تنازلات عديدة مثل فتح نظامها المصرفي لدخول المستثمرين الأجانب (أساساً أمريكيين) ومثل إغلاق العديد من البنوك والمؤسسات الوطنية التي كانت توظف عشرات الآلاف من العمال، ولقد استعادت معظم آسيا عافيتها الآن إلا أن الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد مثل إلغاء الدعم على الغذاء وأهمية هذا الدعم لعشرات الملايين في إندونيسيا على سبيل المثال وتخفيض الإنفاق الحكومي لتحويل اقتصادات المنطقة إلى النموذج الاقتصادي الأمريكي المحرر من التدخل الحكومي قد اصطدمت بالقيم الاجتماعية والخصائص المميزة لإستراتيجيات التنمية في هذه البلاد مما دفع عدداً من الزعماء - مهاتير محمد وقادة الرأي في المنطقة - إلى الاعتقاد بأن الدافع الرئيسي للولايات المتحدة هو تفويض الإستراتيجيات الاقتصادية الناجحة لهذه المجتمعات وفتحها أمام الاستثمار الأمريكي!

ولقد سبق أن استخدم نفس السيناريو مع المكسيك، فلقد منحت ٥٠ مليار دولار كمساعدات من صندوق النقد والولايات المتحدة ودول أخرى، ويؤكد ملتون فريدمان أن هذه الأموال انتقلت بالفعل إلى أيادي المؤسسات الأجنبية وخاصة البنوك الأمريكية، في حين تركت المكسيك تنن تحت وطأة الكساد والارتفاع الهائل في الأسعار، كما يرى فريدمان وزملاؤه من المدرسة الاقتصادية المحافظة أن رد فعل صندوق النقد خلال أزمة المكسيك عامي ٩٤/٩٥ دليل على عدم فعاليته وتدخله غير المجدي وطالبوا بإلغائه.

ولقد اتبعت الصين سياسات توسعية تقليدية مبتعدة بذلك عن مقترحات صندوق النقد، ولم تركز فقط على سياسات استقرار الأسعار كمطلب خبراء الصندوق بل على الاستقرار الحقيقي الذي يؤمن وظائف جديدة ويأخذ في الاعتبار الدخلاء في سوق العمل، ورغم القيود المفروضة على حركة الأموال فلقد تدفقت على الصين أموال قدرت بمائة مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ وحده.

وبشكل عام فإن موقف اللامبالاة حول مخاطر تحركات الأموال عالمياً بدأ يتغير مع نهاية صيف ١٩٩٨، ففي أغسطس من نفس العام خفض الروبل وصاحب الأزمة الروسية اضطراب مالي أدى إلى انخفاض حاد في البورصة الأمريكية وغيرها من البورصات العالمية، وتزامن ذلك مع هروب الأموال من البرازيل واحتمال انهيار عملتها، وازدادت المخاوف من دخول العالم في أزمة اقتصادية مشابهة للكساد الأعظم في الثلاثينيات، ومع ما قد يهدد المصالح الأمريكية من جراء هذا كله دعت إدارة الرئيس كلينتون إلى معمار مالي عالمي جديد لاحتواء انتشار الأزمة والوقاية من أزمات أخرى في المستقبل، واجتمعت مجموعة G7 في أكتوبر ١٩٩٨ لتتقترح إنشاء صندوق طوارئ بـ ٩٠ مليار دولار يتبع صندوق النقد الدولي، ولم تلق بعض المقترحات أثناء هذا الاجتماع إجماعاً مثل إنشاء بنك مركزي دولي أو فرض ضريبة على الأموال المحولة عبر الحدود، ولقد سبق لعالم الاقتصاد جيمس توبين James Tobin الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن اقترح فرض ضريبة عرفت باسمه على الأموال السريعة وقصيرة الأجل بهدف الحد من المضاربة في الأسواق المالية، كما نصح عالم الاقتصاد بول كروجمان الدول التي تعاني مشكلات مالية بضرورة وضع قيود على حركة الأموال، ورغم كل ذلك فإن الدول الصناعية لم تصل بعد إلى توافق حول إصلاحات النظام المالي العالمي، مما لا يبشر بالخير لمستقبل استقرار الاقتصاد الدولي!

٧

احتكار المعرفة

تمثل اتفاقية حقوق الملكية الواردة ضمن اتفاقية الجات انتصاراً لمصالح الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على المصلحة العامة لبلايين من البشر فى العالم النامى، وتختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق التملك الأخرى (أرض/ عقارات/ آلات وأدوات..) لأنها تنشئ سلطة لاحتكار المعرفة داخل المنظومة الاقتصادية، وهو الاحتكار الذى يتعارض مع مفاهيم الكفاءة الاقتصادية التى تعتبر المعرفة بمثابة منفعة عامة يجب إتاحتها للجميع، ويأمل المدافعون عن الترييس أن يعوض النقص فى الكفاءة الاقتصادية الناجم عن سلطة الاحتكار بزيادة فى المقابل للابتكارات نتيجة قيود استخدام المعرفة مما سيؤدى - حسب ادعائهم - إلى نمو اقتصادى أسرع، ويدل هذا التبرير على التبسيط الذى تلجأ إليه المصالح الخاصة فى الدفاع عن قضيتها، فالاحتكار لا يؤدى فقط إلى عدم الكفاءة بل أيضاً إلى ابتكار أقل حيث إن الاحتكارات المعزولة عن المنافسة لا تخضع للضغوط التى تولد الابتكار، وأما الادعاء بأنه لن تكون هناك بحوث دون حماية فكرية فيكفى لبطلانه الرجوع لتاريخ الإنسانية الذى شهد ابتكارات رائعة دون نظام لحقوق الملكية الفكرية، بل إن الجامعات ومراكز الأبحاث التى تتلقى التمويل من الحكومات هى التى حققت التقدم الخارق فى المعرفة والتقنية لتقوم الشركات بعد ذلك بترجمة هذه الابتكارات إلى سلع تجارية، فالمؤسسات الأكاديمية والبحثية - على عكس الشركات - تؤمن فى أداء مهمتها بالمعمار المفتوح، أى أن المعرفة يجب أن تتاح للجميع بهدف تشجيع مزيد من الابتكار.

إن كل فكرة أو ابتكار أو اختراع بنيت في واقع الأمر على تطور أفكار وابتكارات واختراعات سابقة لها، وبالتالي فتحديد حدود الملكية الفكرية لهو أمر في غاية الصعوبة، حيث هناك شبه استحالة في تحديد الأصل كما تلفت النظر في هذا الصدد مصروفات الدعاية والإعلان لشركات الأدوية التي تفوق بكثير ما يصرف على البحث والتطوير بل إن ميزانيات البحوث تعطي قدرًا أكبر لتطوير عقاقير لنمو الشعر والقدرة الجنسية للرجال عن تطوير أدوية للأمراض الأساسية، وعليه فإن نظامًا مقبولًا للملكية الفكرية يجب أن يوازن في هذه المرحلة بين تكلفة الاحتكار ومنافع الابتكار، وذلك بالحد من مدة براءة الاختراع وأهمية نشر تفاصيله وضمان عدم استخدام براءات الاختراع بشكل يؤدي إلى سوء استخدام سلطة الاحتكار، ومن الغريب أن تخضع مفاوضات الملكية الفكرية لاتفاقات التجارة، بينما موضعها الصحيح هو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية - إحدى المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة - التي تبنيت في أكتوبر ٢٠٠٤ - بناء على اقتراح من الأرجنتين والبرازيل قرارًا ينظم الملكية الفكرية بما يخدم متطلبات التنمية، غير أن المنظمة لا تملك آليات لفرض قراراتها مثل منظمة التجارة الدولية.

ويتضح التحيز ضد الدول النامية من خلال التعامل مع المعرفة التقليدية وأنواع العلاج والأدوية المؤسسة على الأعشاب التي يتم القرصنة عليها من قبل الشركات الكبرى برغم اعتراف العالم بحقوق الدول النامية في التعويض في الاتفاق الدولي للتنوع البيولوجي الموقع في يونيو ١٩٩٢ عند عقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية في ريودي جانيرو غير أن الولايات المتحدة وتحت تأثير نفوذ شركات الأدوية الكبرى لم تصدق على هذا الاتفاق، إن الهدف الأصلي لاتفاقات التجارة هو تحرير حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود، إلا أن اتفاقية التريبس ركزت على تقييد حركة المعرفة عبر الحدود، كما أنها تعطي مثالًا قويًا على التعارض والتناقض بين اتفاقيات التجارة والقيم الإنسانية الأساسية أي حق الحياة مقابل حق الحصول على الربح.

٨

إعادة صياغة الرأسمالية*

رغم الأزمات المالية المتكررة التي شهدتها العالم خلال العقود الثلاثة الماضية - وهي الحقبة التي سيطر عليها الفكر الأحادي للأصولية الاقتصادية - فإن هناك من يصرون على أن هذا الشكل من الرأسمالية هو الاقتصاد الحق ليس فقط من خلال مبرر فشل الاقتصاد الاشتراكي ولكن من خلال ادعاء عدم جدوى الاقتصاد الكينزي - الذي ساد العالم الغربي بعد الكساد الأعظم في الثلاثينيات من القرن العشرين - باعتباره علاجًا مرحليًا في ظل ظروف استثنائية لم تعد الحياة الاقتصادية في حاجة إليه، ولم يكتف أصحاب الفكر الأصولي بهذا التعميم بل صاحبه تجاهل خطير لميراث الفكر الاقتصادي، فاخترل آدم سميث لمجرد مفهوم اليد الخفية للسوق، وطوى النسيان جون ستيوارت ميل، ولم يذكر لريكاردو غير نظرية المزايا النسبية، واختفى مالتوس من القائمة، أما بالنسبة لوالراس صاحب نظرية التوازن العام للسوق فلا يشار لغير اهتماماته بالحوكمة المالية، وجوزيف شومبيتر لا تقبل منه غير فكرة التدمير الخلاق، واستبعدت تحليلاته للدورات الاقتصادية، ولكن مما لا شك فيه أن الأزمة المالية الأخيرة جاءت لتحل أوصال هذا الشباك الأيديولوجي الذي ألقى على عقل الرأي العام والساسة حول العالم منذ قرابة خمسة وعشرين عامًا!

فلقد انتقل العالم من المنافسة الاقتصادية إلى المنافسة المالية من خلال تحرير التبادلات في الأسواق المالية واستولى المضاربون في البورصات العالمية على

* نشر بجريدة الأهرام في ٢٢ مارس ٢٠١٠.

سلطة حكم الاقتصاد العالمى وأشار الرئيس ساركوزى مؤخرا لهيمنة الأسواق المالية متمثلة فى البورصات، وتوافق مع هذا التحرير تأسيس نظام فى غاية الكرم لإقراض المستهلكين مما أضاف خاصية جديدة للرأسمالية الحديثة - بجانب وقوعها تحت سيطرة مضاربى أسواق المال - وهى ارتكازها على قاعدة الديون العائلية التى قبل فيها أفراد الأسر التيسيرات الجديدة للاستدانة مقابل الفوز بملذات مجتمع الاستهلاك، تعدت الديون العائلية فى الولايات المتحدة وبريطانيا ١٠٠ ٪ من الناتج الإجمالى فى نهاية القرن العشرين مقابل ٤٥ ٪ فى عام ١٩٧٣ وصاحب الارتفاع فى الديون العائلية انخفاض نسبي فى الأجور - مقارنة بالتضخم - فى الاقتصاد الدولى ككل، كما تقلصت حصة عوائد العمل فى الثروة العالمية مما يعنى انهيار دعائم وقيمة العمل وأصبح العامل - أى كل من لا يملك غير عمله - مهدداً فى أمانه المادى وفى الطمأنينة المعنوية للعمل مهما تكن كفاءته!

فالديون وليست المدخرات هى فى حقيقة الأمر مصدر توسع الرأسمالية الحديثة، وجاءت المتوالية الآسية للديون كنتيجة لنظام الضمان بالأسهام Asset backed securities وكمحصلة لارتباط الاقتراض بما يُشترى - سواء عقارات أو أسهم - بصرف النظر عن مقدرة المقرض على السداد وهو الشرط السليم للاقتراض فى الماضى وليست البضاعة العقارية أو المالية التى سيحصل عليها المقرض سواء لاستخدامه الشخصى أو للمضاربة والتى افترض بسداجة أنها سترتفع باستمرار، وهذه الظاهرة هى فى واقع الأمر النقطة المحورية فى الأزمة المالية التى عصفت بالاقتصاد العالمى والتى أطلق عليها أزمة الائتمان ولم تنته القصة عند حد الاقتراض بما يُقتنى أو المضاربة به، فالبنوك ونتيجة حجم تيسيرات الاقتراض سألقة الذكر أرادت التخلص من القدر الأكبر من مخاطر المقرضين بتحويل الديون إلى مقرضين آخرين - الصناديق المالية التى تتعامل مباشرة فى الأسواق المالية - ولتفعيل هذه الفكرة كان لابد من توريق الديون أى تقسيم القروض إلى قطع صغيرة على هيئة أوراق مالية لتتمكن الصناديق من شرائها بالكميات التى ترغب فيها وتداولها فى البورصات بعد ذلك أو بيعها لكيانات مالية أخرى، وهذه العملية التى سميت بالابتكارات المالية تحتل المرتبة الأولى فى التحول المالى الذى حدث فى العالم والذى أدى إلى انتقال المخاطر

من البنوك إلى أيدي المضاربين في أسواق المال حيث أخذت هذه الأوراق المالية الجديدة طابعًا مضاربًا وحققت للمضاربين أرباحًا خيالية، وبالتالي تضخمًا للثروة الورقية للاقتصاد العالمي دون إنتاج حقيقي أو إضافة للقيمة وهكذا تراجعت البنوك للصفوف الخلفية لتضع صناديق التحوط والمضاربين وغيرها من المؤسسات المالية في الصفوف الأولى للاقتصاد العالمي بكل ما يعنى ذلك من خطورة وتهديد له!

ولقد نبعت وترعرت الأيديولوجية النيوليبرالية التي تبشر بمزايا حرية انتقال الأموال على أرضية البورصة الأمريكية، ولم يرَ هذا المشروع النور بسبب رغبة القيادات السياسية في العالم المتقدم في تنمية اقتصاداتهم الوطنية ولكن لأن آيات الله الأصولية في عالم المال والبورصات تكاتفوا لفرضه ولتغلب مصالح كبار المساهمين على مستوى العالم على جميع المصالح الوطنية، ولقد امتدت هذه العملية لتشمل وتركز على ما سمي بالأسواق الناشئة للدول النامية حيث احتمالات تحقيق أرباح بالمضاربة أعلى بكثير من الأسواق الناضجة نتيجة قصور في عناصر الشفافية والرقابة والخبرة التي تتسم بها بطبيعة الحال الأسواق الجديدة في بداية التحرير!

وجاءت الأسطورة الثانية لتساند حجج تحرير خدمات الأسواق المالية، لتدعى أن معظم مهن المستقبل ستكون في دائرة الخدمات لا الصناعة وبأن مجتمع الخدمات حل بالفعل محل المجتمع الصناعي، وتفرق الأصولية الرأسمالية بشكل حاد بين الأنشطة الخدمية والإنتاجية نتيجة نمو القطاع الخدمي بإيقاع سريع وبحجم كبير، وتناست كون انطلاق وتحفيز القطاع الخدمي جاء اعتمادًا على الكفاءة المتنامية للصناعة ومكاسبها في الإنتاجية، وأن كل نشاط صناعي أو زراعي متقدم يتطلب خدمات أوفر متمثلة في خدمات متطورة للقطاع المصرفي والقطاع التأميني والقطاع العلمي والتعليمي عما هو في صناعة أو زراعة متخلفة، فالقطاع الخدمي يأتي بعد الإنتاج الصناعي والزراعي ويعتمد عليهما في نموه، وشرعية الخدمات هي في مساهمتها الحقيقية للقيمة المضافة في الصناعة والزراعة، وهذه هي أساس العلاقة المحفزة للنمو، ومثال على ذلك قطاع كبير في الخدمات وهو القطاع الصحي فالخدمات الصحية تعتمد على أدوات التشخيص والعناية التي توفرها الصناعة وكذلك التقنيات الحديثة في

الجراحة ونقل المرضى وإسعافهم، ونفس الشيء ينطبق على خدمات التعليم والسياحة والفندقة والصيانة بأشكالها وخدمات وسلاسل التوزيع، بل لقد ازداد الطلب على المنتجات المصنعة ذاتها والدليل الطلب الهائل على المنتجات الالكترونية، فما نشاهده هو في الواقع تعميق للمجتمع الصناعي وليس العكس!

أما عنصر التدليس الثالث فيتعلق بطبيعة ودور المنافسة، فقد تم السطو على مفاهيمها لتبرير فكر حل الاحتكارات العامة للدولة deregulation مما أدى إلى نتائج كارثية ولعل التجربة الأمريكية في تحرير قطاع الطاقة الكهربائية للجمهور لها وقع دليل على ذلك فقد ارتفعت أسعار الكهرباء مع تدنى الخدمة نتيجة انقطاعات مستمرة في الكهرباء (ولاية كاليفورنيا على الأخص) بل انهيار الشركات الخاصة المولدة للطاقة (انرون على سبيل المثال) نتيجة سوء الإدارة والفساد، ويروج أصحاب التوجه الأصولي للرأسمالية لقصص النجاح في قطاع الاتصالات المحرر وهذا صحيح إلا أنه يجب عدم إغفال نقطة أساسية متعلقة بالتطور التكنولوجي الذي سمح بتشييد بنية أساسية محدودة التكاليف لهذا القطاع مقارنة بتلك المطلوبة في القطاعات الأخرى التي تحتكرها الدولة، فالتكنولوجيا الجديدة هي التي سمحت بسوق الاتصالات المحررة وليس كسر القيود الاحتكارية للدولة!

لقد صار واضحًا ضرورة التخلص من التجربة النيوليبرالية لتنتشر وريجان التي مازالت تمثل تداعياتها عائقًا أمام انطلاق اقتصاد الدول بسبب الحالة المزمنة للديون المحلية المرتفعة ونسب البطالة العالية - التي لم تشهدا الدول الغربية منذ الحرب العالمية الثانية - وفي حالة عدم تصحيح المسار الاقتصادي فإن مستقبل العالم سيظل محفوفًا بمخاطر أزمت أخرى شديدة الوطأة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا يكمن الحل في مجرد تطبيقات قواعد الحوكمة وإحكام إشراف البنوك المركزية على المؤسسات المالية، كما ترغب في ذلك إدارة الرئيس أوباما وقيادات فرنسا وإنجلترا وألمانيا، فهذا كله سبق إثارته في عام ٢٠٠٢ ولم يمنع حدوث الأزمة الراهنة، حيث إن المطلوب الآن هو الاعتراف بفشل نموذج اقتصادي ومالي بأكمله وبالتالي مراجعة وإعادة صياغة الرأسمالية، ولعل النموذج السويدي للرأسمالية الكلاسيكية - الذي بقي في الظل طويلا ويكثر الحديث عنه حاليًا في أوساط الاقتصاد العالمي - يقدم درسًا

فى استقرار رءوس أموال الشركات والمسئولية المباشرة لمؤسسات الاقتراض دون اللجوء إلى التخلص من المخاطر عن طريق توريق القروض المصرفية، وأيضا فى احتفاظ الدولة بسيادتها على العملة الوطنية.

رفضت السويد التى تمتلك أقدم بنك مركزى فى العالم الانخراط فى منطقة اليورو التى تعاني فيها الدول الصغيرة اليوم مثل اليونان وأيرلندا والبرتغال من مشكلة عدم إمكانية السيطرة على العملة نتيجة الوضع غير المتجانس لاقتصادات الاتحاد الأوروبى.

وهناك مبادئ أخرى تفرض نفسها فى المراجعة لعل أبرزها إعادة الاعتبار للعامل وقيمة العمل، والتمسك بإعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤ من قبل الدول الغربية الذى ينص على أن تحرير الأسواق والتبادل بين الدول يجب ألا يكون على حساب أحوال العمل والمعيشة للشعوب، وتتطلب إعادة الصياغة أيضا فرض ضرائب على الأموال الساخنة والأرباح قصيرة الأجل فى البورصات كتوصية حاملى نوبل للاقتصاد توبين وستيجلتز وكروجمان وإعادة نظام معيارى للعملات - ليس بالضرورة قاعدة الذهب - وأن يستبدل بإعلان الألفية للأمم المتحدة إعلان أكثر شمولية يهدف إلى تحقيق استقلالية الدول فى الغذاء والطاقة والاتفاق حول الالتزامات البيئية التى أوصى بها مؤتمر كوبنهاجن، فالاقتصاد العالمى فى حالة تحرره من النموذج الأنجلو أمريكى يمكن أن يشكل تاريخا جديدا للعالم غير أن مناصرى نموذج الأصولية الرأسمالية الخاضع للهيمنة المالية لا يرون أهمية إجراء حوار جاد وتحليل نقدى لحالة الاقتصاد واستخلاص العبر مما جرى لأنهم يرفضون التشكيك فى عقيدة هى سبب ومصدر نفوذهم!

الدولة والسوق.. دروس التسعينيات*

تتمحور الأفكار والممارسات الخاصة بأدوار الدولة والسوق حول إشكالية تحقيق الكفاءة من جانب والعدل من جانب آخر، ولقد ثبت أن الأسواق بمفردها لا تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية دون تدخل حكومي مناسب خلافاً لرؤية أصولية السوق، وكما لا يوجد نموذج نمطى واحد أو طريق أمثل لتيسير الاقتصاد، فهناك العديد من أشكال اقتصاد السوق وتمثل السويد نموذجاً لهذا الاقتصاد يتمتع بأفضل رعاية صحية وبأجود تعليم وبعادلة أوفر، ويتطلب النجاح الاقتصادى إحداث التوازن الصحيح بين الحكومة والسوق أى تحديد الخدمات الواجب تقديمها من الحكومة والقطاعات المطلوب تشجيعها وقواعد حماية العاملين والمستهلكين والبيئة، ومن الطبيعى أن تتغير عناصر هذا التوازن مع الوقت وأن يختلف من بلد لآخر، إلا أنه وفى جميع الأحوال تظل أهمية عنصر العدالة الاجتماعية والعوامل القيمة غير الاقتصادية وضرورة إصلاح مشكلات الرأسمالية المتمثلة فى المنافسة المنتقصة والمعلومات غير الكاملة.

ولقد وجدت البلدان التى فتحت قطاعها المصرفى للبنوك العالمية الكبرى (الأرجنتين والمكسيك فى التسعينيات) أن هذه البنوك تفضل التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك على حساب توفير الائتمان للشركات الوطنية المتوسطة والصغيرة، وعلى صعيد آخر اعترف صندوق النقد مؤخراً بخطورة حرية تنقلية رؤوس الأموال، وكما كان للتقدم العلمى فى النظرية الاقتصادية فى الثمانينيات

* نشر بجريدة الأهرام فى ٢٣ أغسطس ٢٠٠٧.

الفضل فى إلقاء الضوء على محدودية الأسواق وبالأخص عندما يكون هدف الدولة استيعاب التكنولوجيات الجديدة لسد الفجوة المعرفية نظرًا لكون المعرفة هى المورد المحورى للتنمية الاقتصادية وهكذا يتفق معظم الاقتصاديين اليوم على أن حركة الأسواق بمفردها ودون تدخل من الدولة لن تقود إلى الكفاءة الاقتصادية.

وتميز نجاح دول شرق آسيا بالدور الإيجابى الذى لعبته الحكومات، فالأموال التى ضخمت للاستثمار جاءت من شعوبها نتيجة تشجيع الحكومات للادخار المحلى وعدم اعتمادها على التدفقات الرأسمالية المتطايرة التى تأتى من الخارج، ولقد وصل متوسط معدل الادخار فى معظم بلدان المنطقة إلى ٢٥ ٪ من الناتج الإجمالى، ويصل الادخار الوطنى فى الصين اليوم إلى ٤٠ ٪ من الناتج مقابل ١٤ ٪ فى الولايات المتحدة، ولقد آمنت كل هذه الدول بأهمية السوق، ولكنها كانت على وعى وإدراك بضرورة التحكم فى الأسواق، فعندما لا تفتح البنوك الخاصة فروعًا فى المناطق الريفية أو لا تقدم قروضًا طويلة الأجل فإن الحكومة تتدخل لسد هذه الفجوة، وعندما لا يقوم القطاع الخاص بتوفير المدخلات الأساسية للإنتاج مثل الحديد والأسمنت والكيماويات فإن الدولة تدخل فى هذه الأنشطة، وبينما معظم هذه الدول اتجهت نحو التحرر الاقتصادى فإنها فعلت ذلك بإيقاع يتفق مع قدرتها الاقتصادية (قيود على الاستيراد الذى يضر الصناعة والزراعة الوطنية)، ولقد دعت الصين وماليزيا وسنغافورة الاستثمار الأجنبى للمشاركة فى التنمية فى حين نهضت اليابان وكوريا الجنوبية دون الاعتماد على هذا النوع من الاستثمار بل لم تشجعه، والدول التى رحبت بالاستثمار الأجنبى فعلت ذلك شريطة أن يرتبط بنقل التكنولوجيا وتدريب العاملين، ووضعت دول مثل الصين والهند التى تفتح أسواقها للاستثمار الأجنبى طويل المدى قيودًا على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

أما فى دول الاتحاد السوفيتى السابق فلقد كان من المفترض أن يجلب الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق الرفاهية إلا أن مستويات المعيشة والدخل هبطت بقرابة ٧٠ ٪، وكانت نتائج العلاج بالصدمة الذى اتبعته روسيا والدول الاشتراكية الأخرى للانتقال إلى النموذج الغربى للرأسمالية مدمرة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا حيث ظهرت الجريمة المنظمة وغير المنظمة وشبكات

التهريب والدعارة بأشكالها، وأدى تحرير الأسعار إلى تضخم هائل وصل إلى معدل ٣٣٠٠٪ سنويًا في دولة مثل أوكرانيا مما اضطر الحكومات إلى تقييد السياسة النقدية (أسعار فائدة مرتفعة مع قيود على الائتمان) واتباع سياسات التقشف (ميزانية إنفاق حكومي ضئيل) بهدف كبح التضخم الأمر الذي دفع تلك الاقتصادات إلى الدخول في مراحل من الكساد، وأدت الخصخصة السريعة إلى هروب مليارات من الدولارات خارج البلاد (تفوق تريليون دولار في روسيا) وأوجد طبقة جديدة - تكون ثراؤها من السطو على أصول الدولة لا من العمل الشاق - وقامت بتهريب الأموال بإيقاع أسرع بكثير من تدفق مليارات المساعدات التي وفرها صندوق النقد، فلقد حررت أسواق المال والنقد على أمل تدفق الأموال إلى الداخل، بينما الذي حدث هو العكس تمامًا!

ومن المتفق عليه في الوقت الراهن أن سرعة الإصلاحات في دول الكتلة الشرقية كانت خطأ فادحًا، فلقد تمت الخصخصة قبل وضع أطر تشريعية وقوانين للضرائب، كما أدى انخفاض إيرادات الدولة وانسحابها من النشاط الاقتصادي دون تدبير موارد أخرى إلى انهيار الإنفاق على الصحة والبنية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي وإلى تدهور سريع في النظام التعليمي الذي اشتهر في السابق بجودته العالية، وبالتالي ارتفع معدل الفقر في دول الكتلة السوفيتية السابقة إلى عشرة أضعاف في الفترة من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠١ إلا أن بعض الدول مثل بولندا وسلوفينيا لم تصب بنفس الأذى حيث أدارت فترة التحول بشكل أفضل.

ولقد منيت بالفشل سياسات دول أمريكا اللاتينية التي طبقت وسارت على نهج وثيقة توافق واشنطن Washington Consensus الذي استهدف مكافحة التضخم المستشري في هذه الدول، حيث لم يدم النمو لكونه أسس على اقتراض كثيف من الخارج وعلى خصخصة الأصول الوطنية للأجانب علاوة على عدم استخدام حصيلتها في الاستثمار، ولقد شهدت هذه الاقتصادات طفرة مؤقتة في الاستهلاك وفي الناتج الإجمالي إلا أنه قد صاحب ذلك تضائل الثروة الاقتصادية مما دفع العديد من خبراء الاقتصاد إلى إدراك أهمية الإصلاح المحاسبي وحاجة الدول إلى أشكال من الميزانيات تأخذ في الاعتبار أصول وخصوم الدولة بما في ذلك تخصيص جزء يوضح بيع الأصول شاملة الموارد الطبيعية والخصخصة،

فالشكل الحالي لميزانية الدولة يتحسن نتيجة بيع الأصول وانخفاض عجز الموازنة بالتالي، حيث يمكن خفض العجز عن طريق بيع الموارد الطبيعية والأصول الوطنية، وعندئذ تحصل الدولة على درجات عالية طبقاً لمعايير صندوق النقد ويتوافر لها مزيد من الائتمان نتيجة رضاء المانحين وأسواق المال العالمية إلا أن هذه الدولة في حقيقة الأمر أصبحت أشد فقراً!

أما في الولايات المتحدة التي يروج البعض لنموذجها في تنمية رأسمالية غير مقيدة، فإنه وحتى يومنا هذا تلعب الحكومة الأمريكية دوراً محورياً في السياسات المالية، حيث توفر الضمان لجزء مهم من الائتمان الممنوح لبرامج التمويل العقاري وقروض الطلبة والصادرات والواردات والتعاونيات والمشروعات الصغيرة وتاريخياً قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدور فاعل في الاقتصاد والتنمية بما في ذلك التنمية التكنولوجية والبنية الأساسية.

عصير الكتب

www.ibtesama.com

منتدى مجلة الإبتسامة

دور الدولة ومستقبل الرأسمالية*

يدور الاقتصاد في فلك السياسة ويصعب تحليل ما جرى في العالم خاصة في السنوات الأولى للعقد الأول من القرن الحادى والعشرين وحتى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دون الأخذ فى الاعتبار حقيقة سياسية هى انهيار الحلم الاشتراكى وأنظمتة الاقتصادية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضى بدءًا من الصين وانتهاءً بالاتحاد السوفيتى مرورًا بدول أوروبا الشرقية، فلأول مرة منذ عام ١٩١٧ ينظر إلى حق الملكية والسوق الحرة كثوابت أساسية بل إن الآثار السلبية لنظام السوق - البطالة وعدم المساواة - صارت مقبولة كحقائق الحياة، وهكذا أصبح النظام الرأسمالى آمنًا، وذلك ليس نتيجة انتصاره على نظيره الاشتراكى فقط، ولكن لأن الساحة العالمية لم تبلور بديلا آخر مقبولًا، وهناك مزيج من العوامل وراء ذلك فثورة الاتصالات والمعلومات وانخفاض أسعار نقل البضائع بحرًا وجوًا واتفاقيات التجارة الحرة وتطور تكنولوجيا الإنتاج وتحرير السوق من القواعد والضوابط المالية شكلت أرضًا خصبة لأفكار السوق الحرة والمبادرة الفردية وريادة الأعمال وتنقلية رأس المال وعولمة الاقتصاد، ولم يكن لهذه العوامل أثر فقط فى نصررة الرأسمالية ولكن أيضًا فى الانتقال بها إلى نموذج مؤسس على وحدانية السوق أطلق عليه المفكر الأمريكى المرموق روبرت راىخ^(١٢) مسمى Super Capitalism

* نشر بجريدة الأهرام فى عددى ١٤ و ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

١٢- روبرت راىخ: سياسى وكاتب أمريكى عمل وزيرًا للعفل بإدارة الرئيس كلينتون فى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧ وهو حاليًا أستاذ السياسة العامة والاقتصادية بجامعة كاليفورنيا، واختاره الرئيس أوباما ضمن فريقه الاستشارى.

وانحسار نموذج الرأسمالية الديمقراطية الذي كان سائدًا في الولايات المتحدة قبل ذلك.

هذا النموذج الأصولي الجديد الذي وصفه رايبخ بأنه يغلب رغبات الفرد كمستهلك ومضارب على اهتماماته كمواطن، وبتعبير آخر يضع عربة الرأسمالية أمام حصان الديمقراطية! ففي التسعينيات كان متوسط مدة الاحتفاظ بالسهم لدى المستثمر الأمريكي أكثر من عامين انخفض إلى أقل من ستة أشهر في ٢٠٠٤، وفي عام ١٩٥٥ كان ثلث قوة العمل الأمريكية في القطاع الخاص ينتمي إلى أحد اتحادات العمال مقابل ٨٪ في ٢٠٠٦، وتقدر ثروة عائلة والتون التي تمتلك متاجر وول مارت الشهيرة بـ ٩٠ مليار دولار وبييل جيتس بـ ٤٦ مليارًا ووارن بافت بـ ٤٤ مليارًا في الوقت التي لا تزيد فيه ثروة ٤٠٪ من الأمريكيين على ١٢٠ مليار دولار! وفي ٢٠٠٤ حصل ١٪ من ذوي الدخل في أمريكا على ١٦٪ من إجمالي الدخل القومي مقابل ٨٪ في عام ١٩٨٠! هذا النمط من عدم المساواة انتقل إلى معظم الاقتصادات المتقدمة بما فيها الديمقراطيات الاجتماعية في أوروبا.

طبقًا لتقرير للبنك الدولي حققت الصين أعلى معدلات للنمو في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) بينما دخل شريحة الـ ١٠٪ الأفقر من السكان انخفض بمقدار ٢,٥٪ في نفس الفترة، واقرنت الرأسمالية الجديدة في الصين بتلوث رهيب للبيئة إلى حد أن مساحة ٢٤ مليون فدان تمثل ١٠٪ من الأرض المزروعة أصبحت تشكل خطرًا هائلًا على سلامة الغذاء، هذه الخصائص للرأسمالية الجديدة خاصة في ازدياد الهوة بين الثراء والفقير انتقلت أيضًا إلى الهند ودول أمريكا اللاتينية حيث أوجدت توترًا بين الطبقات الاجتماعية، وهكذا كسبت الرأسمالية الأمريكية المعركة وانتشرت في معظم أرجاء المعمورة وصارت الدول جزءًا من نظام مندمج للرأسمالية الكوكبية وتحقق انتصار الرأسمالية على حسب اتساع الفجوة بين الدخل والثروات ومشكلات أخرى مثل عدم إحساس الفرد بالأمان وتلوث البيئة، كما أن الوسائل التي كانت تستخدمها أمريكا في معالجة عدم المساواة مثل الضرائب التصاعدية على الدخل وجودة التعليم بالمدارس الحكومية وتوازن الأدوار نتيجة قوة النقابات العمالية تأكلت هي الأخرى، ووقفت الديمقراطية عاجزة عن اتخاذ موقف فعال أمام الهجمة الشرسة للرأسمالية التي أصبحت أكثر

استجابة لنزوات الأفراد كمستهلكين بينما الديمقراطية صارت أقل استجابة لما يريده الأفراد كمواطنين! ويتساءل روبرت رايبخ عن كيفية انتصار الرأسمالية بهذا القدر وضعف الديمقراطية أمامها بهذا الشكل، وهل هناك صلة بين الاتجاهين؟

يرى كثير من المراقبين لشئون العالم أن غلبة الرأسمالية وتقهقر الديمقراطية يعودان إلى عدة أسباب منها نفوذ وقوة الشركات الدولية وتولى ساسة من ذوى الاتجاه المحافظ وتحرير الأسواق من الضوابط والقواعد وانتشار مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكى وتوافق واشنطنون الذى يفرض - عن طريق المؤسسات الدولية - نمطا للنمو من خلال تحرير كامل للاقتصاد ثم أيضا للدور الذى يلعبه المال فى السياسة، ففي التسعينيات أسست ٥٠٠ شركة أمريكية كبرى مقار دائمة لها فى واشنطن العاصمة وقامت بتوظيف ٦١,٠٠٠ شخص بينهم أعضاء سابقون فى مجلسى الشيوخ والنواب وذلك للتأثير فى الكونجرس، ولم تؤد أشكال اللوبي المختلفة إلى إفساد السياسة فحسب بل أيضا إلى إفساد المعرفة، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة فى عام ٢٠٠٦ - مولت من هيئة الغذاء والأدوية الأمريكية FDA - أن مضادات الاكتئاب آمنة وفاعلة للسيدات الحوامل وطبقا لجريدة "وولستريت جورنال" فإن غالبية أعضاء اللجنة العلمية التى قامت بالدراسة هم مستشارون لدى الشركات التى تنتج العقارات المضادة للاكتئاب! نفس الظواهر انتشرت فى العديد من الديمقراطيات القديمة إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية جاءت لتكشف عورات هذا النموذج الرأسمالى، وانبرى مفكرون وخبراء وساسة من مختلف بقاع العالم مطالبين بتصميم رأسمالية جديدة، وبالفصل بين الرأسمالية والديمقراطية وحماية الحدود الفاصلة بينهما من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة.

ولقد كانت أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة هى بمثابة ورقة التوت التى كشفت عورة نموذج أصولى لتحرير الأسواق المالية بواسطة المشتقات المالية فى البورصة وأنظمة المزايدات المالية المتنوعة وقواعد البيع على المكشوف وما سمي بنظام الظل المصرفى الذى يسمح لمؤسسات الاستثمار بقبول الودائع، ولقد صدر قانون تنظيم البنوك الأمريكية بعد أزمة الكساد لعام ١٩٣٠ الذى صنف البنوك إلى نوعين: تجارى يقبل الودائع بضمان من

الدولة وآخر استثماري لا يجوز له قبولها، وهو القانون الذي حمى الاقتصاد الأمريكي من الأزمات المالية لقرابة خمسين عامًا حتى عام ١٩٨٤ حينما سمحت إدارة الرئيس ريجان لبنك ليمن برانرز الاستثماري الذي انهار تمامًا في ٢٠٠٨/٩/١٥ - بالمزايدة للحصول على الأموال وفتح الباب أمام مؤسسات الاستثمار لاستقبال الودائع من خلال هذا النظام الخاص للمزايدة كأفضل مصدر لتمويل تلك المؤسسات المالية، ولقد انهار هذا النظام بأمواله البالغة ٤٠٠ مليار دولار في بداية عام ٢٠٠٨ - أي عدة أشهر قبل الاعتراف بوجود أزمة مالية شاملة في سبتمبر ٢٠٠٨ - كنتيجة لتدنى قيمة أصول الثروة العقارية التي فقدت ٨ تريليونات دولار من قيمتها.

وهكذا تفجرت الأزمة المالية لتتوج سلسلة من الأزمات والكوارث التي اندلعت في أقطار العالم المختلفة نتيجة منهج اقتصاد مدرسة الليبرالية الجديدة لملتون فريدمان ومريديها من الساسة والخبراء والمؤسسات الدولية، فالأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ ضربت الاقتصادات الآسيوية لا لأسباب سياسات حكومية خاطئة، كما أشيع بواسطة دعاة توافق واشنطن، فهذه السياسات الحكومية وهذا النهج الرأسمالي لقيادة الدولة للاقتصاد كان موجودًا منذ بدء عملية التنمية في هذه الدول وهو الذي ساعد على ازدهارها، ولكن يعود السبب الرئيسي إلى قيام هذه الدول بفتح أسواقها المالية لوحش المضاربة تحت ضغط من الرأسمالية العالمية ومؤسساتها الدولية، وقبل الأزمة الآسيوية وبالتحديد في سبتمبر ١٩٩٤ صدر تقرير التنافسية الدولية عن منتدى دافوس - الممثل لمصالح وتوجهات الشركات الدولية الكبرى - ليشيد بالمعجزة المكسيكية وبطلها الرئيس كارلوس ساليناس وبعد ثلاثة أشهر بالضبط شهدت المكسيك أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها، نفس الإشادة حدثت مع كارلوس منعم رئيس الأرجنتين الذي انتخب عام ١٩٨٩. ووزير ماليته الشهير دومنجو كافالو الذي طبق برنامجًا للإصلاح الاقتصادي يتماشى مع مبادئ الرأسمالية الجديدة وضرب به المثل في المحافل الدولية، وشهدت الأرجنتين في عام ٢٠٠٢ كارثة اقتصادية مماثلة للأزمة الآسيوية، وهذه الأمثلة وغيرها، تظهر كيف أن السياسات التي لاقت ترحيبًا وتشجيعًا وإطراء من المؤسسات الدولية ومراكز أبحاث الليبرالية الجديدة تؤدي دومًا إلى كوارث اقتصادية واجتماعية وسياسية، والغريب أنه

عندما حلت الأزمة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية فإن السياسات التي فرضت على هذه الدول كشرط لتوفير أموال الإنقاذ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية كانت على النقيض تماما للسياسات الكينزية التي اتبعتها وتبعتها أمريكا والغرب الآن للتصدي للأزمة!

وإذا كان هناك في العالم نموذج لدولة نامية من المفترض أن تستفيد من أيديولوجية تحرير التجارة فهي بلا منازع المكسيك، فقد أبرمت اتفاقية الناقتا التي تتيح لمنتجاتها الدخول بحرية في أكبر سوق عالمية، وهي السوق الأمريكية إلا أن دروس التجربة المكسيكية تؤكد أن تحرير التجارة في حد ذاته لا يؤدي إلى نمو وأن إيجابيات التحرير أزيلت بعوامل أخرى مثل تدنى مستوى الابتكار والبحث والتطوير وفاعلية المؤسسات المنظمة للسوق وعدم إمكانية المنافسة مع الصين التي استثمرت بكثافة في البنية الأساسية والتعليم وانتقلت إليها بالتالي الصناعات الأمريكية المقامة على الحدود المكسيكية مع أمريكا^(١٣) Maquiladoras مما أدى إلى فقدان ربع مليون مكسيكي لوظائفهم في السنوات الأخيرة، وكذلك فإن محدودية إيرادات المكسيك من الضرائب والجمارك نتيجة الاتفاقية حرمتها من إنفاق عام مجد على البنية الأساسية والتعليم، مع العلم بأن اتفاقية الناقتا لم تكن في حقيقة الأمر اتفاقية تجارة حرة بمعنى الكلمة فلقد احتفظت أمريكا بكل الدعم الذي تقدمه لزارعتها مما كان له أسوأ الأثر على قطاع الزراعة العائلي في المكسيك الذي يعمل به خمس القوى العاملة ويقطن ريفه أربعة أخماس من السكان وهم من الفقراء!

إن الخطوة الأولى والأهم لمعالجة أزمة العالم اليوم هي في فهم واضح للحدود بين الرأسمالية والديمقراطية أي بين اللعبة الاقتصادية "السوق" وبين قواعد تحديد اللعبة "الدولة"، ولقد لجأت الولايات المتحدة في الماضي إلى "تنظيم السوق"، وأنشأت مؤسسات مستقلة لهذا الغرض، بل لقد انتقل الرئيس روزفلت - بعد أزمة الكساد الأعظم - إلى مرحلة جديدة للتخطيط من خلال قانون أقره الكونجرس National Recovery Administration Act تضع فيه كل صناعة

١٣- نحو ٣٠٠٠ مصنع مقام في المنطقة الحرة على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة ويعمل بهذه المصانع المتوجهة للتصدير أكثر من مليون عامل مكسيكي.

معايير ومواثيق للتعامل العادل بما في ذلك الأسعار للمستهلكين والأجور للعمالين، ولقد تحمس هنرى هاريمان - رئيس غرفة التجارة الأمريكية في ذلك الوقت - لهذا القانون واصفاً إياه بماجانا كارتا^(١٤) الصناعة والقوى العاملة، واندفع للقول بأن السوق الحرة يجب أن نستبدل بها فلسفة للتخطيط القومى.

تجارب التنمية ودور الدولة

تؤكد دروس التاريخ منذ الثورة الصناعية وحتى يومنا هذا، أن دور الدولة كان هو الأساس فى كل تجارب التنمية الرأسمالية، فدور الدولة واضح فى معجزة النمو الآسيوى من خلال استهداف الصناعات الإستراتيجية التى تصلح كقاطرة للنمو مثل الصلب والألومنيوم والسيارات وبناء السفن والالكترونيات وشبه الموصلات، وكما اتبعت الدول الآسيوية إستراتيجية على مسارين لحماية الصناعات غير القادرة على المنافسة العالمية من جانب، ولمساندة وترويج الصناعات التصديرية من جانب آخر، ولاشك أن نجاح كوريا الجنوبية أتى كمحصلة لتوليفة واضحة وبراجماتية لحوافز السوق وإدارة الدولة وتدخلها فى إنشاء المشروعات الكبرى، وعلى سبيل المثال لقد رفض البنك الدولى فى الستينيات تمويل بوسكو للصلب بحجة أن الميزة النسبية لكوريا هى فى زراعة الأرز، ولقد اتجهت كوريا الفقيرة فى ذلك الوقت للبنوك اليابانية لتمويل المشروع الذى صار قاعدة لانطلاق الصناعات الأخرى، بل وأصبح بعد عشر سنوات من بدء الإنتاج عام ١٩٧٣ من أكثر مصانع الصلب كفاءة فى العالم، فقد أدركت الحكومة الكورية أن النظرية الاقتصادية للميزة النسبية تصلح للذين يقبلون بالأمر الواقع لا للذين يريدون تغييره، وكما أن الحكومة سيطرت بالكامل على حركة النقد الأجنبى لدرجة أن الإعدام كان هو عقوبة مخالفة قوانين النقد!

وبالنسبة للاستثمار الأجنبى، فجرى الترحيب به فى مجالات معينة ومنعه تمامًا فى مجالات أخرى، واستخدمت تايوان سياسات مماثلة لكوريا، وأما حكومة سنغافورة فقد استثمرت بنقل فى البنية الأساسية والتعليم وتمتلك واحدة من كبرى شركات القطاع العام فى العالم التى توفر ٨٥ ٪ من إجمالى مساكن

١٤. الماجنا كارتا: ميثاق صدر عام ١٢١٥ فى إنجلترا وتحول إلى قانون عام ١٢٢٥ واشتهر بسمى الميثاق الكبير للحريات، ويستخدم هذا التعبير عند التحدث عن المواثيق المصيرية.

البلد - ومعظم أراضي سنغافورة مملوكة للدولة، وتشذ مدينة هونج كونج - التي لم تكن دولة مستقلة في يوم من الأيام - عن هذا النهج، وبرغم ذلك فالحكومة تمتلك معظم الأراضي بهدف التحكم في منظومة الإسكان. وتوضح النجاحات الاقتصادية الحديثة في الصين والهند أهمية التوجه الاستراتيجي للاندماج في الاقتصاد الدولي المبني على رؤية خالصة للمصالح الوطنية، فقد استخدمت الصين الرسوم الجمركية العالية لبناء قاعدتها الصناعية - تمامًا مثل ما فعلته الولايات المتحدة في القرن ١٩ واليابان في بداية القرن العشرين - وكان متوسط التعريفة الجمركية يصل الى ٣٠٪ حتى منتصف التسعينيات.

والتاريخ شاهد على كيفية استخدام جميع الاقتصادات المتقدمة لسياسات تجمع بين الحماية والدعم وتنظيم السوق في المراحل الأولى من التنمية، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة لفترة طويلة أكثر دول العالم حمائية، وعندما تحسن وضعها الاقتصادي بدأت في تحرير اقتصادها بشكل انتقائي ومتدرج، ومازالت أمريكا توفر الدعم لزارعتها وللصناعات الرئيسية أيضا من خلال تمويل عام في البحوث الذي تراوح ما بين ٥٠ - ٧٠٪ من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، وبدون هذا التمويل لم يكن يتيسر للشركات الأمريكية الاحتفاظ بريادتها التكنولوجية في الصناعات الرئيسية مثل الحاسبات والإنترنت وشبه الموصلات والفضاء، ولم تكن التعريفة الجمركية عالية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحكومة تحكمت في الواردات عن طريق الرقابة على النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الدعم المباشر وغير المباشر المقدم للصناعة - دعم شركة تويوتا للسيارات استمر لمدة ثلاثين عامًا - كما أن اليابان حجبت الاستثمار الأجنبي عن الصناعات الرئيسية وحتى عندما سمحت به في بعض المجالات اشترطت في ذلك الوقت ألا تتعدى الملكية الأجنبية ٤٩٪.

وكانت دول مثل فنلندا والنرويج والنمسا وإيطاليا متأخرة نسبيًا بعد الحرب العالمية الثانية، واستخدمت إستراتيجيات مماثلة لليابان وفرنسا لإطلاق التنمية الصناعية، وقد تكون تشيلي - أثناء حكم الديكتاتور بينوشيه في السبعينيات - هي الدولة الوحيدة التي تبنت إستراتيجية السوق الحرة، وقد انتهت هذه التجربة بكارثة مالية في عام ١٩٨٢ اضطرت بعدها الحكومة إلى تأميم القطاع المصرفي بالكامل وفرض قيود على تنقلية الأموال!

إن أجندة التحرير الاقتصادي عن طريق وحدانية السوق تم تمريرها في العالم بواسطة تحالف حكومات غنية بقيادة الولايات المتحدة وثلاثية صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، واستخدمت هذه الدول المساعدات المالية وجزرة السماح بدخول أسواقها المحلية لفرض السياسات النيوليبرالية، ويقف خلف هذا التحالف جيش من الخبراء والأكاديميين والإعلاميين شكلوا جميعاً كأفراد ومؤسسات آلة بروباجندا قوية تساندها القوة والمال لنشر الأيديولوجيا الجديدة للرأسمالية، وهكذا تعرضت الدول النامية إلى تكرار الأزمات منذ فتح أسواقها الرأسمالية، فشهدت ١٧ أزمة مصرفية و ٥٧ أزمة نقدية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣، علاوة على الأزمات الكبرى في أواخر التسعينيات وبداية الألفية في آسيا والبرازيل وروسيا والمكسيك والأرجنتين... إلخ، بينما هذه الدول لم تعان من أزمة مصرفية واحدة خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧١، وتعرضت فيها لـ ١٦ أزمة نقدية فقط عندما لم يكن هناك تحريراً لأسواق المال!

وذلك لا يعنى عودة لاقتصاد التخطيط المركزي المبني على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، الذي فشل جراء القضاء على المنافسة وديناميكية الاقتصاد، غير أنه يجب ألا نقفز أيضاً إلى استنتاج بأن شركات القطاع العام غير صالحة لاقتصاد السوق، وهي الفلسفة التي روجت لها مارجريت تاتشر لتبرير برنامج الخصخصة لحزب المحافظين - تم خصخصة مرفق السكك الحديدية عام ١٩٩٣ في إنجلترا واضطرت حكومة حزب العمال إلى إعادة تأميمه عام ٢٠٠٢ وهناك أمثلة عديدة لقصص نجاح القطاع العام على مستوى العالم، فالخطوط الجوية السنغافورية مثلاً التي تمتلكها الدولة لم تحقق خسارة على امتداد ٣٥ عاماً متتالية، وهو إنجاز فريد على مستوى جميع شركات الطيران الدولية، ورينو للسيارات، والكاتل للاتصالات وسان جوبان للزجاج وتومسون للإلكترونيات ورون بولانك للأدوية وألف أكتيان للبترول والغاز ويوزنور للصلب، كلها شركات ناجحة عالمياً تمتلكها الدولة في فرنسا، ومازالت الدولة في تايوان تحتفظ بحصة ٣٥٪ من أسهم الشركات العامة التي تم خصصتها في ١٩٩٦، وتقوم بتعيين ٦٠٪ من أعضاء مجالس إدارتها، وهناك عشرات الأمثلة الأخرى للقطاع العام الناجح في البرازيل وفنلندا وإيطاليا والنرويج والنمسا... إلخ.

وتقوم فلسفة تأسيس شركات قطاع عام في اقتصاد السوق على اعتبارات عدة، منها إجماع القطاع الخاص عن الدخول في أنشطة حيوية للاقتصاد لكونها

لا تحقق جدوى اقتصادية في المدى القصير، أو لإقامة مشروعات بالمناطق الفقيرة أو النائية بهدف تحقيق المساواة بين المواطنين أو في حالة الاحتكارات الطبيعية مثل الغاز والكهرباء والمياه والسكك الحديدية، والدرس من كل هذه التجارب واضح، فإنشاء القطاع العام جاء بهدف إطلاق الرأسمالية وليس تخطيها أو أن يحل مكانها، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فقد أثبتت النظرية الاقتصادية والتجارب القديمة والحديثة أن الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار تصل إلى أقصاها عندما تقوم الدولة بوضع قواعد منظمة له، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI يأتي ويتبع النمو الاقتصادي للدولة وليس مسبباً له، وغير صحيح أن هذا الاستثمار يتجنب الدول التي تفرض ضوابط محددة له، فالصين ذات القيود التنظيمية في هذا المجال تحصد ١٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، والاستثمار الأجنبي قد يسهم في التنمية الاقتصادية في حالة إدراجه كجزء من إستراتيجية للتنمية طويلة الأجل، وبحيث ترسم السياسات بشكل لا يقضى فيه هذا الاستثمار على الشركات الوطنية وللإستفادة منه في الحصول على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية تنقل لقطاع الأعمال المحلي - إستراتيجيات أيرلندا وسنغافورة على سبيل المثال - صحيح أن الشركات عابرة القارات التي تحل محل الشركات المحلية تكون في بدء الأمر أكثر تلبية لرغبات المستهلك في السعر والجودة ولكن ذلك يكون على حساب أضعاف القدرة الإنتاجية للوطن في المدى الطويل، وعليه فالدول النامية الواعية لا تتبع مستقبلها مقابل مكاسب صغيرة فورية لأنها تعلم أن سياسات التحرير والاستثمار تدفع بالتنمية الاقتصادية عندما تستخدم الدولة مزيجاً من سياسات الحماية والتجارة الحرة وتصيغ التوازن بينها حسب المتغيرات والاحتياجات والقدرات الوطنية، وتدرك أهمية المعرفة والتعلم ورأس المال البشري وتشجع التنوع وديناميكية الابتكار والتكنولوجيا، وكلها عوامل يصعب تفعيلها عن طريق قوى السوق وحدها، والدرس واضح أيضاً في أن أهم عنصر يفرق بين الدول الغنية والفقيرة يتمثل في القدرات العالية في الصناعة التحويلية، حيث يمكن للإنتاجية أن تنمو بوتيرة أسرع من الزراعة أو الخدمات.

وقد يقول البعض إن حقبة ما بعد الصناعة تركز على القيمة المضافة للخدمات، وهي مقولة يشوبها عدم الدقة، فبناء الدولة لقاعدتها الرأسمالية من خلال الصناعة التحويلية هي الطريقة الأجدى نحو الرخاء، فسويسرا - مثلاً -

ليست دولة تعيش على خدمات البنوك والسياحة، وقد يندهش البعض عندما يعرف أنها الدولة الأكثر تصنيعًا في العالم، حيث جاءت في المرتبة الأولى عام ٢٠٠٢ في مؤشر نصيب الفرد من الصناعة التحويلية متقدمة بـ ٢٤٪ عن اليابان الثانية في الترتيب وبـ ٢,٢ ضعف الولايات المتحدة و ٣٤ ضعف مؤشر الصين و ١٥١ ضعف الهند!

وهناك مهام إضافية أخرى للدولة تسهم في إرساء النموذج الرأسمالي الديمقراطي الصالح وتتلخص في:

١ - القوانين والقواعد التي تضمن التأمين الاجتماعي المتسع والرعاية الصحية وقواعد الصحة والسلامة والبيئة.

٢ - ضمان للبطالة مقترن بتأمين العمل والتدريب المهني.

٣ - تنظيم النقابات ووضع حد أدنى للأجر.

٤ - الارتقاء بمراتب المدرسين لجذب أفضل العناصر للتدريس، والاهتمام بإيجاد ما يسمى بوظائف الطبقة الوسطى.

ولكن من أين ستوفر الحكومة كل هذا الإنفاق؟ ويرد بول كروجمان الأمريكي الحاصل على نوبل للاقتصاد عام ٢٠٠٨ بأنه لا يوجد غير طريق واحد لذلك وهو نظام الضريبة التصاعدية على الدخل، فعلى الدولة عدم اتباع سياسات اقتصادية مزدوجة بتطبيق قواعد السوق الحرة عندما يخص الأمر الفقراء ومبادئ الاشتراكية عندما يأتي الأمر إلى الأغنياء!

إن الأزمة العالمية الأخيرة هي في حقيقتها أزمة للرأسمالية ولا يوجد مفر - حتى لا يواجهه العالم بأزمات أخرى أشد وطأة - من إعادة صياغة النموذج الرأسمالي، ولا يوجد غير مؤسسة الدولة للقيام بهذا الدور، فمستقبل الرأسمالية مرهون فعلا بدور الدولة.

أجندة إنسانية لاقتصاد السوق*

١- دروس الأزمة المالية والاقتصادية

ما هي دروس الأزمة المالية والاقتصادية؟ وما هي الأخطاء وكيفية معالجتها؟

لسنا في عصر العقيدة ولكن في زمن يتطلب الاجتهاد العملي والقدرة على التفرقة بين ما هو مثالي وما هو ممكن، وتكمن الصعوبة في تحديد ما هو ممكن وقبول بعض جوانب القصور في الأداء الاقتصادي ولكن دون المساومة حول الأهداف الاجتماعية، فالسؤال الرئيسي يتمحور حول جودة اقتصاد السوق، وكيف يكون المستقبل أفضل وأكثر أماناً للجميع.

إطار عام مختلف

كان الاقتصاد حتى عقد السبعينات من القرن الماضي يدور حول ثنائية رأس المال والعمالة إلا أن القسمة اختلفت في الاقتصاد الحديث، ففي جانب هناك الأثرياء أو الذين يتطلعون إلى الثراء، وفي جانب آخر هناك الأقل حظاً اقتصادياً والفقراء، هذه هي المعادلة السياسية والاقتصادية في يومنا هذا، والأثرياء والمحظوظون هم حالياً أكثر عدداً وتنوعاً مقارنة بالطبقة الرأسمالية في الماضي، كما أنهم أكثر تدخلاً في السياسة، والأقل حظاً هم فقراء المدن الذين يعملون في مهن شاقة ومتدنية الأجر وغير المؤهلين للعمل والعاطلون، ومعظم هذه الفئات دون صوت سياسي مسموع، والفاصل بين هاتين المجموعتين هو في

* نشر بجريدة الأهرام في عددي ٦ و١٢ يوليو ٢٠٠٩.

الخلافاً حول دور الدولة، فبينما الغنى والمستريح يرى الحكومة عبئاً عليه فإن الفقير والمحروم يراها أساسية لانتشاله من حالته، ولا يقف الموضوع عند هذا الحد، فالفقراء في الماضي كانوا مبتعدين عن الأثرياء، والآن يعيشون جنباً إلى جنب مع الذين يتمتعون بالوفرة، وفي الماضي أيضاً لم يكن بخلاف الرأسمالي والإقطاعي غير العمال والفلاحين، أما الآن فهناك قطاع عريض من المديرين والمهنيين والإعلاميين والأكاديميين وآخرين صاروا لهم مكانة وتأثيراً.

القاعدة الاجتماعية

إن جوهر المجتمع الجيد يتلخص في حق الحياة الكريمة لكل عضو فيه بصرف النظر عن أصله ونشأته، ويختلف الأفراد في قدراتهم العقلية والبدنية وفي توجهاتهم، ويأتي الاختلاف في أداء كل منهم وفي مكسبه الاقتصادي من هذه الفروق، وهذا المبدأ مقبول ولا يجدي التنكر له ولكن بشرط أن تتاح الفرص الاقتصادية للجميع، ففي الإعداد للحياة يجب أن يحظى النشء بالعناية البدنية ودون شك بالتعليم الذي سيسمح لهم باقتناص واستغلال هذه الفرص، ولا يجوز حرمان أي شخص من هذه الأشياء بسبب المولد أو الظرف الاقتصادي، وإذا لم تتوافر من خلال العائلة فإن المجتمع عليه أن يقدم بكفاءة وفعالية أشكال العناية والتوجيه، والنظام الاقتصادي في المجتمع الجيد يجب أن يعمل للجميع، فالمجتمع الجيد ينمو من خلال زيادة الإنتاج والتشغيل عاماً بعد عام، فتوفير فرص العمل والدخل أساس الأداء الاقتصادي والارتقاء بمستويات المعيشة، إذن يجب أن يكون هناك دائماً تشغيل أكثر وإنتاج أكثر، وكلما توافرت هذه العوامل تحقق الأمن الاجتماعي، في حين إذا لم يجد الناس عملاً أو حرموا اقتصادياً وأصبحوا دون أمل فإن الملجأ المتوافر لهؤلاء هو الهروب من الحقيقة المرة عن طريق المخدرات أو العنف والتطرف ويكمن الجزء الأكبر من الحل في الأداء الكلي للاقتصاد وشبكته للأمان الاجتماعي، ولا يسعى الاقتصاد الرشيد إلى مساواة الناس في العائد الاقتصادي - الذي لا يمكن تحقيقه، كما أنه غير مرغوب كهدف اجتماعي - ولكن في المقابل فإن هناك مصادر للدخل يجب أن يتصدى لها الاقتصاد الرشيد لكونها ضارة اجتماعياً ومدمرة اقتصادياً مثل المضاربات المالية والدخول المتولدة من منتجات ضارة بالصحة العامة أو البيئة، ومن الاحتكار بأشكاله المختلفة، فالإقتصاد الرشيد يجب أن يفرق

بين الإثراء الحميد المقبول اجتماعيًا والإثراء الخبيث الذي يتم على حساب كلفة اجتماعية، والاقتصاد الرشيد يتحمل المسؤولية الصعبة والأساسية والمثيرة أحيانًا للجدل في التفرقة بين النوعين من الإثراء.

مواصفات الاقتصاد الرشيد

إذن فالمواصفات العامة للاقتصاد الرشيد هي في أبعاده الاجتماعية متمثلة في فرص العمل ونمو اقتصادي يحقق ذلك، وفي فرص أداء الأفراد حسب قدراتهم وطموحاتهم، في التصدي لأشكال الإثراء المالية الذي يتم على حساب الآخرين، وأيضًا في عدم تخوف الأفراد من المستقبل ومن تضخم تتآكل معه مدخراتهم وممتلكاتهم ويتدنى بسببه مستوى معيشتهم، والإشكالية في الاقتصاد الحديث تتركز في البطالة المتزايدة أثناء فترات الركود، وهناك أسباب عديدة للركود ولعل أكثرها وضوحًا هي هيمنة المضاربة على الاقتصاد أثناء فترات الرواج بأشكالها وأنواعها في البورصات والعقارات والأراضي بل أيضًا في الاندماجات والاستحوذات وطرق التقييم.. إلخ.

ويلي هذه الممارسات بالضرورة ركود وأحيانًا كساد! وهنا يأتي أهمية دور الدولة أثناء فترات الرواج في كبح جماح المضاربة وتوجيه وتركيز الاهتمام على البطالة التي قد تنجم نتيجة لعدم استقرار الحياة الاقتصادية للدول.

كما أن تدفق الطلب الكلي عنصر حيوي في الاقتصاد الرشيد، والطلب الكلي يتشكل من ثلاثة مكونات رئيسية هي:

١- الإنفاق الاستهلاكي للأفراد.

٢- الإنفاق الاستثماري الخاص.

٣- الإنفاق الحكومي من الموارد المالية للدولة.

وإذا كانت القوة الشرائية للأفراد غير كافية لدعم مستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي والنمو، فمن المفترض أن تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات معينة لإعادة ثقة المستهلكين والمستثمرين تؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمار الخاص والاستهلاك، وهناك ثلاثة محاور لتحقيق ذلك أولها: تخفيض أسعار الفائدة بواسطة البنك المركزي، وثانيها: خفض الضرائب، وثالثها: مساهمة ومشاركة الحكومة في الإنفاق العام عن طريق زيادة العجز في الموازنة العامة، ويختلف

الخبراء والسياسة بشدة حول فعالية كل من هذه الإجراءات كما أن مشكلة التضخم تشكل لغطاً إضافياً في وجهات النظر.

إن المشكلة الحقيقية في السياسة النقدية أثناء الأزمات هي في كون تأثيرها ضئيلاً في تحفيز الطلب المحلي فالمفترض نظرياً أن خفض سعر الفائدة سيواجه ظروف الركود من خلال تشجيع الاقتراض الخاص سواء كان بغرض الاستثمار أو الاستهلاك، إلا أنه في الأوقات السيئة ومع ارتفاع نسبة البطالة والخوف من المستقبل لن يزيد طلب استهلاك الأفراد مهما انخفضت أسعار الفائدة، كما أن زيادة الطاقات الإنتاجية عن الحاجة وحالة عدم اليقين في المناخ العام لن تشجع القطاع الخاص على الاقتراض لمزيد من الاستثمار حتى لو قاربت أسعار الفائدة الصفر، أما بالنسبة للمحور الثاني والخاص بخفض الضرائب - سواء الدخل أو الاستهلاك أو المبيعات - كحل لأزمة الركود وكوسيلة للحفاظ على مستوى الطلب نتيجة توافر مزيد من الأموال تجرى في شريان الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن الآمال المعقودة على هذا التوجه في السياسة الاقتصادية لا تتفق مع الواقع العملي حيث لا دليلاً عملياً على الإطلاق يؤكد أن هذه الأموال الفائضة لدى الأفراد والشركات ستتوجه بالفعل للاستهلاك أو للاستثمار بل إن بعضها قد يحول للخارج أو لعملات أخرى لأن الأوقات السيئة تدفع الناس بشكل عام إلى الاحتفاظ بأموالها!

وعليه فإن تحفيز الطلب الكلي في أوقات الركود لا يجد من سبيل أمامه غير تدخل مباشر ونشط من الحكومة لخلق وظائف جديدة ومكافحة البطالة ولا مفر بالتالي أمام الحكومة في هذه الأوقات من الاستدانة وقبول عجز أكبر من الحسابات العامة، وبالتالي يجب ألا ننظر إلى العجز على أنه حاجز وعائق أمام التدخل الحكومي، حيث إن هذا المحور الثالث هو الذي سيؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل وحصيلة الضرائب، كما أن الإنفاق على البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمدارس والإسكان الشعبي الذي يوفر فرص العمل الجديدة هو أيضاً زيادة في الثروة العامة وأصول الدولة والدخل العام، ولكن كل الحذر مطلوب عندما تعود الأمور إلى مجاريها وتتصلح الأوضاع الاقتصادية والإيرادات العامة عندئذ يجب على الحكومة العودة إلى الانضباط الصارم الذي ينهي حقبة الإنفاق المحفز وذلك بإعادة ضبط الإنفاق العام وخفض

العجز في الموازنة العامة للدولة فتغيير وتبديل السياسات أمر متعارف عليه ومقبول في الحياة الاقتصادية تمارسه الحكومات والبنوك المركزية في كل دول العالم كلما اقتضت ضرورة الدورات الاقتصادية.

ب - نحو مفاهيم جديدة لتصحيح مسار اقتصاد التضخم والبطالة

هناك بصفة خاصة مشكلة تواجه الاقتصاد الرشيد في رغبته القضاء على البطالة من خلال سياسات توسعية وهي احتمال حدوث تضخم نتيجة التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة الناتج من هذا التوسع الاقتصادي، ويصعب تحقيق المصالحة بين الاستقرار المطلق للأسعار وتوفير فرص عمل للجميع غير أنه يمكن الإقلال من حدة النزاع بين النقيضين، وذلك بربط مستويات الأجور بإطار هياكل الأسعار (النموذج الأوروبي)، وفي الماضي قامت الحكومات - بما في ذلك الولايات المتحدة - بتثبيت الأجور والأسعار لفترات زمنية محددة، ولا يمكن الفرار من المواجهة بين البطالة والتضخم، فمجتمع المال يفضل بالطبع استقرار الأسعار على التشغيل الكامل للقوى العاملة.

وفي المقابل، لا يصح في الاقتصاد الرشيد بقاء شريحة من المواطنين عاطلة، وفي بؤس اجتماعي وحرمان اقتصادي من أجل تحقيق استقرار الأسعار، وعليه يجب التسليم بأن النمو الاقتصادي المرتفع (من ٧ إلى ١٠ %) الذي سيؤدي إلى زيادة فرص العمل ومكافحة البطالة سيصاحبه بالضرورة حركة تصاعدية في الأسعار، وأنه لا يمكن السعي إلى تحقيق نسب عالية من التشغيل للقوى العاملة وفي الوقت نفسه ضمان استقرار الأسعار، وبالتالي على السياسة الاقتصادية التحرك لتخفيف الآثار الضارة لكل منهما، وذلك بتعويض العاطلين عن العمل - إعانة البطالة كمكون مهم في النظام الاقتصادي - وبقبول نسب معتدلة من التضخم لا يمكن تفاديها والتحرك لتصحيح أوضاع أصحاب الدخل الثابتة والمعاشات من خلال قياس مرجعي على الأسعار وتوفير شبكة للأمان الاجتماعي، وكذلك إعادة تحديد الحد الأدنى للأجر.

الإنفاق العام والدين الحكومي

ما هي القاعدة الاقتصادية بالنسبة للدين العام والعجز في الموازنة العامة للدولة؟.. مع الأسف لا يوجد قانون أو عرف بهذا الشأن باستثناء متطلبات غير مبرهنة للمؤسسات الدولية - سيصل متوسط الدين في الدول الغنية في

عام ٢٠١٣ إلى ١١٤ ٪ من الناتج الإجمالي يمثل ٥٠,٠٠٠ دولار دينا على كل مواطن في هذه الدول - وبتحديد أدق هناك ثلاثة أنواع من النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الدين الحكومي وعجز الموازنة العامة وهي:

تلك التي لا تخدم أي غرض حالي أو مستقبلي، تلك التي تحمي أو ترتقى بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والتي تؤدي إلى رفع الدخل في المستقبل وزيادة الإنتاج والرفاهية، وبالنسبة لمجموعة النفقات الأولى، يلزم استبعادها تمامًا، وبالنسبة للثانية، فيجب تغطيتها بواسطة الحصيلة الضريبية لأنها تخص الأنشطة اليومية للحكومة ولا يوجد مبرر اجتماعي أو اقتصادي يسمح بالاستدانة بشأنها، حيث ستؤدي زيادة الدين في هذه الحالة إلى ارتفاع تكلفة أداء الحكومة بسبب أعباء فوائد هذا الدين، أما بالنسبة للنفقات الثالثة، فإن الاستدانة في حالتها شرعية ومطلوبة اقتصاديًا واجتماعيًا (تمامًا مثل الاقتراض بهدف الاستثمار في القطاع الخاص)، حيث إن الهدف من الدين العام في هذه الحالة هو النمو المستقبلي للاقتصاد، أي زيادة الإنتاج وفرص العمل والدخل التي ستؤدي بدورها إلى زيادة الإيرادات العامة والحصيلة الضريبية، ولا يمكن اعتباره عبئًا على الأجيال المقبلة، لأنها المستفيد الرئيسي من هذا الدين، فالاستثمار على الرعاية الصحية - على سبيل المثال - يعنى قوى عاملة أكثر إنتاجية في المستقبل، وكذلك فإن حماية وانتشال الأطفال من الفقر من خلال البرامج الاجتماعية سيحولهم إلى مواطنين منتجين، ولا يضاهاى التعليم أي عامل آخر في تحسين الدخل والناتج وتأهيل الشباب، فالإقتصاد الحديث يتطلب قوى عاملة مدربة ومرنة ومتعددة المهارات غير أنه يجب التوقف هنا، فالتعليم ليس هدفه فقط هو خدمة الاقتصاد، لأن دوره أعمق وأشمل سياسيًا واجتماعيًا، فالسلام الاجتماعى والحياة الديمقراطية السليمة يعتمدان على جودة التعليم فى العام والخاص وللقادرين وغير القادرين على السواء، كما أن التعليم الجيد يسمح للمواطنين بإدارة شئونهم بطريقة ذكية وعقلانية ويتيح لهم الاستمتاع بالحياة بشكل أفضل وأسمى.

توزيع الدخل

إن الاقتصاد الرشيد لا يسعى إلى المساواة عند توزيع الدخل، التي أثبت التاريخ والتجربة الإنسانية فشلها، ولكن ذلك لا يقلل من الحاجة الملحة لرؤية واضحة للقوى المحركة لتوزيع الدخل ولتصميم إطار تنبثق منه سياسات عملية

تعالج الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء، ولا توجد هنا أيضًا قاعدة ثابتة بهذا الشأن.. غير أنه من الضروري: ابتكار ووضع نظم تُضيق هذه الفجوة من خلال دعم محدودى الدخل. تحجيم المضاربة فى عالم المال والعقار. فضلًا عن الشفافية وحوكمة الشركات والمؤسسات، ويبقى محوران للتحرك العام نحو توزيع أكثر عدالة للدخل:

أولاً: استبعاد كل أنواع التنازلات الضريبية التى تقدمها الدولة لذوى الوفرة. ثانيًا: تطبيق أهم أدوات العدالة فعالية وهى الضريبة التصاعدية على الدخل، فالولايات المتحدة تمتعت بأعلى معدلات للنمو والتشغيل وبفائض فى الموازنة العامة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما وصلت الضريبة على الدخل إلى أرقام قياسية.

وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى الأبحاث التى قام بها أستاذ الاقتصاد الشاب ايمانويل سايز Emmanuel Saez بجامعة كاليفورنيا بيركلى التى نال عنها أخيرًا جائزة كلارك، وهى الأهم فى عالم الاقتصاد بعد جائزة نوبل - ٣٠ باحثًا اقتصاديًا نالوا هذه الجائزة منذ عام ١٩٤٧ و ١٢ منهم حصلوا على نوبل فى الاقتصاد بعدها - وتثبتت دراسات سايز - من خلال معالجة آلاف الأرقام فى المالية العامة للولايات المتحدة خلال القرن العشرين - أن الضريبة التصاعدية هى العامل الرئيسى لمعالجة الفجوة بين الدخل التى زادت بشكل خطير نتيجة المزايا الضريبية التى منحتها للدخول المرتفعة كل من إدارات ريجان وبوش الأب والأبن، ولقد تأثر الرئيس أوباما وفريقه الاقتصادى بهذه المفاهيم التى أصبحت جزءًا مهمًا من مقررات أقسام الاقتصاد فى الجامعات الأمريكية الكبرى، كما يجب أن ندرك أن توزيع الدخل له مردود على هيكل السلطة داخل المجتمع، فمن الطبيعى فى اقتصاد السوق أن تتمركز القوة والنفوذ عند قطبى أصحاب ومديرى الأعمال وفى النقابات، وبالتالي فإن تحرك الدولة يأتى لمصلحة من هم خارج هاتين الدائرتين، وذلك من خلال مظلة التأمين الصحى للجميع والتعويض عن البطالة والحد الأدنى للأجر، وأى متطلبات أساسية للاقتصاد الرشيد.

الديمقراطية الاقتصادية*

خلال جلسة استماع بالكونجرس الأمريكي في صيف ٢٠٠٥ حذر الآن جرين سبان محافظ البنك المركزي، من التهديد الذي تواجهه الديمقراطية في الولايات المتحدة نتيجة ضعف أجور ٨٠ ٪ من القوة العاملة مقارنة بنسبة الـ ٢٠ ٪ التي تتمتع بتعليم متفوق ومهارة عالية، وربما يأتي هذا التحذير من أهم الشخصيات على مسرح الاقتصاد الدولي ضمن موجة من المراجعة للمفاهيم الديمقراطية تجتاح العالم منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي شهد فشل العديد من تجارب الديمقراطية السياسية في دول الكتلة الاشتراكية سابقاً وأمريكا اللاتينية.

ولقد كان لفترة حكم ريجان - ثاتشر في الثمانينيات ولتفكك الاتحاد السوفيتي في أول التسعينيات وما تلا ذلك من صعود الأصولية اليمينية في الولايات المتحدة وازدياد قوتها ونفوذها الأثر في العودة إلى نموذج اقتصاد "دعه يفعل دعه يمر" بشكل لم يشهده العالم منذ فجر الثورة الصناعية، ولم يكن تهكم أحد أركان هذا النظام الجديد رامسفيلد على أوروبا القديمة مجرد نقد سياسي بل هجوم على أوروبا الاجتماعية الثقافية، التي نالت شعوبها حقوقها على امتداد العشرات من السنين من الثورات حيناً ومن الصراع السلمي داخل المنظومة الديمقراطية حيناً آخر، وذلك بهدف تأسيس دولة الرفاهية الاجتماعية لتحقيق المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل حق التعليم وحق العمل وحق الرعاية الصحية وحق المسكن الملائم، وإعادة توزيع الثروة والارتقاء بمستويات معيشة الفقراء من

* نشر بالأهرام بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٥.

خلال آليات فعالة للضرائب وشبكات الضمان الاجتماعي، بل إن أمريكا انقلبت على نفسها وعلى الإنجازات التي تحققت لشعبها من خلال برنامج روزفلت للعهد الجديد بعد أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات، ولقد بلغت المهزلة الحد الذي اختار فيه الشعب الأمريكي "بوش الابن" رئيساً يجاهر صراحة بمواقفه ضد الليبرالية وضد برامج الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت أساساً لصالح الفقراء والطبقة الوسطى!

وليس هذا بأمر مستغرب فآلة الدعاية الأمريكية في الإعلام المرئي والمكتوب - بصرف النظر عن اختلاف وجهات النظر داخلها - تسيطر عليها بالكامل المصالح المرتبطة بالنموذج الرأسمالي الأمريكي، وهي تجيد - وبغاية الاحتراف - صناعة الموافقة لدى الشعب الأمريكي البسيط وتزييف الحقيقة أمام أعينه فيما يخص الداخل والخارج على السواء، فذهاب أمريكا إلى العراق هو لتحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط، وتخفيض الضرائب على الأغنياء هو لصالح محدودى الدخل!

والنموذج الاقتصادي الأمريكي يتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها دخل وليست رأس مال للبشر، فهو لا يفرق بين الموارد المتجددة أو الناضبة في الطبيعة فالأرخص بمفهوم النقود فقط هو الأفضل وغير ذلك فهو غير رشيد وغير اقتصادي وليذهب اتفاق كويتو وحق الأجيال القادمة في تنمية مستدامة إلى الجحيم مادام ذلك يتعارض مع مكاسب الشركات الأمريكية الكبرى!

والطبقة الوسطى في الولايات المتحدة تدفع من دمها ولحمها قرابة ٣٠٠ مليار دولار سنوياً هي ميزانية البنتاجون التي تستخدم من خلال التدخل العسكري في توفير الحماية العسكرية عبر العالم لشركات النفط الأمريكية، ولقد تزايدت أرباح هذه الشركات في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط بمعدلات تراوحت ما بين ١٠٠٪ و ٣٠٠٪ سنوياً بينما عبء زيادة البنزين يقع على كاهل المواطن الأمريكي العادي، مما يذكرنا بهذا النموذج للإمبراطورية الإنجليزية في بداية الثورة الصناعية التي سخرت أسطولها في أعالي البحار لحماية تجارتها مع الشرق وبالأخص شركاتها في الهند على حساب مواطنيها الذين لجأوا للهجرة بالملايين إلى كل بقاع الأرض في إفريقيا وأستراليا وأمريكا!

بالطبع هناك نقاط تحول في مسار السياسات الأمريكية مثل الرفض الشعبي لحرب فيتنام أو قبول الآخر الأسود في الستينيات من القرن العشرين (رغم أن الدستور الأمريكي ينص على حقوق المواطنين كافة منذ القرن الثامن عشر!) إلا أن هذه التحولات يجب ألا تخذعنا لنتصور أن النموذج الأمريكي أصبح خاضعاً لإرادة الشعب، فالحقيقة هي أن هذه التحولات لم تكن لتتم لولا إدراك النخبة المتحكمة في الأعمال الأمريكية بأن مصالحها الاقتصادية بدأ يصيبها الضرر من استمرار الأوضاع، فلقد تحققت أرباح هائلة لشركات السلاح الأمريكية في الحرب الفيتنامية إلا أن الحرب وصلت إلى نقطة استنزاف للاقتصاد الأمريكي لم يعد ممكناً معها استمرار الإنتاج في شراء وتجديد السلاح، وهذه في الحقيقة هي نقاط التعادل الاقتصادية التي يتحرك عندها الإعلام الأمريكي لتغيير السياسة ومساندة حركات قد تبدو لأول وهلة أنها ديمقراطية وشعبية!

ونتيجة لأمركة أوروبا الجديدة الشرقية ودول أمريكا اللاتينية في التسعينيات تحولت الحرية السياسية في هذه البلاد إلى حرية لسيطرة كاملة لرأس المال على الدولة، ووصلت حالات النهب والسلب والفساد إلى مستويات قياسية عالمياً، وسيطر نفوذ القلة والمافيا والجريمة المنظمة وانتشرت الدعارة والمخدرات وأطفال الشوارع والبطالة بين الشباب، وجميع مظاهر الخلل التي تعاني منها هذه المجتمعات في يومنا هذا، ولعل أقرب مثالين إلينا ما جرى جالياً في العراق وأفغانستان في ظل ديمقراطية الفوضى على الطريقة الأمريكية! إلا أن الشعوب لا تسكت، حيث بدأت الأمور تتبدل بصعود زعامات جديدة في أمريكا اللاتينية (فنزويلا والبرازيل)، وفي نفس الوقت يبرز دور المجتمع المدني الدولي كقوة ثانية عظمى في عالم اليوم تقف أمام محاولات هيمنة القوة العظمى الأولى في فرض نموذجها للديكتاتورية الاقتصادية تحت مظلة تمثيلية الديمقراطية السياسية.

وما أحوجنا في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ مصر أن نمنع النظر في المعطيات المتعلقة بمفاهيم الديمقراطية، وأن ندرك أن ديمقراطية الانتخاب من خلال الصندوق وحرية الاختيار في السوق ليست كافية وحدها للارتقاء بمستوى المواطن العادي، بل إن الشعب المصري انقلب على هذا النموذج في الخمسينيات بعد تجربة مريرة مع مجتمع النصف في المائة، وأن ندرك بالتالي أن الديمقراطية السياسية الحقيقية لا تترسخ إلا من خلال ديمقراطية اقتصادية.

القوى العالمية الخفية والاقتصاد الدولي المارق*

أدى تطبيق مبادئ الأصولية الرأسمالية والتحرير غير المنظم للأسواق في الاقتصاد العالمي إلى تحولات اقتصادية خبيثة يسيطر عليها لاعبون مارقون وقوى انتهازية لا تخضع لأية قوانين دولية أو نواميس إنسانية، فلقد عادت العبودية لتسجل مستويات غير مسبوقة حيث تم رصد ٢٧ مليون ضحية في دول مختلفة خلال عقد السبعينيات وحده وهم يعملون في مزارع الكاكاو في غرب إفريقيا وبساتين الفاكهة في كاليفورنيا وفي الصيد غير القانوني في البلطيق وبحر الشمال وفي مصانع بنر السلم والورش المَعْرَقة^(١٥) Sweat shops المنتشرة في أوروبا وآسيا، وزادت أعداد منظمات المافيا والجرائم الدولية، وازدهرت حول العالم أعمال العصابات الدولية وتجارة الموت - السلاح - التي تقوم بتسليح المنظمات غير الشرعية في بؤر النزاع في العالم وخاصة في إفريقيا، وتولت شركات تجند محاربين مرتزقة - غير مقيدة باتفاقيات جنيف - لمهام القتال والحرب بالوكالة عن جيوش نظامية (ستسبدل بالقوى القتالية التي انسحبت من العراق في أغسطس ٢٠١٠ قوى مرتزقة قوامها ٨٠٠٠ مقاتل من شركات خاصة)، واستخدمت التكنولوجيا المتقدمة على نطاق واسع في تقليد متقن للمنتجات من أدوية وقطع غيار وملابس جاهزة ومستحضرات تجميل وخلافه (شحنة أدوات تجميل لعلامة "شانيل" الشهيرة قيمتها ١,٢ مليون دولار

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٠ تحت عنوان " الوجه القبيح للاقتصاد الدولي ".
١٥- الورش المعرقة sweat shop: هي مصانع صغيرة منتشرة في آسيا وأمريكا اللاتينية لإنتاج العلامات التجارية للشركات متعددة الجنسيات تستغل فيها العمالة بأجور منخفضة وفي ظل أوضاع غير صحية.

تباع مقلدة بـ ١٠,٠٠٠ دولار!) والقمار هو البيزنس الأول على الإنترنت اليوم يليه فى حجم المعاملات الصور والأفلام الفاضحة ثم تأتى ألعاب الفيديو فى المركز الثالث وخاصة "حرفة عالم الحرب World of War Craft" التى يزيد عدد مشتركىها على ١٠٠ مليون مشترك حول العالم بكل ما يعنى ذلك من شراء أنواع مختلفة لأدوات ولبرامج وأسلحة لعب تملأ أرفف السلاسل التجارية بغرض التمكن من فنون القتال، وارتفعت نسب فضائح الفساد فى أروقة السياسة والاقتصاد فى معظم بلدان العالم وخاصة لدى البنوك والشركات الدولية الكبرى رغم كل الحديث عن قواعد الحوكمة منذ سقوط شركات "ووردكوم وانرون للطاقة وبارمات" عام ٢٠٠٢ وإعادة الكرة مرة أخرى فى الأزمة العقارية والمالية لعام ٢٠٠٨، وانتشر التدليس على المستهلك فى مجال الرشاقة البدنية والأغذية المنخفضة الدسم لتصل سوق تلك المنتجات إلى مليارات من الدولارات سنويًا، وهذه الظواهر كلها رصدها بدقة علمية الكاتبة لوريتا نابليونى Loretta Napoleone فى كتابها "الاقتصاد المارق" Rogue Economics حيث أفردت جزءًا مهمًا أيضًا عن صناعة الجنس الدولية التى ازدهرت فى الغرب بعد سقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى، وذلك عن طريق تهريب آلاف النساء والأطفال من روسيا ودول أوروبا الشرقية للعمل فى بيوت الدعارة، وتشير الكاتبة بأن إسرائيل تأتى فى المقدمة حيث تتراوح أعداد اللواتى يتم تهريبهن إلى إسرائيل من البلقان عن طريق المافيا الروسية من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ امرأة سنويًا، وأن تبييض أموال هذه التجارة غير الشرعية جلبت ٤ مليارات إلى البنوك الإسرائيلية فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ وحدها علاوة على ٦٠٠ مليون دولار فى مجال شراء العقارات داخل إسرائيل!

ويتزامن مرور خمسة وعشرين عامًا على نظرية "اتركه للسوق ودعه يفعل دعه يمر" مع صعود نخبة مالية عالمية جديدة يأتى ثراؤها من المضاربة فى أسواق المال والعملات، وصارت ذات نفوذ وتأثير عالمى وبالأخص نحو دفع العولمة المالية إلى أعلى درجات التحرير ونبذ أية قيود أو ضرائب على تنقلية الأموال حول أسواق العالم المالية، ويحدد الكاتب الأمريكى المشهور ديفيد روسكوبف David Rothkopf فى كتابه "Superclass" عدد هؤلاء بقرابة ٦٠٠٠ شخص من جميع أنحاء العالم - أى بنسبة واحد لكل مليون نسمة من سكان المعمورة - تقدر صافى ثروتهم بضعف ما يمتلكه ٢,٥ مليار نسمة

الأفقر في العالم مشيراً بذلك إلى الفجوة المخيفة في توزيع الثروة والسلطة في العالم، ويطلق الكاتب على هذه الصفوة قبيلة Bilderberg، نسبة إلى هذه المدينة الصغيرة التي يعقدون فيها لقاءاتهم، ويصفها بطبقة جديدة دون وطن في حقيقة الأمر، أي تشترك في نفس سلوكيات وأنماط الحياة والعمل والترفيه والتنقل بطائرات "جولف ستريم" التي لا يجوب العالم منها سوى ١٥٠٠ طائرة خاصة، كما يصف الكاتب الاقتصاد الدولي بـ "اقتصاد النجوم السوبر" The Economics of Superstars، حيث تحقق مبيعات ٢٥٠ شركة من شركات نجوم الصفوة ١٥ تريليون دولار سنوياً بينما إجمالي الناتج العالمي السنوي في حدود ٥٠ تريليون دولار، وفي إحصاء عام ٢٠٠٧ عن أكبر ١٦٦ ناتج أو حجم عمل سنوي في العالم يزيد على خمسين تريليون دولار لم يكن هناك سوى ٦٠ دولة فقط، والـ ١٠٦ الباقية كانت شركات كبرى يسيطر عليها بالملكية أو الإدارة أهل الصفوة، ولقد زاد تركيز الثروة بشكل مفرغ في الديمقراطيات الغربية فعلى سبيل المثال يستحوذ ١٠٪ من الأمريكيين على ٨٥٪ من الأسهم الأمريكية ويتحكم ١٪ من الأمريكيين في ثلث الثروة الأمريكية، ونفس الوضع يتكرر على المستوى العالمي حيث يمتلك ٢٪ من أغنى ١٠٪ من سكان الأرض نصف ثروة العالم و ١٪ منهم على ٤٠٪ من هذه الثروة !

ولقد اتسعت فجوة عدم المساواة حول العالم في الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٤ فارتفع - على سبيل المثال - "معامل جيني Gini Coefficient" (معامل قياس الفجوة في الدخل) في الصين من ٢٩ إلى ٤٧، ونفس البون الشاسع موجود بين الدول وبعضها، فمتوسط دخل الفرد في لوكسمبورج - الأعلى في العالم - يصل إلى ٢٦٧ ضعف متوسط دخل الفرد في غينيا بيساو الأفقر عالمياً، ولقد أفردت جريدة "نيويورك تايمز" سلسلة من التحقيقات تحت عنوان "حرب طبقية" Class War رصدت فيها ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي لـ ٩٠٪ من الأسر الأمريكية بنسبة ٢٪ فقط خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ في حين ارتفع بنسبة ٥٧٪ لدى أغنى ١٪ من الأسر و ٨٥٪ لدى ٠,٠١٪ من أغنى الأسر مما يشير أيضاً إلى اتساع فجوة الدخل في المجتمع الأمريكي ويهدد مبادئ الدستور والسلام الاجتماعي على حسب قول تحقيقات الصحيفة، ونفس الهوة أصبحت ظاهرة داخل المؤسسات والبنوك والشركات الكبرى من خلال المرتبات والحوافز الممنوحة لكبار المسؤولين بها مما أثار مؤخرًا حفيظة الإدارة

الأمريكية الحالية وحكومات الدول الغربية وإعلام هذه الدول مطالبين بتحديدتها وربطها بقواعد الأداء وتحصيل ضرائب إضافية عليها حتى لا تتكرر سلوكيات المديرين الكبار التي كانت لها ضلع في صناعة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتجدد الحديث حول العودة إلى مبادئ الرأسمالية الصناعية التي أدت إلى تماسك الشعب الأمريكي حولها والتي لخصها في زمن مبكر رجل المال الشهير ج.ب. مورجان^(١) MORGAN J.P. بأن استحقاقات المديرين داخل أية مؤسسة يجب ألا تزيد على ٢٠ ضعف متوسط أجر العامل لدى المؤسسة، وتشير جريدة "نيويورك تايمز" إلى أن هذه النسبة تعدت حاليًا في الولايات المتحدة ٣٥٠ ضعفاً !

ولاشك أن الصفوة العالمية الجديدة لها تأثير قوى على الأجندة الاقتصادية العالمية من خلال دعمها المادى المباشر لدراسات مراكز الأفكار Think Tanks مثل (كارنجى وبروكنجز ومجلة فورين بوليسى) ومن خلال التبرعات (مؤسسة روبين هود فى نيويورك)، كما أصبح مبدأ "الباب الدوار" Revolving Door فى الولايات المتحدة - أى الانتقال من الأعمال للسياسة والعكس - ظاهرة عالمية احتذت به العديد من الدول، وهكذا يمكن اختصار هيكل الاقتصاد الدولى فى الآتى:

- * الثروة : ١٠٪ من أغنى أغنياء العالم يمتلكون ٨٥٪ من ثروته.
- * المال : أكبر ١٠٠ مؤسسة مالية تدير ثلث الأصول المالية العالمية.
- * الأعمال : أكبر ٢٥٠ شركة تصل مبيعاتها السنوية إلى ثلث الناتج الإجمالى العالمى.

كل هذه المعطيات والأزمات المالية والاقتصادية المتكررة تؤكد عدم جدوى إصلاحات الترميم للنظام القائم التى تتبناها الدول الكبرى، وعلى أن العالم فى حاجة لإصلاحات جذرية وآليات جديدة للحوكمة الدولية متمثلة فى مؤسسات دولية تضم جميع أصحاب المصالح من حكومات ومجتمع مدنى وعالم الأكاديميا والقطاع الخاص، وهذا هو الأساس المطلوب لإقامة "نظام عالمى عادل" يقى العالم ويلات وشور القوى الخفية والاقتصاد الدولى المارق.

١٦- ج.ب. مورجان : (١٨٣٧-١٩١٣) مؤسس شركة J. P. Morgan الرائدة عالميًا فى الخدمات المالية والمصرفية.

القسم الثاني

العولمة في خدمة الشركات الدولية

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

احتيايل باسم قوى السوق والديمقراطية

فقد مشروع العولمة شرعيته نتيجة تحوله إلى مشروع أمريكى صرف لا يكتفى بترسيخ الهيمنة وإنما يمتد إلى فرض نظام اقتصادى - سياسى - اجتماعى يتعارض كلية مع مبادئ العدل والاستقرار الاجتماعى، ورغم ارتفاع الناتج الإجمالى لمعظم الدول فإن الواقع يؤكد أن هذا النمو لم يكن لمصلحة متوسطى ومحدودى الدخل، فهناك نمو مطرد للبطالة وانخفاض مستمر للأجور وتدهور لمستويات المعيشة وتقلص للخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة واتساع لدائرة المحرومين وتفاقم للفجوة بين المواطنين مما أدى إلى زيادة الضغوط على شرائح الفقراء فى المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء وإيجاد إحساس عارم باليأس وقتامة المستقبل مما أوجد أنماطا من السلوك الاجتماعى العدوانى.

ولقد أخذت كل دول العالم تقريبا - تحت تأثير وتوجيه المنظمات الدولية - فى تطبيق سياسات معينة للإصلاح الاقتصادى أدت إلى كارثة، فزادت الوفيات فى روسيا - على سبيل المثال - بأكثر من نصف مليون سنويا وارتفع معدل الفقر فى تشيكوسلوفاكيا من ٥,٧ ٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ١٨,٢ ٪ فى عام ١٩٩٢ وفى بولندا من ٢٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ خلال نفس فترة الإصلاح الاقتصادى، وأما دول أمريكا اللاتينية فقد انقلبت معظم حكوماتها مؤخرا على هذا النموذج من الإصلاح، وارتبطت العولمة أيضا بتحرير الأسواق المالية والنقدية وأصبحت المضاربة الحرة ظاهرة رئيسية فى الاقتصاد العالمى نتيجة النمو غير المسبوق لرأس المال متعدد الجنسيات الذى توجه للمضاربة فى أسواق المال العالمية بعد تحريرها بدلا من التوجه للاستثمار وللتجارة.

وبهدف تركيز السلطة فى النظام الاقتصادى العالمى عمل البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة على إقناع الحكومات بعدم مشاركة الناس فى سياسات التحرير بحجة أنها تتعلق بأمور فنية لا يفهمها العامة، وابتدع داخل أروقة المنظمات الدولية مصطلح جديد هو العزل التكنوقراطى Technocratic Insulation ويعنى حث التكنوقراط داخل كل دولة على تطبيق السياسات التى تخدم الفئة الحاكمة الجديدة فى العالم والمتمثلة فى قيادات الشركات الدولية دون مشاركة الجمهور، وعندما يتم هذا العزل التقنى بشكل محكم فىمكن عندئذ إعطاء الشعب كل الديمقراطىة التى يريدونها!

رأسمالىة ضد الليبرالىة

والمشكلة هى فى الطريقة التى تعمل بها هذه العولمة من خلال توجه رأسمالى -مغرق فى التطرف والأصولىة- يرى أن طبعىة النظام الجيد هى التى تقوده بالجشع وأن النقائص والردائل الخاصة تؤدى إلى المنافع العامة طبقاً للنظرىة التى تدرس فى أقسام الاقتصاد بالجامعات الأمريكىة الكبرى، واستناداً على ذلك يبقى تأثير الأحزاب السياسىة هامشياً فى الدولة الديمقراطىة؛ لأن السلطة فى الحقىة لا تكمن فى الحلبة السياسىة ولكن فى قبضة الاقتصاد الخاص حيث تؤخذ كل القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك وتخصيص الموارد والوظائف.. إلخ، وطالما أن السلطة مركزة فى الخاص وليس العام فإن الكل يجب أن يتفرغ لهدف رئيسى وهو التأكد أن الأثرياء من المستثمرين سعداء وإلا لن يحصل على أى شىء، فعندما يسعد المستثمر ينطلق الاقتصاد وتدور عجلته!، أما إذا أرادت حكومات منتخبة إجراء إصلاحات شعبىة (فنزويلا ودول أخرى فى أمريكا اللاتينىة على سبيل المثال) فإنها تواجه دائماً باحتمالين الأول: هو الإطاحة بالنظام الشعبى بواسطة انقلاب تسانده الولايات المتحدة، والثانى: هو إضراب رأسمالى Capital Strike أى هروب وعزوف أموال الاستثمار لأن أصحابها لا يرغبون فى الاستثمار إلا إذا تمكنوا من السلطة السياسىة وضمنوا انتقالها لأيدى النخبة الوطنىة من الأثرياء وعندئذ يوصف نظام البلد بالديمقراطى ويعود الرواج الاستثمارى فيه.

وإذا عدنا إلى المبادئ الأساسىة لآدم سميث وغيره من الليبراليين الكلاسيكيين فإننا سنجد تركيزها على حرية الأسواق بهدف تحرير الناس وتحقيق المساواة

بينهم من خلال السوق حيث يقوم كل فرد باختيار عمله وكان الكسيس دو توكيفيل^(١٧) Alexis de Tocqueville يحذر من الاهتمام بالمنتج قبل الصانع ويدعو إلى الاهتمام بالعامل قبل الإنتاج لكي تتاح له فرصة حياة كريمة ولو كان ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية، ودعوة هؤلاء الليبراليين للتخلص من قبضة السلطة الحاكمة لم يكن المقصود منها هي دولة الرفاه والتضامن الاجتماعي التي عرفتها فيما بعد أوروبا، ولكن سلطة ذلك الوقت المتمثلة في النظام الإقطاعي والكنيسة، وهذا المفهوم أغفله تمامًا الليبراليون الجدد المبشرون بالعودة إلى ماضي رأسمالي معادٍ لليبرالية الأصلية!

أمريكا ليست اقتصادًا حرًا

لا توجد حالة واحدة في التاريخ الحديث للتنمية في بلد ما تمت دون تدخل الدولة من خلال الحمائية والدعم، ولقد كانت التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة أثناء فترة الانطلاق في القرن التاسع عشر تتراوح ما بين خمسة وعشرة أضعاف مثلتها في أوروبا التي سبقتها في التنمية الاقتصادية عن طريق المستعمرات والحماية المفرطة لصناعاتها، ولقد تمكنت أمريكا من إنقاذ صناعة الحديد والصلب في الثمانينيات من القرن العشرين بتقييد الاستيراد ورفع التعريفات الجمركية، ولم تسمح إدارة الرئيس ريجان - الداعية إلى تحرير الأسواق - لقوى السوق أن تعمل؛ لأن ذلك كان سيعني انهيار صناعة السيارات والشرايح الدقيقة والحاسبات الآلية والإلكترونيات أمام المنافسة اليابانية في ذلك الوقت، وقامت هذه الإدارة بإحكام الأسواق الأمريكية ورصد وضخ كميات هائلة من أموال الإنفاق العام لهذه الصناعات، وإذا فحصنا قطاعات الاقتصاد الأمريكي التي تنافس عالميًا اليوم فإننا سنجد قطاع منتجات الزراعة الذي يحصل على دعم حكومي لا مثيل له في باقي دول العالم وقطاع التكنولوجيا العالمية مثل الإلكترونيات والحاسبات المدعوم من خلال عقود البنتاجون وقطاعات الصناعات الدوائية الذي يسانده الإنفاق العام في البحوث، وهذا هو الحال في أمريكا منذ بداية الثورة الصناعية، كما أن الاقتصاد الأمريكي يعيش في حالة حرب دائمة،

١٧. الكسيس دو توكيفيل ١٨٠٥: (Alexis de Tocqueville-1859) مفكر سياسي ومؤرخ فرنسي ركز على مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم أعماله "الديمقراطية في أمريكا" و"النظام القديم والثورة".

فقد ازدهر خلال الحرب العالمية الثانية وتضاعف الإنتاج الصناعي أربع مرات خلال فترة الحرب، ولا تهدف إستراتيجية الإنفاق العسكرى فى الولايات المتحدة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية فحسب بل تتعداها إلى أغراض أخرى سياسية واجتماعية فالإنفاق العسكرى على عكس الإنفاق الاجتماعى لا يعيد توزيع الثروة ولا يستند إلى قواعد شعبية تشارك فى اتخاذ القرار وهو فى حقيقة الأمر لا يعدو إلا أن يكون هدية لعالم الشركات الكبرى.

ولقد أدرك العالم كله منذ الكساد الأعظم فى الثلاثينيات من القرن الماضى أن رأسمالية السوق الحرة هى كارثة محققة وارتبط النجاح الاقتصادى بتدخل كثيف للدولة من خلال سياسات يغلب عليها الطابع الكينزى والعقلانى والإنسانى، ومن المدهش إذن أن يحرم العالم النامى اليوم من ممارسات اقتصادية كانت هى نفسها شروط التنمية فى أمريكا والعالم المتقدم بما فى ذلك دول شرق آسيا والصين حالياً، إلا أن ترويج أيديولوجية السوق الحرة مهم للنخبة الأمريكية الحاكمة فهى سلاح ضد الجمهور الأمريكى لأنها حجة ضد الإنفاق الاجتماعى وهى أيضاً سلاح ضد فقراء العالم الثالث لاتباع قواعد تسمح بسرقتهم.

عقيدة اقتصادية خادعة

ريكاردو ومالتوس هما مؤسسا الاقتصاد الكلاسيكى الداعى بأن الفقراء لا حقوق لهم خارج ما يمكن أن يكسبوه داخل الأسواق لأن أية حقوق أخرى خارج هذا الإطار ستتعارض مع كفاءة الأسواق ومع النمو الاقتصادى، هذه هى الدارونية الاجتماعية التى تدعى أن الاختيار الطبيعى والبقاء للأصلح فى السوق سيحددان ثروة الأفراد والمجتمع، وكان الاقتصادى مالتوس يؤكد فى القرن التاسع عشر أن الفقر محتوم ولا يمكن تجنبه، وأن الزيادة السكانية (الفقراء بالطبع) ستتولاها المجاعة والحرب والأمراض، وبعد نصف قرن من هذه النظرية برزت مبادئ الاقتصاد السياسى لجون ستورات ميلز الذى أعطى نهجاً ديمقراطياً واجتماعياً للعقيدة الاقتصادية وابتعدت المجتمعات عن مبدأ "دعه يفعل دعه يمر" الذى صار منبوذاً لدى الحكومات والشعوب واستبدل به دولة الرفاه والتضامن الاجتماعى إلا أن العقيدة القديمة عادت مرة أخرى فى أواخر

القرن العشرين على أيدي مدرسة شيكاغو الاقتصادية والليبرالية الجديدة-Neo Liberalism ولم ينتبه الليبراليون الجدد إلى أمر مهم وهو أن أفكار الاقتصاد الكلاسيكي لريكاردو ومالتوس وغيرهما تبلورت على فرضية تنقلية العمالة بشكل سهل (الهجرة إلى أمريكا وأستراليا للعاطلين في أوروبا) وعلى فرضية ثبات رأس المال (الأرض في الأساس) وعدم توافر وسائل الاتصال التي تسهل تحويل الأموال حول العالم إلا أن الوضع حاليًا يعاكس تمامًا هذه الفرضيات فتتقل العمالة أصبح مقيدًا ومحدودًا بشروط الهجرة في كل الدول ورأس المال أصبح سريع الحركة نتيجة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات.

امتدت الخدعة لتشمل حقوق الملكية الفكرية التي تهدف إلى احتكار تكنولوجيات المستقبل بواسطة الشركات عابرة القارات ولإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة تضمن لهذه الشركات الكبرى تصنيع وانتقال مكونات إنتاجها بين الدول تحت مسمى زيادة حركة التجارة.

هذه العقيدة وما ينبثق عنها من سياسات وممارسات هي جزء من هجمة شرسة على قوى السوق الحقيقية تهدف إلى إحكام هيمنة البنوك ومؤسسات الاستثمار الكونية والشركات الكبرى على الاقتصاد الدولي متحررة من أية رقابة أو مساءلة ديمقراطية.

الشركات المارقة وأسعار الغذاء*

عندما انعقد المنتدى الاقتصادي الدولي لأول مرة في يناير ١٩٧١ بمنتجع دافوس السويسري، ارتكز تقريره المكون من ١٦٠ صفحة على رؤية ثلاثية للعالم وهي:

- ١ - أن الدولة القومية تحتضر وتستحق أن تموت.
- ٢ - أن الأعمال سيقودها المديرون لا الرأسماليون.
- ٣ - أن البيزنس يجب أن يقود المجتمع.

ولقد جاءت التاتشرية في أوروبا والريجانية في أمريكا في الثمانينيات من القرن الماضي لتطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع ولتضع لبنات شكل جديد من أشكال الرأسمالية العالمية أطلق عليها مصطلح "الكوربوقراطية Corporatocracy" أي هيمنة إدارة الشركات الدولية الكبرى على مقدرات الاقتصاد العالمي، ولقد ساعدت عدة عوامل أخرى على سرعة إحداث هذا التحول منها الأنماط غير العادلة لتحرير التجارة وأسواق المال، وثورة الاتصالات والمعلومات، وانهيار المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول الكتلة الشرقية سابقاً في التسعينيات، وسيطرة حركة المحافظين الجدد وفكر مدرسة شيكاغو الاقتصادية اليمينية على توجهات الإدارة الأمريكية مع بداية القرن الحادي والعشرين، كما صاحب ذلك كله حملة دعائية مكثفة لإرساء مبادئ

* نشر في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨ بجريدة الأهرام.

الاقتصاد الطليق على حساب مبادئ اقتصاد السوق التي سادت العالم الرأسمالي بعد أزمة الكساد الأعظم في عام ١٩٢٩، وذلك بداية بوثيقة توافق اشنطون في آخر الثمانينيات التي حررت باتفاق ثلاثي بين وزارة الخزانة الأمريكية في عهد ريجان والبنك الدولي وصندوق النقد، ومرورًا بنشاط مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks التي انحصرت مهمتها على تشكيل فكر الخبراء وقادة الرأي في العالم حول جدوى المفاهيم الاقتصادية الجديدة وارتباطها بالليبرالية السياسية والاجتماعية، ولعل الشهرة التي نالتها دراسة فرانسيس فوكوياما في التسعينيات عن نهاية التاريخ لأبلغ دليل على هذه "البروباجندا" التي تبشر بوحداية السوق كشكل نهائي للتنظيم الاقتصادي يقف عنده التاريخ ويقوده ويرعاه تكنوقراط الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات! ولم يكن غريبًا إذن نتيجة النفوذ المتزايد لإدارة الشركات الدولية على الساحة العالمية في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن تنفجر أزمات شديدة الارتباط بأداء هذه الشركات مثل أزمة الطاقة وارتفاع سعر البترول - رغم كفاية الإنتاج العالمي - وما تبعها من ارتفاع أسعار النقل، وأزمة التلوث البيئي والتغير المناخي، والأزمة المالية العالمية التي بدأت بأزمة الرهن العقاري الأمريكي والضالعة فيها البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في العالم، وأخيرًا أزمة الغذاء العالمية.. بالإضافة إلى سلسلة من الفضائح والاختلاس والتدليس أبطالها القيادات الإدارية للشركات العالمية وللبنوك الكبرى، ولا يخلو يوم دون أن يتناولها الإعلام العالمي وذلك رغم كل الحديث المطول والإنشائي عن "الحوكمة" و"المسئولية الاجتماعية" لهذه المنظمات! والمثير للسخرية أن زراعة الوقود الحيوي جاءت بقيادة هذه الشركات (كارجل لتجارة الحبوب، فورد للسيارات، شل للبترول، BP للبترول، جورج سوروس المضارب) بهدف معلن وهو "الثورة الخضراء حول العالم" والإقلال من التلوث البيئي عن طريق استخدام وقود صديق للبيئة "الإيثانول" الأقل تلويثًا من مشتقات البترول، وهذا ما فنده العلماء بعد ذلك فرغم أن الإيثانول أقل تلويثًا إلا أن عملية زراعته واستهلاك الكربون المحفوظ داخل الأرض واقتلاع الغابات لزراعة وقود حيوي - تم اقتلاع ٧٥٠,٠٠٠ فدان من الغابات في منطقة الأمازون بالبرازيل في النصف الأخير من ٢٠٠٧ - تؤدي في النهاية إلى زيادة الاحتباس الحراري! وبفضل هذه الشركات ارتفع الاستثمار

العالمى فى الوقود الحيوى من ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ومن المنتظر أن يتعدى ١٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠١٠، ولقد انتقل مزارعو فول الصويا فى الولايات المتحدة إلى زراعة ذرة الوقود الحيوى (مما أدى إلى ارتفاع أسعار زيوت الطعام) وذلك بتشجيع من الحكومة الأمريكية التى قدمت دعمًا قدره ٨ مليارات دولار من أموال دافعى الضرائب لتشجيع المزارعين على التحول إلى الوقود الحيوى ليصل إنتاج أمريكا من هذا الوقود إلى ٢٦,٥ مليار لتر فى عام ٢٠٠٧، ولقد أقرّ الكونجرس فى ديسمبر ٢٠٠٧ خطة الرئيس بوش لإنتاج ١٣٦ مليار لتر من الإيثانول بحلول ٢٠٢٢، ولقد زادت مرشحة الرئاسة هيلارى كلينتون ووزيرة الخارجية الحالية على خطة بوش وتعهدت ببرنامج لتحويل جميع محطات البنزين بالولايات المتحدة إلى الوقود الحيوى بحلول ٢٠١٧ كما أكد المرشح الجمهورى السناتور جون ماكين أن الإيثانول هو مصدر طاقة بديل وحيوى لاستقلالية أمريكا فى مجال الطاقة وأنه وقود المستقبل!

وفى يومنا هذا فإن ٤٥ ٪ من وقود البرازيل على سبيل المثال يأتى من قصب السكر، كما أن مساحات شاسعة فى إندونيسيا وماليزيا تحولت إلى زراعة الوقود الحيوى بإغراء وطلب من الشركات العالمية.

لقد ساعد نمط التحرير الاقتصادى غير الرشيد فى العالم الشركات الدولية الكبرى فى مجال الغذاء على التوسع فى الحجم والسلطة والتأثير، ومكنتها موجة من الاندماجات والاستحواذات على الشركات المتوسطة فى الدول النامية من السيطرة على الأسواق الداخلية بها مما أدى إلى إغلاق أو إفلاس الشركات المحلية الصغيرة، ونجد حاليًا - على سبيل المثال - ست شركات عابرة القارات تسيطر على ٨٠ ٪ من سوق المبيدات العالمية وشركتين على سوق البذور وشركة واحدة هى "مونساتو" تسيطر على ٩١ ٪ من سوق الحبوب المعدلة وراثيًا وشركتين فقط هى شيكيتا ودول على ٥٠ ٪ من تجارة الموز وثلاث شركات على ٨٥ ٪ من السوق العالمية للشاي وأربع شركات (كرافت/نستل/بركتور/سارالى) على سوق اللبن، الذى كانت إيرادات الدول المصدرة له تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ مقابل مبيعات الشركات الدولية لنفس المنتج بلغت فى نفس العام المذكور ٣٠ مليار دولار إلا أن الفجوة

زادت بعد ذلك بشكل خطير حيث بلغت صادرات الدول من اللبن ٥,٥ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٢ مقابل مبيعات ٧٠ مليار دولار للشركات مما يوضح تزايد أرباح الشركات المتعددة الجنسيات وانخفاض حصيلة الدول المصدرة والمزارعين بها، ولقد رصد البنك الدولي الفرق بين أسعار المواد الغذائية في الحقل وأسعار التجزئة بعد تصديرها بما يزيد على ١٠٠ مليار دولار سنويًا!؟

إذا أردنا أن نتعمق في أسباب الأزمة العالمية للغذاء فلا بد أن ننتقل من مجرد الحديث عن الظواهر مثل استخدام الوقود الحيوى أو ارتفاع أسعار النفط والتغير المناخى وزيادة الاستهلاك العالمى إلى البحث عما وراء هذه الأعراض، وهنا لابد من تفحص منظومة وسلسلة الزراعة والغذاء فى العالم Global Food Supply Chain المتحكمة فى عملية الإنتاج وحركة التجارة للغذاء على الساحة الدولية، فهذه السلسلة تنقسم إلى أربعة قطاعات رئيسية:

القطاع الأول: وهو الإنتاج وتهيمن عليه ٤ شركات متعددة الجنسيات لإنتاج البذور والكيماويات المستخدمة فى الإنتاج الزراعى وهى مونسانتو ودوبون وباير وسينجنتا.

القطاع الثانى: وهو قطاع التجارة الدولية للحبوب وتسيطر على حركتها أربع شركات أيضاً هى كارجيل ولويس دريفوس و أ.د.م. وبونج.

أما القطاع الثالث: وهو الصناعات الغذائية فتسيطر عليه نستلة وكرافت ويونيليفر وببسى.

القطاع الرابع والأخير: هو قطاع سلاسل تجارة التجزئة وتسيطر عليه وول مارت وكارفور وميترو وتسكو. وكما سبق الإشارة إليه فإنه من خلال إستراتيجيات للتكامل الرأسى والأفقى ونتيجة تحرير كامل لأسواق المال وأيضاً أسواق التجارة الداخلية للتجزئة فى الدول تمكنت الشركات متعددة الجنسيات من الاستحواذ على مؤسسات وطنية صناعية فى الدول النامية فى مجالى الصناعات الغذائية وتجارة التجزئة مما سلب حكومات هذه الدول ومؤسساتها الداخلية العامة والخاصة على السواء قدرتها على التحكم داخلياً فى أسعار الغذاء علاوة على عدم قدرتها فى الأصل التأثير فى الأسعار العالمية التى تتحكم فيها كبرى الشركات السابق ذكرها، ولا تشكل هذه الشركات احتكاراً للقلة

فقط على المستوى العالمى بل كوَّنت أيضًا كارتيلات فيما بينها مما استوجب تطبيق غرامات ممارسات احتكارية ضارة عليها حيث بلغ نصيب الغرامات التى طبقت فى الدول المتقدمة على كارتيلات الغذاء وحدها ٨٥ ٪ من إجمالى غرامات الاحتكار، بل إن شركة أ.د.م. على سبيل المثال دفعت وحدها ٤٠٠ مليون دولار غرامات خلال عام ٢٠٠٤!

وفى البحث عما وراء أعراض الأزمة لا يمكن أيضًا إغفال دور المؤسسات المالية الكبرى والصناديق العالمية فى المضاربة على أسعار السلع الغذائية فى بورصة شيكاغو التى تتعامل مع ٢٥ نوعًا من السلع الغذائية الأساسية فى العالم حيث وصلت عقود المضاربة الأجلة بها إلى أرقام قياسية منذ بداية عام ٢٠٠٨ تعدت المليون عقد فى اليوم الواحد، وليس هدف هذه المؤسسات والصناديق شراءً واستلامًا فعليًا لهذه السلع ولكن مجرد تحقيق أرباح طائلة من عمليات بيع سريعة على الورق!

لا يصعب على المحلل لهذه الأمور بدقة أن يستشرف الأهداف الاقتصادية والسياسية لهذه الشركات، فعلاوة على الأرباح والمزايا التى تحققها أزمة الغذاء العالمى لهذه الشركات والمسئولين التنفيذيين بها (تمامًا مثل أزمات الطاقة والمياه والاحتباس الحرارى.. إلخ) فإن المستهدف هو القضاء على أنماط الزراعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة التى تقف حجر عثرة أمام بسط نفوذ الشركات الدولية ودفع العالم نحو استخدام المحاصيل الغذائية المعدلة وراثيًا فى المستقبل (مؤخرًا صرح رئيس لجنة الزراعة بالبرلمان الأوروبى أن على الأوروبيين أن يتسموا بالواقعية ويقبلوا الغذاء المعدل وراثيًا)، وأيضًا السيطرة على الأرض فى العالم - التى كانت دائمًا محور الصراع فى التاريخ الإنسانى - وبالتالى إحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعوب، والمدهش أن هذه التراجيديا تحت دعوة براءة للاقتصاد الحر الذى هو ليس حرًا فى أى شىء باستثناء حركة الشركات عابرة القارات، ولقد أكدت على هذا المعنى دراسة حديثة صدرت من المجلس البحثى لدراسة العلم الاجتماعى التابع لجامعة هارفارد بقيادة تونى رويدك^(١٨) مفادها أن أفكار التحرير الاقتصادى طبقًا

١٨- تونى رويدك: أستاذ بجامعة هارفارد.

لوثيقة توافق واشنطن والبنك الدولي وصندوق النقد أدت إلى تراجع الدول وتقهقرها إلى الخلف؟! والغريب أيضا هو اتهام كل من يتصدى لهذه السياسات بأنه يريد العودة إلى سياسات الانغلاق وكأن اقتصاد السوق هو فقط المدرسة التي تروج لها الشركات الدولية الكبرى في مؤتمراتها وندواتها وفي مراكز الأبحاث الممولة منها، ولكن الحقيقة أصبحت جلية تماما بعد أزمة أسعار الغذاء وهو الدور المدمر الذي تقوم به الشركات عابرة القارات لزعة الاستقرار والأمن العالميين، وبالتالي ألا تستحق هذه الشركات أن نطلق عليها "الشركات المارقة" أسوة بالدول المارقة "Rogue States" التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم حسب تصنيف الإدارة الأمريكية.

الشركات عابرة الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر

يثير الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات خلافاً شديداً على ساحة الاقتصاد الدولي، فيرى من يؤيد هذا الدور أن الشركات الدولية الكبرى تزيد من كفاءة وإنتاجية استخدام موارد العالم وتعظم بالتالي ثروته ورفاهيته الاقتصادية، ويحملها المنتقدون مسؤولية تقويض الديمقراطية (مصدق وسلفادور الليندى.. إلخ) وإلحاق الضرر بالاقتصادات الوطنية ويتهمونها بممارسة شكل جديد من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة، إلا أن الغالبية تدرك أنه إذا لم تتمكن الدولة النامية من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI يصعب عليها اكتساب الموارد المالية والتكنولوجية والوجود في الأسواق العالمية، وهي الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية، حيث إن أى اقتصاد نام خارج شبكات الإنتاج والتحالفات الدولية التى تسيطر عليها الشركات عابرة الحدود سيكون فى وضع صعب نظراً لأن جزءاً لا يستهان به من التجارة العالمية يتشكل من التجارة البينية داخل هذه الشركات أى بين فروعها المنتشرة حول العالم Intra Firm Trade between subsidiaries فلقد تحولت إستراتيجيات هذه الشركات من الاستثمار الأفقى إلى الاستثمار الرأسى وذلك بتصنيع الأجزاء والمكونات فى مواقع مختلفة من العالم لتجمع فى مواقع أخرى، ولقد كان لهذه الإستراتيجيات فى دمج الإنتاج حول العالم أثر قوى على التوزيع الجغرافى للصناعات والخدمات فى الاقتصاد العالمى، وهذا علاوة على التغييرات فى طرق الإنتاج والتنظيم الصناعى (الانتقال من إنتاج الحجم إلى الإنتاج المرن/ شبكات الموردين..) التى أسهمت فى الأخرى فى عولمة الأعمال.

ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تفيد أو تضر الاقتصاد الذي تدخله، فقد تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية وتقيم حواجز دخول أمام الشركات الوطنية الجديدة إلا في الحالات التي تمتلك فيها الدولة النامية قدرات بشرية وتكنولوجية مرتفعة ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات إلى سيطرة أجنبية على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة المهمة للأمن القومي أو ذات الأهمية الإستراتيجية لأداء وتنافسية الاقتصاد الكلي (أثيرت هذه المخاوف في الولايات المتحدة أمام الاستثمار الياباني المباشر).

وفي عام ٢٠٠٤ بلغت إيرادات جنرال موتورز ١٩١,٤ مليار دولار وهو رقم يتعدى الناتج الإجمالي لـ ١٤٨ دولة منفردة، وفي عام ٢٠٠٥ حققت وول مارت إيرادات قدرها ٢٨٥,٢ مليار دولار، وصارت الشركات القوية ماليًا تشكل قوى سياسية في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة استبدلت بالرشاوى التي تقدمها الشركات مساهمات ضخمة في الحملات الانتخابية السياسية، ولم تعد الجائزة مجرد عقد لبناء طرق أو سدود بل تغيير في سياسات الدولة، ويذكر نوبل الاقتصاد ستيجليتز^(١) أن ٤١ شركة أسهمت بـ ١٥٠ مليون دولار للأحزاب السياسية الأمريكية في الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١ وتمتعت في المقابل بـ ٢٥ مليار دولار من التخفيضات الجمركية، وأنفقت شركات الأدوية الأمريكية ٧٥٩ مليون دولار للتأثير في إصدار ١٤٠٠ تشريع من الكونجرس في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤ كما أعطت الحكومة الأمريكية الأهمية القصوى لمصالح هذه الشركات في مفاوضات التجارة والتربس.

ومن ناحية أخرى ينخفض نسبيًا مستوى الاستثمار الأجنبي في كل من اليابان وكوريا الجنوبية ودول آسيوية أخرى التي مازالت تضع قيودًا على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات، كما أن هناك دولاً أخرى لا تتصدى للاستثمار الوافد، ولكنها تحصن أسواقها من خلال منع الاحتكار والسياسات المرتبطة به، وكذلك القواعد الوطنية التي تحد من ممارسات الاندماج والاستحواذ، ويتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية حاليًا في الصين وفي دولتين

١٩- جوزيف ستيجليتز: أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا وحائز جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ٢٠٠١، اشتهر بنقده للعولمة وللأصولية الرأسمالية.

من أمريكا اللاتينية هما البرازيل والمكسيك، ولا توجد قواعد حاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم مثل تلك المتعلقة بالتجارة أو بالأمور النقدية، ويطالب علماء الاقتصاد باتفاق دولي ينظم حركة الشركات عابرة الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر حيث إن المعايير الحالية TRIMS داخل اتفاقية الجات وميثاق شرف الشركات الدولية في الأمم المتحدة لا تكفي لتنظيم دور هذا الاستثمار في الاقتصاد الدولي، كما أن مبادرة الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار MAI التي اقترحتها إدارة الرئيس كلينتون في سبتمبر ١٩٩٥ لم تر النور نظراً للمعارضة الشديدة التي واجهتها في العالم لتجاهلها مصالح العاملين وتلوث البيئة، ولاشك أن أي اتفاق دولي يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه الأمور علاوة على موضوعات الضرائب على الاستثمار الأجنبي وتحولات الأسعار بين فروع الشركات حول العالم Transfer pricing والحوافز التي تقدمها حكومات الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي وتوازن تلك الحوافز مع التكاليف الاجتماعية بحيث لا تؤدي إلى سباق نحو القاع بين الدول، وأيضاً موضوع حوكمة هذه الشركات بحيث يحاصر الفساد الذي تمارسه والحد من سلطتها بإصدار قانون دولي للمنافسة وإنشاء هيئة دولية لمراقبة الممارسات الاحتكارية (عولمة الاحتكار) والضارة بالمنافسة.

٤

التجارة الدولية والفقراء*

اتفقت ١٨٩ دولة في سبتمبر ٢٠٠٠ على توحيد جهودها في معركة لمكافحة الفقر والامية والجوع وتدهور البيئة، وفي ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥ التقى زعماء ١٧٠ دولة بالأمم المتحدة بنيويورك بهدف تقييم الخطوات التي اتخذها المجتمع العالمي على طريق "أهداف الألفية" المنفق عليها خلال الاجتماع التاريخي لعام ٢٠٠٠ التي لم تحقق تقدماً كافياً، كما أكدت أجندة الدوحة للتنمية التي تبلورت من خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ على أهمية التركيز على اهتمامات الدول النامية فيما يخص تأثير التجارة الدولية في تخفيض نسب الفقر وفي التنمية، إلا أن معظم التوقيعات المهمة التي وضعها الوزراء في نوفمبر ٢٠٠١ بالدوحة حول الزراعة وحقوق الملكية الفكرية والصحة وأفضلية المعاملة وتسوية النزاعات حلت ومضت دون اتفاق مما يدل على حدة الصراع داخل المجتمع الدولي حول إصلاح النظام التجاري لجعله أكثر مساندة، ولتخفيض معدلات الفقر.

لقد أدركت الدول النامية منذ فترة أن تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي بهدف التوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الدولي هي عوامل أساسية لتحقيق نمو اقتصادي أعلى وبالتالي لتخفيض معدل الفقر في إطار إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن السياسات الوطنية للإصلاح الاقتصادي ولتحرير التجارة لا يمكن أن تنجح أو تعمل منفصلة عن

* كتب في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥.

المضمون العالمي الذي تحاول أن تندمج فيه وتنتقل من خلاله إلى درجات أعلى في سلسلة القيمة لمنتجاتها وخدماتها، ففي ظل الوضع الراهن تعاقب حواجز دخول السوق العالمية معظم صادرات الدول الفقيرة التي تتركز في منتجات مفروض عليها قيود عالية وخاصة في مجال الزراعة ومنتجات الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة وذلك من خلال أعلى نسب للتعريفات الجمركية في الدول المتقدمة (فوق ١٥ ٪) وأيضاً من خلال تصعيد نسب الضريبة الجمركية كلما ارتفع مستوى تصنيع تلك المنتجات مما يقلل من الطلب على الواردات المصنعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، ويحرم الدول النامية من تطوير منتجاتها والارتقاء إلى صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة، يضاف إلى تلك الإشكالية قيام الدول الغنية بإغراق الأسواق العالمية بفائض إنتاجها المدعم والمماثل لصادرات الدول النامية مما يؤدي إلى خفض الأسعار عن التكلفة الحقيقية لنفس هذا الإنتاج في الدول النامية! فالدول الصناعية الكبرى تقدم أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنوياً لدعم المنتجين الزراعيين بها وهو ما يمثل ستة أضعاف المعونة التي تقدمها لدول العالم، ولوضع هذا الرقم في إطار المقارنة فإنه يعادل الدخل السنوي لـ ١,٢ مليار من فقراء العالم الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً! والولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى هما القوي العظمى في مجال الدعم الزراعي حيث يمثل ٦٠ ٪ من إجمالي الدعم الذي تقدمه جميع الدول لموازنة الزراعة، كما أنها تربط دعم الزراعة بالمساحة المنزرعة وكم الإنتاج وليس على أساس اجتماعي كما يدعى سياسة هذه الدول في تبرير مساندة الزراعة، وعليه فإن ٧ ٪ فقط من المزارعين في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يحصلون على أكثر من ٥٠ ٪ من الدعم، وهكذا فإن مهرجان دعم أغنى المنتجين الزراعيين في الدول الغنية يتم على حساب أفقر المنتجين في الدول النامية.

ولنأخذ مثالا القطن، فلقد حصل بارونات زراعة القطن في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ على ٣,٦ مليار دولار من حكومتهم أي ما يماثل ثلاثة أضعاف المعونة المقدمة لإفريقيا في نفس العام، وبما أن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للقطن في العالم بنسبة ٤٠ ٪ من السوق العالمية فإن الدعم الحكومي للقطن الأمريكي يؤدي إلى خفض الأسعار العالمية للقطن بنسبة ٢٥ ٪، علماً بأن أقل من ١٠ ٪ فقط من المنتجين الأمريكيين للقطن يمكنهم المنافسة عالمياً دون الدعم الحكومي، وأوروبا هي الأعلى تكلفة عالمياً في إنتاج السكر ورغم ذلك فهي أكبر

مصدر عالمي في السكر الأبيض، والسبب معروف: الدعم والتعريف الجمركية، فالمزارعون في الدول الأوروبية الغنية تحاسبهم حكوماتهم على أساس ثلاثة أضعاف السعر العالمي للسكر ثم تقوم بعد ذلك بإغراق الأسواق العالمية بفائض إنتاجها الذي يبلغ ٧ ملايين طن سنويًا، وفي نفس الوقت تحمي أسواقها من واردات السكر بضرية جمركية عالية، وهكذا فإن هذه القيود والسياسات تحرم الدول النامية من استغلال عنصر هام من مزاياها النسبية في التجارة العالمية، أما إذا أخطأت دولة نامية وأرادت مثلًا تحويل منتجها من الطماطم إلى عبوات الصلصة أي تتجه إلى مستوى أعلى من القيمة المضافة فإن التعريف الجمركية عليها في الدول الغنية ستزيد بمقدار ٦٪، وفي المتوسط فإن المنتجات الزراعية المصنعة بالكامل ينطبق عليها ضعف تعريف المرحلة الأولى من التصنيع مما يخدم الهدف الخبيث في إبقاء الدول الفقيرة في فخ قطاعات اقتصادية منخفضة القيمة، ولا يقتصر الأمر على إبعاد فقراء المزارعين من الدول النامية من السوق العالمية بل إن الحصار يمتد إلى أسواقهم المحلية أيضًا من خلال إغراقها بالمنتجات الزراعية المدعمة - كما أسلفنا - وبالتالي القضاء على حافز الإنتاج الزراعي داخل أسواق الدول النامية والاعتماد الخطير على واردات الزراعة من الدول الغنية، وهنا تبرز ازدواجية لغة المفاوضات الممثلين للدول الكبرى عندما يتحدثون عن أهمية مساندة المزارع الفقير في الدول النامية بهدف مكافحة الفقر وتحقيق أهداف الألفية! وتؤكد الشواهد أن الدول النامية يمكنها أن تعظم قدراتها في مجال القطاعات الأخرى مثل الخدمات المالية والاتصالات والنقل والمقاولات من خلال كيانات مشتركة مع الشركات الأجنبية إلا أن البند الرابع من اتفاقية الجاتس^(٢٠) GATS يعتبر هذا النوع من التعاون قيدًا على التجارة الحرة، وكفاءة استدامة قطاع السياحة - الذي يمثل اليوم مصدرًا هامًا من مصادر دخل الدول النامية بالعملة الأجنبية - ستعتمد على توفير إطار تنافسي عادل على السلعة العالمية وستقتضى التعامل مع الممارسات الضارة التي تتم حاليًا بواسطة الكيانات الكبرى في الدول الغنية والمهيمنة على صناعة السياحة العالمية.

وأما حرية الدخول إلى أسواق الطاقة في العالم النامي فيجب أن يقابلها شروط نقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية من الدول الغنية إلى الدول المنتجة للطاقة وخاصة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية نظرًا لنفاد مخزونها

٢٠ - اتفاقية التجارة لتحرير الخدمات.

من البترول والغاز في المستقبل، وأيضاً المشاركة بين الشركات المحلية والعالمية والتزام الجانب الأجنبي بشروط الخدمة العامة للمستهلكين في الدول النامية، وبصفة عامة فإن مزيداً من التحرير الاقتصادي في ظل السياسات التقليدية للدول الغنية لن يأتي بأية ثمار للدول النامية، ولن يساعدها على النمو ما لم تؤخذ في الاعتبار موضوعات مثل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية داخل الدول النامية في مفاوضات التجارة العالمية.

وتعتبر أفضلية المعاملة Most Favorable Treatment من المبادئ الأساسية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن أهم موضوعات أجندة الدوحة حيث تطالب الدول النامية، وخاصة الأشد فقراً منها، بتحسين شروط دخول أسواق الدول الغنية وتذليل العقبات الإدارية المعقدة داخلها، والإعفاء من بعض الاشتراطات المجحفة لمنظمة التجارة العالمية، وتوفير المساعدات الفنية والمالية، ومن جانب آخر فلقد كان من المفترض إتمام الاتفاق العالمي حول الاستثمار في الاجتماع الوزاري بكانكون في المكسيك عام ٢٠٠٣ إلا أنه حال دون ذلك موقف المجتمع المدني العالمي المساند لقضايا الدول الفقيرة، ولقد قامت العديد من الدول النامية بالفعل برفع القيود عن الاستثمار الأجنبي في مجالات عديدة إلا أن أي اتفاق حول حرية الاستثمار الأجنبي لن يكون مجدياً بالنسبة للدول النامية من حيث التوجه للتصدير ما لم تقم الدول الغنية بتنازلات في المجالات التي سبقت الإشارة إليها، وبالتالي فإنه يجب الوصول إلى مقايضة في مفاوضات التجارة العالمية حول موضوعات الزراعة والمنسوجات وبقية القطاعات ذات الفائدة للدول النامية لإمكان تحقيق اتفاق الاستثمار مع مراعاة وضع شروط واضحة ومحددة حول حل النزاعات المرتبطة به.

ولقد أبدت الولايات المتحدة في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥ - خلال اجتماعات زيورخ للتحضير للمفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية بهونج كونج في ديسمبر ٢٠٠٥ - استعدادها لخفض الدعم الزراعي بنسبة ٦٠% على أن يقوم الاتحاد الأوروبي واليابان بتخفيض الدعم الزراعي بنسبة ٨٠%، وهذا اتجاه محمود إلا أن شواهد الماضي تظهر في كثير من الأحيان سواء في تعاون أو صراع الأغنياء أن الفقراء هم الذين يدفعون الثمن.

هل ستنتهي العولمة؟*

دفعت تداعيات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والأحوال الراهنة للاقتصاد الدولي بعض المفكرين والخبراء العالميين إلى إعلان نهاية العولمة، غير أن الشواهد تؤكد أن هناك قوى أخرى أعاقت عملية الاندماج العالمي قبل الحرب على الإرهاب وقبل النزاعات الدولية في أفغانستان والعراق وكوريا الشمالية، فلقد توقع صندوق النقد - قبل هجمات سبتمبر - تدنى نمو الاقتصاد الدولي إلى ٢,٤ ٪ فقط لعام ٢٠٠١ مقابل ٤,٧ ٪ في عام ٢٠٠٠ علاوة على انخفاض للاستثمار الخارجى المباشر قدر بـ ٤٠ ٪ بين السنتين.

إن خندقة الاقتصاد الدولي بدأت بانفجار الفقاعة التكنولوجية للاقتصاد الجديد فى ربيع ٢٠٠٠ مما أدى إلى هبوط سريع فى أسواق الأسهم حول العالم، وشهدت الولايات المتحدة انخفاضاً غير مسبوق فى الإنتاج الصناعى منذ الحرب العالمية الثانية، بينما تزامن الركود الاقتصادى لأوروبا مع اليابان، وذلك لأول مرة منذ أزمة النفط فى السبعينيات من القرن العشرين، وهدد تردى الأوضاع الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية بتكرار سيناريو أزمة شرق آسيا، ورفضت إدارة بوش معاهدات الرقابة على الأسلحة والتغير المناخى، وعلى جانب آخر من صورة ما قبل ١١ سبتمبر، تنامت الحركات المناهضة للعولمة التى تركز على التكلفة الاجتماعية الباهظة للتحول الاقتصادى وفقدان سيطرة الدول على سياسات التنمية واندثار الصناعات التقليدية وما يتبعها من تشرد العمالة وتآكل

* نشر بجريدة الأهرام فى ٢٦/٢/٢٠٠٣.

للمجتمعات المحلية، وبرزت حركة مناهضة الورش المعرقة Anti sweat shop Movement لتتصدى لسلطان ونفوذ الشركات الدولية الكبرى ولتنتقد المؤسسات الدولية في تناولها البطيء لمشكلات العولمة وهكذا أثبتت العولمة - التي تستهدف الاندماج والوحدة - أنها ليست أقل حدة في انقساماتها عن انقسامات الحرب الباردة التي حلت محلها، وأنها ظاهرة قد تنتهي مثل آخر موجة للعولمة التي انحسرت أمام الحرب العالمية الأولى. ولقد مر العالم بتجارب متعددة للعولمة تميزت بخصائص مشتركة كنمو التجارة وانتشار التقنيات والعلوم والهجرة والتفاعل الثقافي بين الأمم، ولقد أدت ثورة المواصلات (السكة الحديدية والنقل البحري) في القرن التاسع عشر وانخفاض تكاليف النقل إلى نمو سريع لحجم التبادل التجاري، ففي عام ١٩١٣ وصلت نسبة التجارة الدولية في الناتج العالمي إلى ذروة لم تتكرر إلا في السبعينيات من القرن العشرين، كما واكب ذلك نمو هائل في التدفقات الرأسمالية حول العالم بلغ ١٠ ٪ من ناتج بعض الدول وزيادة في الهجرة وبالأخص إلى الأمريكتين، أما في عصرنا هذا فإن القوى الدافعة للعولمة أتت من تكنولوجيات الحاسب الآلي والاتصالات التي خفضت تكلفة تلك الأنشطة بنحو ٩٩ ٪ عما كانت عليه في الستينيات!

هل هذا تطور مرغوب فيه؟

إن النظرية الاقتصادية تفترض أن اقتصادًا عالميًا مندمجًا سيوفر أكبر قدر من الإمكانيات لتحقيق الرخاء الإنساني، وهذا افتراض مؤسس على حرية حركة المنتجات وعوامل الإنتاج من عمالة ورأسمال، وعلى توافر الشفافية والمعلومات وعلى درجة عالية من المنافسة، وفي واقعنا الراهن فإن كثيرًا من العوائق تقف أمام تلك الشروط، كما يجب ألا يقتصر التطور على تحقيق عولمة حميدة اقتصاديًا، من حيث إنها تزيد الثروة بينما هي خبيثة اجتماعيًا من حيث مردودها على الفقر والامية والمساواة والخصوصية الثقافية، فعالم يضم اليوم ٦ مليارات نسمة يعيش ٢,٨ مليار منهم (قرابة نصف سكان العالم) بأقل من اثنين دولار يوميًا و ١,٢ مليار (١/٥ سكان العالم) بأقل من دولار واحد يوميًا!

إن الهدف في هذه المرحلة الحرجة يجب أن يتمحور حول تحديد أفضل المسارات للعولمة على المستويين العالمي والمحلي وسبل مواجهة سلبياتها

وأدوار اللاعبين من حكومات ومؤسسات دولية وشركات كبرى ومجتمعات مدنية، وتتمثل أهم التحديات في ممارسات الشركات متعددة الحدود والجنسيات التي أدت إلى نوع من السباق نحو القاع بين الدول النامية بهدف جذب الاستثمار، كما أن تنقلية هذه الشركات تعنى بالضرورة عجز الدول المضيفة في إحداث التوازن الداخلي ووضع قواعد للرفاهة العامة مثل زيادة الضرائب وحماية حقوق العاملين وذلك خوفاً من هروب الاستثمار الأجنبي، ولقد ازدادت السيطرة السياسية للاحتكارات الدولية نتيجة اندماج عالمي لا يضع قواعد للحد من هذه الهيمنة، وأتاح فتح الحدود دون ضوابط فرضاً لعمليات غسل الأموال والمضاربات على أسعار الصرف وإشعال الصراعات لتحقيق أرباح في أقاليم غنية بالموارد مثل أنجولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها، وبدلاً من تحجيم ممارسات الشركات الكبرى على ساحة العولمة فلقد جاء توافق واشنطن كمحصلة لتأثير الثروة الخاصة في أجندة العمل السياسي الأمريكي!

وتنص حزمة السياسات للاتفاق على عشرة عناصر تشمل:

- ١ - الانضباط المالي في الإنفاق الحكومي.
- ٢ - إعادة توجيه الإنفاق العام بعيداً عن الدعم.
- ٣ - تخفيض نسب الضرائب.
- ٤ - تحرير أسعار الفائدة.
- ٥ - الابتعاد عن أسعار الصرف الثابتة نحو أسعار تتحدد بواسطة السوق.
- ٦ - تحرير التجارة.
- ٧ - تحرير التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٨ - خصخصة المنشآت العامة.
- ٩ - حل قيود الأسواق.
- ١٠ - ضمان حقوق الملكية الخاصة.

وقد أقرب الولايات المتحدة هذه الحزمة في المفاوضات التجارية الدولية عام ١٩٩٩ وأكد عليها في مجالس إدارات كل من البنك الدولي وصندوق النقد، وتلقى الخطوط الرئيسية للاتفاق قبولا من حيث المبدأ إلا أن حسر دور الدولة الذي تهدف إليه حيثيات الاتفاق لا يمكن أن يكون حلاً عملياً، بل العكس هو

الصحيح، فكلما ازداد انفتاح الاقتصاد ازدادت الحاجة إلى آليات قوية للإشراف من قبل الدولة (فضائح الشركات الأمريكية في البورصة أبلغ دليل على ذلك)، كما يحتاج توافق واشنطنون إلى مراجعة جوهرية في مجالات العمالة والأسواق المالية والحد من تدفقات الأموال المضاربة بفرض ضريبة على هذا النوع من التعاملات The Tobin TAX، ولن يؤدي العدول عن توافق واشنطنون إلى تباطؤ العولمة، حيث إن سياسات "دعه يفعل دعه يمر" التي شكلت فلسفة الاتفاق ليست ركيزة للعولمة - كما يدعى البعض - بل إنها تعوق مسار العولمة وتؤدي إلى عدم استقرار النظام وتغذي المعارضة له وتحيط عملية الاندماج بسياج من الشك والرفض من قبل الشعوب، وقد انتقد جوزيف ستجلتز - الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وكبير خبراء البنك الدولي سابقاً - توافق واشنطنون بقوله إن دوجما التحرير أصبحت هدفاً في حد ذاته وليست وسيلة لتحقيق نظام مالي أفضل، وأضاف أن التركيز على تحرير الأسواق قد يكون له الأثر المعاكس كعدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وإضعاف القطاع المالي!

وعليه يتطلب إصلاح العولمة تدخلاً حكومياً في مجال حركة الأموال (التي تختلف تماماً عن حركة تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر)، حيث يأتي الخطر من تحركها الكثيف والسريع في آن واحد مما يؤدي إلى هشاشة الأسواق المالية وتذبذب الأسعار فيها بغض النظر عن عوامل الإنتاج، ونظراً لأن هذه التعاملات قصيرة الأجل وتتطلب شراء وبيع العملات فإن حركتها ستؤدي بالضرورة إلى تذبذبات حادة في أسعار الصرف، والنتيجة هي الأزمات المالية وما ينجم عنها من ديون وإفلاس للمنشآت والبنوك، وفي بداية الانهيار الآسيوي قام رئيس وزراء ماليزيا محاضر محمد بفرض قيود على حركة الأموال في البورصة مما أثار ضده حفيضة الأوساط المالية في العالم المتقدم، غير أن سياسته أثبتت قدرتها في الحفاظ على استقرار ماليزيا بعكس ما حدث لجيرانها، ولقد فرضت تشيلي ضريبة نسبتها ٣٠٪ على أرباح الأموال قصيرة الأجل في البورصة - مخالفة رأي صندوق النقد في هذا الصدد - وحافظت دون غيرها من دول أمريكا اللاتينية على استقرارها المالي والاقتصادي، واعترف جورج سورس المضارب العالمي في كتابه الأخير بخطورة حركة الأموال الساخنة على استقرار أسواق المال وأسعار الصرف وبتأثيرها السلبى في العولمة الاقتصادية.

إن عولمة أكثر استقرارًا وأكثر عدلاً تتطلب إعادة النظر في سياسات المؤسسات الدولية، فلا يمكن لأية أمة إحداث التنمية على المدى الطويل في ظل القواعد التي تفرضها المؤسسات الدولية حاليًا على دول العالم الثالث، فالولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان صارت دولاً متقدمة خلف حواجز الحماية، وشيدت شرق آسيا صناعاتها التصديرية بحماية أسواقها ومصارفها من المنافسة الأجنبية، وجميع هذه الممارسات أصبحت غير مشروعة في ظل القواعد الجديدة للتجارة الدولية، ولقد صممت منظمة التجارة العالمية لتكون الملتقى الذي تتفاوض الأمم من خلاله بمساواة على قواعد التجارة من أجل المصالح المشتركة إلا أنها صارت رهينة للدول الغنية خاصة في مجال الزراعة والدواء والخدمات المالية، ولقد قدر البنك الدولي تحويلات الدول الفقيرة إلى شركات الدول المتقدمة نتيجة قواعد الملكية الفكرية بنحو ٤ مليار دولار سنويًا والولايات المتحدة التي تضغط على الدول الأخرى لفتح أسواقها للمنتجات الزراعية خصصت دعمًا للذرة والمحاصيل الأمريكية الأخرى يصل إلى ٥٧ مليار دولار على امتداد السنوات العشر القادمة! أما صندوق النقد، فلقد أسس للوقاية من أزمات الكساد الكبرى وذلك بإقراض الدول التي تعاني الانكماش بهدف تشجيعها على نهج سياسة توسعية وزيادة الإنفاق وتخفيض أسعار الفائدة، غير أن مهمة الصندوق تحولت - بمرور الوقت - إلى النقيض تمامًا وذلك بتبني مبدأ الدواء المر للإصلاح المتمثل في سياسة انكماشية بصرف النظر عن الداء، وقد انتقد جيفري ساكس الاقتصادي العالمي سياسات الصندوق باعتبار أن ربط الأزمات لا يمكن أن يشكل إستراتيجية للتنمية!

إن الهدف الرئيسي من إنشاء الصندوق يكمن في كون الأسواق لا تعمل بكفاءة وبشكل نموذجي، غير أن صندوق النقد تحول إلى المنادى بأحادية السوق في جميع الحالات مرددًا أصوات وول ستريت ووزارة الخزانة الأمريكية، ولقد دفع ذلك ألن ملتزر من جامعة كارجي إلى الاقتراح بأن يقتصر دور الصندوق على المساعدة في الأزمات قصيرة الأجل ويبتعد عن أداء دور الإدارة الاقتصادية طويلة الأجل.

إن عولمة إيجابية تتطلب التحكم في المضاربات المالية وحماية العمال وابتكار السياسات والبرامج التي تتعامل مع الآثار السلبية، وسيعتمد استمرار

العولمة على السرعة التي ستفى بها متطلبات الأجندة الاجتماعية للمجتمع الدولي، ولقد أوضحت نشرة حديثة لمؤسسة بروكنجز أن علاج الاختلالات التي تسببها التجارة الدولية هو في قيام الفائزين بمشاركة أرباحهم مع الخاسرين كصورة من صور التعويض مؤكدة أهمية الأخذ بهذا الاقتراح بجدية كمطلب سياسى والتزام معنوى، واقترح روديك الاقتصادى بهار فارد مخططا للهجرة تقوم بمقتضاه الدول الغنية بفتح ٣ ٪ من أسواق العمل بها للهجرة المؤقتة من الدول النامية (يعود العامل إلى بلده الأسمى بعد سنوات محددة)، وأفاد بأن هذا المخطط سيولد ٢٠٠ مليار دولار سنويًا من الأجور لصالح العمالة الوافدة علاوة على انتقال التقنية والخبرة المهنية إلى الدول النامية بعد عودة المهاجرين، كما تجب متابعة ومراجعة تنفيذ خريطة الطريق التي أعدتها الأمم المتحدة لتطبيق إعلان الألفية الجديدة الذى أقره ١٤٧ رئيس دولة وحكومة محددًا لأهداف عام ٢٠١٥ المتعلقة بنسب الفقر والتعليم والبيئة والمساواة بين الجنسين.

إن الملايين التى خرجت يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ فى ٦٠٠ مدينة حول كوكب الأرض لتقف ضد الحرب تجسد عولمة أخرى فجرتها أيضا ثورة الاتصالات والمعلومات، وهى عولمة أدت إلى اندماج رؤى البشر من أجل عالم يسوده السلام والاستقرار والعدل. وبعثت برسالة مشتركة صاغتها الشعوب لإعادة النظر فى السياسات والممارسات القائمة، فدون إصلاح المسار لن تعدو العولمة إلا أن تكون نظامًا عالميًا جديدًا تفرضه الإمبراطورية الأمريكية على العالم.

العولمة بين الإصلاح أو الانهيار*

اتخذت معظم الدول النامية - منذ الثمانينيات والتسعينيات - خطوات لفتح وتحرير أسواقها وتخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بالإضافة إلى الإصلاحات المالية والنقدية والخصخصة وتحرير أسعار الصرف وأسواق المال وهي الحزمة المعروفة باسم توافق واشنطن Washington Consensus، وقد لاقت هذه الإصلاحات والتغيرات الهيكلية المصاحبة لها - المؤلمة اجتماعيًا - تشجيعًا ومساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخزانة الأمريكية متمثلة في قروض كبيرة للدول التي طبقت هذه السياسات.

غير أن تعاضم تأثير السوق العالمية خلال العقدين الماضيين صاحبه تفاوت بين الدول، فلقد كانت النسبة ٩:١ بين متوسط دخل أغنى وأفقر دولة في العالم في بداية القرن العشرين لتصل اليوم إلى أكثر من ستين ضعفًا! صحيح أن بعض الدول مثل الصين ثم الهند حققت نموًا أعلى من الدول المتقدمة إلا أنه من المقدر ألا تصل إلى مستويات المعيشة الحالية في الولايات المتحدة قبل قرن من الزمان!

وبالنسبة للدول الفقيرة المعتمدة بشكل رئيسي على صادرات المواد الأولية والموارد الطبيعية، فإنها عجزت عن تنويع صادراتها وجذب الاستثمار الأجنبي رغم الإصلاح الاقتصادي ومحاولات الانضباط المالي والنقدي وتخصيص القطاع العام، بل إنها شهدت أسعار صادراتها من المواد الأولية

* نشر بجريدة الأهرام في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣.

تهوى فى الأسواق العالمية مما أدى إلى فشل فى توفير التعليم الأساسى للأطفال والخدمات الحرجة الأخرى اللازمة لتنمية مستدامة، أما بالنسبة للاقتصادات الصاعدة Emerging Market Economies فرغم استفادتها من حركة التجارة الدولية (بعكس الدول الفقيرة) فلقد عانت كوارث الأزمات المالية، حيث أدى انفتاح الأسواق المالية إلى أزمات حادة فى المكسيك وكوريا وتايلاند وإندونيسيا وروسيا والبرازيل وتركيا وغيرها، كما أن عدم الاستقرار المالى كان أشد وطأة على الفقراء والطبقات الوسطى وبالأخص فى تركيا والأرجنتين والمكسيك التى شهدت مسلسلة مستمرًا من التضخم والتخفيض فى قيمة العملة الوطنية علاوة على هروب مكثف لأموال الأغنياء من المواطنين إلى خارج البلاد، كما أن الخصخصة وتحرير أسواق المال تمت فى غياب مؤسسات منظمة لها وقواعد مصرفية مما شجع الفساد (روسيا مثال حى على ذلك)، وهكذا فإنه فى كلتا الحالتين - الدول الفقيرة والصاعدة - فإن الفقراء والطبقات العاملة كانت الأكثر تضررًا من العولمة الاقتصادية، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة فى هذه الدول التى استخدمت كمحاولة للحفاظ على سعر صرف عملتها الوطنية قد ألحقت أضرارًا بالغة بالمنشآت الوطنية والعاملين بها ذوى الأجور المنخفضة أصلاً، وتجدر الإشارة هنا مرة أخرى إلى الصين والهند اللتين تمكنتا من تحاشي الأزمات المالية فى التسعينيات نتيجة عدم فتح أسواقهما المالية.

وبنفس القدر من عدم التكافؤ فى توزيع المخاطر فى السوق العالمية فإن الفرص بها أيضا لا تنال القسمة العادلة، فالخاسرون هم الذين لا يملكون أصلاً التدريب والتقنية والأصول المنتجة، وبالتالي فليس من المستغرب أن يذهب ٨٠ ٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول الغنية! كما أن نزف العقول من الهند - على سبيل المثال - إلى الولايات المتحدة يصل سنويًا إلى مليارى دولار! والنتيجة هى أن الدول النامية التى تجد مشقة فى تمويل ميزانية التعليم تتولى فى حقيقة الأمر دعم الدول الغنية فى المجال التعليمى!

وامتدت عوامل عدم التكافؤ فى الاقتصاد الدولى إلى البيئة وانبعاثات الغازات وبالأخص ثانى أكسيد الكربون، فلم تقم الدول الغنية بتحمل نصيبها من تكاليف التلوث الناجم عن تقدمها الصناعى، بل إنها فرضت فى هذا الشأن على الدول الفقيرة قيودًا متمثلة فى حماية الغابات والتنوع البيولوجى وهى التى كانت مصدرًا لمواردها المالية.

وتمتد إشكالية عدم التكافؤ إلى انفراد الدول الغنية بوضع وتنفيذ قواعد التجارة الدولية، فعلى سبيل المثال، قامت أمريكا وأوروبا بتقييد قطاعى الزراعة والمنسوجات وهما القادران على توليد فرص عمل هائلة بالدول الفقيرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدول الصناعية تخصص ٣٠٠ مليار دولار سنويًا لدعم المنتجين الزراعيين بها وهو ما يمثل ستة أضعاف رقم المساعدات التى تقدمها للدول النامية والفقيرة كما أن هذا الدعم الهائل للمزارعين المحليين يتجاوز دخل مليار ومائتى مليون نسمة فى العالم الذين يعيشون على أقل من دولار يوميًا! ويتضرر المزارعون فى الدول النامية بشكل مباشر من هذا الدعم سواء فى تصدير منتجاتهم الزراعية أو فى بيعها فى السوق المحلية، وتأتى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على رأس الدول الصناعية المانحة لدعم الزراعة بها حيث تصل مخصصات الدعم بها إلى ١٨٠ مليار دولار، ويتذرع الساسة فى أمريكا والاتحاد الأوروبى بأن هذا الدعم أساسى لتحقيق الأهداف الاجتماعية فى دولهم إلا أن هذا الادعاء يخفى مغالطة فاضحة حيث إن ٥٠ ٪ من قيمة الدعم تعطى لـ ٧ ٪ من المزارعين فقط الذين يمتلكون الحيازات الزراعية الكبيرة (الدعم الزراعى فى هذه الدول يتحدد على أساس الإنتاج ومساحة الأراضى)! كما أن الدول المتقدمة وضعت نصوصًا بالغة التعقيد فى المفاوضات التجارية وحل النزاعات بما يضعف الدول الفقيرة ذات القدرات القانونية المحدودة، ويجب بالتالى أن نندهش ألا تصل قضايا الإغراق الموجهة ضد المنتجين فى الدول النامية إلى أكثر من ٥٠ ٪ من النزاعات بينما نسبة صادراتهم لا تتعدى ٨ ٪ من الصادرات العالمية!

أما بالنسبة لقيود الهجرة فيكفى الإشارة إلى أنه خلال الخمس والعشرين سنة قبل الحرب العالمية الأولى تعدت تنقلية البشر ١٠ ٪ من عددهم، بينما هى فى الخمسة والعشرين سنة الأخيرة فى حدود ٢ ٪ فقط!

يجب الاعتراف إذن بأن العولمة الاقتصادية لم تتوجه إلى مشكلات الفقراء والتكافؤ بين الدول، وعليه فإذا أريد للعولمة النجاح والاستمرارية فالأمر يقتضى وضع أجندة جديدة أو معمار جديد للتنمية الاقتصادية الدولية يتضمن ثلاثة محاور رئيسية:

*** فتح أسواق الدول الغنية للدول الفقيرة وإعادة النظر في القيود المفروضة عليها.**

*** تمثيل أفضل للدول النامية في المؤسسات المالية الدولية وحوكمتها بحيث تكون خاضعة أيضا لمساءلة الدول التي تتأثر ببرامج تلك المؤسسات.**

*** برامج تحويلات من الدول الغنية في مجالات الاستثمار وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات المحلية، ففي الدول المتقدمة صناعيًا فإن برامج الحكومة لإعادة توزيع الثروة تصل في المعتاد إلى ١٠ ٪ من الناتج الإجمالي، وكذلك للاستثمار في التعليم والصحة والسكان وشبكات الضمان الاجتماعي، بينما نسبة المساعدات الخارجية للدول الفقيرة لا تصل إلى ٠,٥ ٪ (نصف الواحد في المائة) من مجموع الناتج الإجمالي للدول الغنية! وإذا ارتفعت هذه النسبة إلى ٥ ٪ فسيكون هذا سندا لتعضيد أركان العولمة الاقتصادية وإنقاذها من الانهيار.**

القسم الثالث

الإمبراطورية الأمريكية

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

سياسات القوة والسطو على العالم*

يعد المفكر الأمريكي اليهودى ناعوم تشومسكى من أشد المنتقدين للسياسات والممارسات الأمريكية والإسرائيلية، ولقد صدر أخيراً كتاب بعنوان طموحات إمبريالية Imperial ambitions.. عبارة عن حوارات أجريت مع تشومسكى فى فترة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، تقود قارئها إلى حزمة من التحليلات والاستنتاجات بالغة الأهمية حول إستراتيجية الولايات المتحدة.

حرب وقائية لا استباقية

ليست العقيدة الأمريكية هى الحرب الاستباقية Pre-emptive war كما يشاع التى قد يجوز تبريرها من خلال ميثاق الأمم المتحدة ولكنها عقيدة الحرب الوقائية Preventive war التى لا سند لها فى القانون الدولى، وهى تعنى باختصار حق الولايات المتحدة فى حكم العالم عن طريق القوة والتصدى لأى تهديد بعيد المدى سواء كان هذا التهديد مفترضاً أو ملفقاً من قبل المسئولين فى الإدارة الأمريكية، وحينئذٍ تقوم أمريكا بالقضاء على هذا التهديد المفترض قبل أن يصبح حقيقياً، وأبسط وسيلة لترسيخ هذه العقيدة الجديدة هى اختيار هدف لا حول له ولا قوة يمكن سحقه بسهولة غير أنه لفعل ذلك بمصادقية - على الأقل أمام الشعب الأمريكى - يجب أولاً بث الرعب فى نفوس الناس وتوصيف الهدف الضعيف كتهديد مخيف مسئول عن هجمات ١١ سبتمبر وعلى وشك مهاجمة أمريكا مرة أخرى، وهكذا ومن خلال إنجاز دعائى مبهز قامت واشنطن بإقناع الأمريكين

* نشر بجريدة الأهرام فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.

- دون غيرهم من شعوب الأرض - بخطر صدام حسين على وجودهم كما أوضحت استطلاعات الرأي قبل غزو العراق، وبهذا الأسلوب أصبح المعتدى هو الضحية التي تدافع عن نفسها، وتم تدشين العقيدة الجديدة وترسيخ مبادئها من خلال هدف سهل بعد غرس الخوف في نفوس المواطنين الذين تم إقناعهم بالتهديد الوهمي، وبالتالي ضمان مساندتهم لاستخدام القوة العسكرية للدفاع عن النفس ويصبح الانتقال إلى أهداف أكثر صعوبة في العالم ممكنًا في مراحل لاحقة بعد التعامل مع الهدف السهل!

العراق: حالة للاختبار

تجدر الإشارة إلى أن السبب في عدم إقدام الولايات المتحدة على غزو كوريا الشمالية هو أن الأخيرة تمتلك قوة ردع تتمثل بالدرجة الأولى - قبل السلاح النووي - في المدفعية المكثفة على مشارف المنطقة منزوعة السلاح والموجهة إلى عشرات الآلاف من القوات الأمريكية المتمركزة على الحدود بين الكوريتين، وهذه حالة مختلفة عن حالة العراق المهزوم والموضوع تحت الوصاية طوال التسعينيات، ولقد غزت الولايات المتحدة العراق وهي تدرك أن الغزو قد يصعد من حدة الإرهاب، ولكن الإرهاب لا يعنى الكثير لأمريكا على عكس تصريحات إدارتها حيث إن الهدف النهائي هو إقامة قواعد عسكرية في دولة تابعة تقع في قلب أهم منطقة لإنتاج النفط في العالم، بل إن الإدارة الأمريكية أوفدت إلى العراق جون نيجروبونتي الذي عمل سفيرًا لبلاده في الهندوراس وتمرس على تقنيات الإرهاب من خلال إشرافه على معسكرات تدريب وتسليح وتنظيم المرتزقة الذين انتقلوا من الهندوراس للهجوم على نيكارجوا.

ومما لا شك فيه فإن إدارة الاحتلال في العراق عملية باهظة التكلفة (٣٠٠ مليار دولار حتى يومنا هذا) ولا بد من تمويل يقوم بدفع فاتورة الشركات التي تتولى تدمير العراق (صناعات الأسلحة والتكنولوجيا)، والشركات الأمريكية الأخرى التي ستقوم ببناء العراق، ولا يوجد إلا الشعب العراقي والمواطن الأمريكي دافع الضرائب لتحمل هذه الأعباء، ومن هنا تأتي أهمية بيع الديمقراطية للعراقيين وغرس الرعب والخوف لدى نفوس الأمريكيين، كما أسلفنا لمساندة تكاليف الغزو المتمثلة في التدمير ثم البناء، وفي حقيقة الأمر فلا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح بعراق ديمقراطي لعدة أسباب أولها: أن

الأغلبية الشيعية ستوطد العلاقات مع إيران، وثانيها: وجود سكان شيعية في منطقة الخليج، وخاصة تلك المحيطة بآبار النفط وثالثها: لأن عراقا مستقلا سيحاول استعادة مكانته التاريخية في العالم العربي.

سيطرة وامتلاك

إن النفط محور أساسي في الإستراتيجية الأمريكية وستبقى منطقة الخليج المنتج الرئيسي للطاقة في العالم لعقود قادمة علاوة على كونها مصدراً هائلا للقوة الإستراتيجية والثراء المادي، والعراق محوري في ذلك حيث إن لديه ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم علاوة على سهولة استخراج ورخص ثمنه، وسيطرة أمريكا على العراق تعني تمكنها من تحديد مستويات وأسعار وإنتاج النفط في العالم وتقويض سياسات منظمة الأوبك، فالإستراتيجية الأمريكية لا تهدف إلى توفير النفط لأسواقها فهذا شأن لا يحتاج إلى غزو، ولكن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو السيطرة على النفط في العالم بهدف محاصرة القوتين الاقتصاديتين الأوروبية والآسيوية وبالأخص الصين، والسوابق عديدة في الطموح الأمريكي للسيطرة على الموارد فلقد استولت أمريكا على تكساس ونصف الأراضي المكسيكية منذ نحو مائة وخمسين عاماً وكان الهدف هو احتكار القطن أهم مورد في العالم الصناعي في ذلك الوقت، وبالتالي مواجهة إنجلترا التي كانت تقف حائلا أمام الطموحات الأمريكية في التوسع شمالاً إلى كندا وجنوباً إلى كوبا.

أما بالنسبة للفضاء المحيط بكوكبنا فلقد أعلنت القيادة الجوية الأمريكية أنها ستنقل من السيطرة على الفضاء الخارجي إلى امتلاكه، وامتلاك الفضاء Space Ownership يعني عدم السماح بأي منافسة في هذا المجال ويعني إقامة منصات في الفضاء تحمل أسلحة دمار شامل يمكن إطلاقها في ثوان لأي مكان في العالم، وهكذا تؤدي إستراتيجية عسكرية الفضاء إلى دفع العالم نحو حافة الهاوية والفاء الفوري دون إنذار مسبق!

بروباجندا

في عام ١٩٣٣ كتب العالم الأمريكي هارولد لاسويل Harold Lasswell - أحد مؤسسي العلوم السياسية الحديثة - مقالا بعنوان بروباجندا وكان استخدام

هذه الكلمة شائعاً في هذا الوقت قبل أن ترادف النازية فيما بعد، وتتلخص رسالة لاسويل في أنه يجب على أمريكا ألا تستسلم للدوجما الديمقراطية التي تدعى أن الناس هم الأقدر على تقرير صالحهم حيث إن النخبة هي المؤهلة فقط لذلك لكون الغالبية العظمى من الناس تتسم بالجهل والحماسة ولا تدرك أين يكمن صالحها، وبالتالي فعلى القادة إقصاء المواطن العادي من حساب الاختيار واتخاذ القرار ولا يتم ذلك في المجتمع الديمقراطي إلا من خلال آلة الدعاية البروباغندا التي تهدف إلى السيطرة على عقول الناس وتحويلهم إلى مستهلكين دون فكر وتبقيهم في حالة طفولة دائمة تاركين لقيادتهم إعادة تنظيم العالم لمصلحة أصحاب الأسهم في الشركات الأمريكية الكبرى!

ولقد دقت طبول حرب الدعاية حول العراق بعد هجمات ١١ سبتمبر مباشرة وفي مرحلة لاحقة برزت كلمة تحرير الشعب العراقي، وكلمة تحرير استخدمتها آليات الدعاية لكل القوى الإمبريالية من قبل مثل فرنسا في الجزائر والنازية عند غزو أوروبا وموسوليني في إثيوبيا والفاشية اليابانية في الصين بل إن كلمات أخرى مثل وصف المدافع عن الوطن بالإرهابي، طالما استعان بها قاموس الدعاية الإمبريالي (حزب المؤتمر الإفريقي لنلسون مانديلا، اتهم بالإرهاب في أثناء مقاومته للنظام العنصري في جنوب إفريقيا)، ولكن الضحايا لا يلتبس عليهم الأمر وهم قادرون على فهم ما يجري بشكل أفضل وأدق ممن يمسكون العصا ويشغلون آلة الدعاية فنجد أن ١٪ فقط من العراقيين يرون أن هدف الغزو هو تحرير العراق وإقامة الديمقراطية بينما ٧٠٪ يرون أن الهدف هو الاستيلاء على موارد العراق وإعادة تشكيل الشرق الأوسط وهذا ما يؤكد الواقع على الأرض، فالولايات المتحدة تقوم ببناء أكبر سفارة لها على مستوى العالم في بغداد (بمساحة الفاتيكان في روما)، وتفرض على العراق نظاماً اقتصادياً لا يمكن أن تقبله دولة ذات سيادة في العالم لأنه يبسط هيمنة كاملة للشركات الأجنبية ومن ثم تحويل هذا البلد إلى منصة ارتكاز تنطلق منها المفاهيم والممارسات في السياسة والاقتصاد والثقافة لشرق أوسط جديد.

خطورة نموذج أوروبا القديمة

لا تكتمل سياسات القوة دون السطو على العقل الأوروبي، وللولايات المتحدة مواقف متناقضة مع أوروبا فهي من جهة تريد أوروبا موحدة لتشكل سوقاً ذات

حجم كبير للشركات الأمريكية وهي من جهة أخرى قلقة من توجه سياسى أوروبى فى عكس اتجاه السياسة الأمريكية (فرنسا وألمانيا فى رفض الحرب على العراق). ولذا فلقد شجعت أمريكا الانضمام السريع لدول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبى حيث ترى أن هذه الدول أكثر قبولا للتأثير الأمريكى، وبالتالي يسهل على الولايات المتحدة تفويض مركز الاتحاد المتمثل فى فرنسا وألمانيا.

علاوة على هذا العامل السياسى فأمريكا تكن كراهية تاريخية للنظام الاجتماعى الأوروبى الخاص بنظم العمل والأجور والمزايا الاجتماعية ولا تريد استمراره لأنه خطر على النموذج الأمريكى، وبالتالي فاحتواء الاتحاد الأوروبى على دول أوروبا الشرقية ذات الأجور المنخفضة ونظم قمع العاملين بواسطة الرأسمالية الناشئة فى هذه الدول سيساعد على تفويض الأنماط الاجتماعية لأوروبا الغربية.

وعلمانية أوروبا القديمة تمثل أيضا مصدر قلق لأمريكا فلقد تم إدراج الدين فى المنظومة السياسية والحياة العامة الأمريكية بشكل مكثف منذ الانتخابات الرئاسية لجيمى كارتر ويواكب ذلك اليوم صعود اليمين السياسى المتطرف وسيطرة صناعة الدعاية على المنظومة الانتخابية من حيث دفع مرشحين ذوى عقيدة دينية قوية قادرين على حماية أمريكا من تهديدات محاور الشر فى العالم الخارجى!

إن هذا التحليل للطموحات الأمريكية يؤكد أن الرباط الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل الذى تجلى خلال الأحداث الأخيرة بمنطقتنا العربية لا يستند فقط إلى مصالح مشتركة بل يتعداها إلى أيديولوجيا واحدة فى سياسات القوة وإلى تطور تاريخى يتمثل فى خصائصه مع الغزو والسطو على الآخر.

الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية*

حقبة الهيمنة الأحادية

مع نهاية الحرب الباردة تعالت النداءات لنظام عالمي جديد، وصدرت أولها عن طريق غير حكومي من دول الجنوب وعلى رأسه جوليوس نيريري مطالباً بإقامة نظام يلبي طموحات الفقراء في العدالة والمساواة والديمقراطية على صعيد المجتمع الدولي، غير أن للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة بصفة خاصة رؤية مختلفة عبّر عنها سلفاً وبوضوح ونستون تشرشل - عند قيام النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية - وهي أن حكم العالم يجب ألا يكون في متناول الجياع لما يمثله من خطر على الحضارة، وتتمشى التوجهات التشرشلية مع عقيدة الآباء المؤسسين للديمقراطية الأمريكية التي تؤمن بأن من يملك أصول البلد عليه أن يحكمها "The people who own the country ought to govern" it" ولقد كتب ديمتري سيموس في النيويورك تايمز قرب نهاية ١٩٨٨ معدداً الفوائد التي ستتحقق للولايات المتحدة بعد حقبة الحرب الباردة وذلك من خلال إمكانية استخدام القوة العسكرية بحرية وانتهاء مساحة المناورة المسموحة لدول العالم الثالث ونقل عبء تكلفة حلف الأطنطى إلى أوروبا، وهكذا لم يتردد الرئيس بوش الأب في غزو بنما بمجرد انتهاء الحرب الباردة بسقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩، ثم في الإعلان عن نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وليست سياسات واشنطن في أفغانستان والعراق إلا بمثابة اختبار

* نشر بجريدة الأهرام في عددي ١٨ و١٩ أكتوبر ٢٠٠٣.

لهذا النظام وأهم أركانه القوة الإستراتيجية والثروة الاقتصادية للدولة الأعظم وممارسة العنف والخروج عن الشرعية إذا اقتضى الأمر، وهي السياسات التي طالما مارسها أمريكا عبر قرنين من الزمان! فلقد أقيمت أمريكا نفسها على كارثتين لا مثيل لهما في التاريخ البشرى وهما تدمير السكان الأصليين من الهنود الحمر وتخريب إفريقيا بتجارة العبيد، وهي السياسات المتسقة أيضا مع فكر آدم سميث الأب الروحي للرأسمالية الذي أكد أن النجاح الأوروبي تحقق بفضل التمكن من وسائل ثقافة العنف، والعودة لهذه المفاهيم في العصر الحديث هي التي دفعت إدارة الرئيس ريجان إلى صياغة مفهوم "الحرب على الإرهاب الدولي" كبديل عن أجندة كارتر لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهي التي دفعت أيضا مفكرا مثل صمويل هانتجتون إلى اقتراح عناصر إستراتيجية أمريكا للحقبة الجديدة على الوجه التالي:

* ضم دول أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

* تغريب Westernization أمريكا اللاتينية.

* الحد من تطوير القدرة العسكرية التقليدية للبلدان الإسلامية.

* جذب اليابان للغرب بعيدا عن الصين.

* قبول روسيا كدولة محورية للعالم الأرثوذكسى وكقوة إقليمية كبرى.

* الحفاظ على التفوق التكنولوجى والعسكرى للحضارة الغربية على الحضارات الأخرى.

هذه العناصر المختلفة لها أصول فى الفكر الأمريكى القديم والحديث على السواء المتمحور حول مفاهيم الأمن القومى والحكم والحضارة والنخبة والسوق التى نوجزها فيما يلى:

الأمن القومى

المبالغة من الخطر الخارجى على الأمن القومى لها جذور تاريخية، فلقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التهويل منه أمام الشعب الأمريكى، فبناء القوة البحرية الأمريكية جرى فى ١٨٨٠ تحت ذريعة خطورة الأساطيل

الحربية الإنجليزية والتهديد القائم على المدن الأمريكية من البرازيل وتشيلي والصين، وجرى ضم جزيرة هاواي للولايات الأمريكية كإجراء ضروري لردع هجوم إنجلترا على الموانئ الأمريكية، ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في أكتوبر ١٩٤٢ جاء بعد قيام الرئيس روزفلت بإطلاع الشعب على خريطة سرية لحكومة هتلر تستهدف المصالح الأمريكية، ووثيقة NSC ٦٨ في إبريل ١٩٥٠ التي أقرتها إدارة الرئيس ترومان تنبه الشعب الأمريكي للشر الجديد (الاتحاد السوفيتي) في مواجهة الكمال (الولايات المتحدة) داعية إلى تدمير النظام السوفيتي متمثلاً في آلة الحكومة وهيكل المجتمع، ورونالد ريجان يحذر شعبه من "الساندينيست Sandinists" الذين يقفون على بعد ساعتين من حدودنا! وتحت ستار الأمن القومي صارت الإبادة حقاً شرعياً حسب مبدأ الرئيس "مونرو" القاضي بأن الجنس الأدنى يجب أن يفسح الطريق أمام الجنس الأرقى وهو المبدأ الذي بمقتضاه تم تبرير السرعة والتوسع الهائل لمستعمرات البيض على أراضي الهنود الحمر، وفي عام ١٧٨٣ كتب جورج واشنطن: "إن التوسع التدريجي لمستعمراتنا سيجبر "الهمج" على الانسحاب" (نفس منطق شارون)، وثيودور روزفلت قال: "إن الحرب العادلة بين كل أنواع الحروب هي الحرب ضد الهمجي" مؤكداً بذلك قاعدة جنس عالمي مسيطر (مذبحة الهنود في كولورادو ١٨٦٤)، أما كسينجر فيحذر من نموذج العدوى على الأمن القومي، ومن هنا التدخل للإطاحة بسلفادور الليندي في تشيلي، فالحركات الوطنية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هي حركات متطرفة وهي خطر على أمن الولايات المتحدة حيث إن مهمة العالم الثالث يجب أن تنحصر في توفير الخدمات للأغنياء (العمالة الرخيصة/الموارد/الأسواق/ فرص الاستثمار/السياحة الرخيصة/الصفقات المالية غير الشرعية)، وعليه يتحتم "تدمير الفيروس الذي يهدد سيطرتنا على المناطق الاقتصادية الحرجة التي تؤمن حقوق واحتياجات المستثمرين الأمريكيين" - حسب قول كسينجر - وتدمير الفيروس يتطلب بناء نماذج Showcases للرأسمالية والديمقراطية في البلدان التي يتم السيطرة عليها، ولقد طنطننت الإدارة الأمريكية لذلك النموذج في جواتيمالا عام ١٩٥٤ وفي جرانادا ١٩٨٣ ومؤخرًا في أفغانستان والعراق، وعندما يصير النموذج شيئاً مختلفاً عما أعلنته الإدارة فإن آلة الدعاية الأمريكية تكون جاهزة لإلقاء اللوم على الضحية وتبرير الفشل بكونه يعود إلى "عيوب

في الذين حاولنا إنقاذهم!"

لقد صيغت إستراتيجية الأمن القومي وكلمات الغطاء للتدخل الأمريكي أثناء الحرب الباردة تحت مسمى "الاحتواء" Containment، أما الآن وقد انتهى التهديد النووي فكلمة الغطاء وفقا لرؤية المستقبل هي "التمدد" Enlargement، وقد عبر احد صانعي الاستراتيجية الامريكية عن ذلك قائلا:

"Now that the nuclear threat is gone : we move from containment to enlargment"

ولا يعنى ذلك تجنب أهمية السلاح النووي في الإستراتيجية الجديدة ولكن تغيرت مهمته حيث لم يعد ضروريا لتوفير درع للتدخل العالمى بل لاستخدامه مع الدول المارقة حسب التعبير الأمريكى، ولذلك فلقد اتجهت صناعات الدفاع نحو الأسلحة النووية غير الإستراتيجية New non strategic nuclear weapons التى ستستخدم ضد تهديدات العالم الثالث والإرهاب الدولى، وهدفها تدمير وحدات فى حجم المنشآت والمخابى تحت الأرض ولتحييد الغوغاء The Mob، وكذلك أنظمة للتسليح بهدف تحقيق الردع الاستباقى، وإستراتيجية الأمن القومى الجديدة تضع فى أولى أولوياتها نزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي دول العالم الثالث مثل إيران وكوريا الشمالية، واحتواء قدرات الهند وباكستان باستمرارية الصراع بينهما وتوازنه، أما بالنسبة للصين فإن توقيت التعامل مع قدرتها غير ملائم فى المرحلة الراهنة نظرا لاحتدام المواجهة مع العالم الإسلامى من جانب، وانتظارا لدمج الصين فى الاقتصاد العالمى وتحولها بشكل كامل إلى الرأسمالية من جانب آخر، أما دولة إسرائيل فقد ورثت نفس حقوق الولايات المتحدة من منظور الإستراتيجية الأمريكية!

حكومة العالم

إن التاريخ عادة ما يدور حول ممارسة القوة، وقد عرف ماكس وبيبر القوة بأنها فرض الإرادة على الغير، وتوصل فى تحليله إلى أن أهداف السيطرة فى تاريخ البشرية تُوارى بمقولات منمقة ومضللة، كما أن تقييم سياسات وإستراتيجيات القوة يتطلب فهما عميقا ومتسعا لتأثيرات القوة العسكرية المرتكزة على القوة الاقتصادية، ويؤكد بول كيندى فى موسوعته "صعود وسقوط القوى العظمى"

على حقيقة تاريخية عرفها أمير ميكافيللي، كما يعرفها خبراء البنتاجون وهي أن "القوة تستمد من الثروة"، ويعى المخطط الأمريكي أن هناك ثلاثة مصادر لممارسة القوة وهي القيادة، والثروة، والتنظيم، فالولايات المتحدة تستحوذ حاليًا على ما يزيد على ٤٠٪ من ثراء العالم بينما مواردها وحجم سكانها ومساحتها الجغرافية لا تؤهلها إلا لـ ١٦٪ فقط من الثروة العالمية، وهكذا يكون للاقتصاد الدور الهام في تعضيد القوة الأمريكية لحكم العالم، ولقد كانت أولوية المخطط الأمريكي في عام ١٩٤٥ هي إعادة إعمار المجتمعات الصناعية الغنية التي دمرتها الحرب، وجاء مشروع "مارشال" وبرنامج "الغذاء للسلام" The Food for Peace Program بهدف توفير الدعم الاقتصادي للقطاع الزراعي الأمريكي وتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في إرغام الشعوب على الاعتماد على الغذاء الأمريكي حسب قول مهندس هذا البرنامج السناتور هيوبرت هامفري!

ولقد هيا مشروع مارشال المسرح للاستثمار الأمريكي في أوروبا وبسط نفوذ وهيمنة الشركات عابرة القوميات على العالم، ولم تكن هذه الشركات إلا الشق الاقتصادي داخل الإطار العام السياسي الذي وضعه المخطط الأمريكي لاستكمال الهيكل التنظيمي لحكومة العالم كما وصفها في ذلك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية جيمس مورجان من BBC متمثلاً في مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة السبعة G7 والجات والهيكل الأخرى التي تخدم مصالح البنوك وشركات الاستثمار في العصر الإمبراطوري الجديد على حد قول مورجان، ففي تقرير لمنظمة الانكثاد نُشر في عام ١٩٩٣ اتضح أن الشركات عابرة القارات تسيطر على ثلث الأصول الإنتاجية في العالم، وفي الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٢ كان نصيب أكبر ٢٠٠ شركة عالمية يصل إلى ٢٦,٨٪ من الناتج الإجمالي العالمي بإيرادات تصل إلى نحو ٦ تريليونات دولار، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن ٥٠٪ من صادرات ماليزيا وسنغافورة تتم في يومنا هذا من استثمار شركات أمريكية على أرض هذه الدول!

ولقد حدد هوارد ووشتل^(٢١) نظامًا اقتصاديًا لحكم العالم من خلال معطيات

٢١- هوارد ووشتل: أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة.

تصوغها الأسواق غير المنظمة والقواعد التي تضعها وتشرف عليها البنوك والشركات عابرة القوميات، التي تسيطر أيضاً على النفط وتجارة السلاح، ولقد ارتفعت مبيعات السلاح الأمريكي من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ قبل انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١ بعد سقوطه مباشرة، علاوة على أن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة هو بمثابة العمود الفقري للصناعة التحويلية الأمريكية، ودمج اقتصاد العالم بشروط أمريكية يضمن لها احتكار المستقبل، فمكاسب شركات الدواء الأمريكية - على سبيل المثال - في حالة تطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية في العالم ستحقق لها ربحاً إضافياً يصل إلى ٦١ مليار دولار سنوياً!

ولقد عبر وولف وويتز^(٢٢) عن مشروع القرن الأمريكي الجديد بقوله: "إنه زمن القوة العسكرية لأمريكا التي لا منافس لها، وزمن الأمل الاقتصادي والنفوذ الثقافي"، هذا المشروع لحكم العالم الذي يتطلب من المنظور الإستراتيجي الأمريكي الآتي:

- السيطرة على النظام المصرفي العالمي.
- السيطرة على العملات الحرة القوية.
- السيطرة على أسواق المال العالمية.
- القدرة على التدخل العسكري الكثيف.
- السيطرة على ممرات البحار.
- الريادة في البحث والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة.
- الريادة في التعليم التقني.
- السيطرة على الاتصالات الدولية.
- السيطرة على صناعة الأسلحة المتطورة والمتقدمة تكنولوجياً.
- السيطرة على الفضاء والصناعات المرتبطة به.

يستلهم المخطط الأمريكي تصوره لحكومة العالم من تجارب التاريخ القديم، فلقد نجح الإسكندر في تغيير العالم في ظرف عشر سنوات (من ٣٣٤ إلى

٢٢ - نائب وزير الدفاع رامسفيلد ورئيس البنك الدولي السابق.

٣٢٤ قبل الميلاد) بغزو آسيا الصغرى ومصر وسوريا وبابل وبلاد الفرس وسمرقند والبنجاب وبتدمير إمبراطورية الفرس، كما أرسى الرومان مفهوم الإمبراطورية العالمية وتمكنوا من خلال التكتيك العسكرى والتماسك الاجتماعى من دحر الإغريق الذين كانوا يتفوقون عليهم فى التصنيع وفى تقنيات الزراعة وفى المعرفة وفى الأدب والفلسفة، وهكذا تمكنت روما تحت حكم الإمبراطور أغسطس من تحقيق الاستقرار والنظام والسلام لفترة طويلة فى العالم القديم Pax Romana بفضل ترويض الناس على مفهوم "حضارة واحدة تحت مظلة حكومة واحدة". وهو الحلم الإمبراطورى الذى يراود أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى Pax Americana.

حضارة عالمية

نشر ماكس ويبر فى ١٩٠٤ - ١٩٠٥ بحثًا بالغ التأثير فى الفكر الرأسمالى الغربى تحت مسمى "قيم البروتستانتى وروح الرأسمالية" The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism، وهو أول بحث من نوعه يضع أسس المؤسسات الاجتماعىة للرأسمالية الحديثة، ويوضح فيه مدى توافق الأخلاق البروتستانتية مع الحدائثة المتمثلة فى النظام الرأسمالى، ولقد حلل ويبر الثقافة الصينىة بشكل مفصل وتوصل إلى استنتاج أنه رغم مزاياها فإنها لا تضاهى الأخلاق الرأسمالية (حيث تضع الكونفوشية التاجر فى مؤخرة السلم الاجتماعى)، ولذا وبعد انهيار المعجزة الآسيوية نتيجة الأزمة المالية عام ١٩٩٧ سارعت الأدبيات الأمريكية إلى حسم الجدل نهائياً حول تفوق القيم الآسيوية، ويرى الغرب أن سبب تقدمه يعود إلى ثقافته، كما يرى أن عامل التطور الاقتصادى نحو الرأسمالية يودى إلى تغيير الثقافات، علاوة على أن المجتمعات قد تُغير من ثقافتها تحت تأثير الصدمة Major Trauma مثل تجربة الحرب العالمية الثانية بالنسبة لألمانيا واليابان التى تحولت إلى أكثر المجتمعات محبة للسلام بعد أن كانت أكثرها حباً للعسكرىة، ويعتقد الغرب - بشكل غير علنى - أن صراع الحضارات حتمى، وأن الثقافة والهوية الثقافىة هما على المستوى الأشمل هوية حضارىة ستشكل أنماط الترابط والنفور والنزاع بين المجتمعات فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن الدين يمثل الخاصية المحورية التى تشكل الحضارة.

ولقد رصد الفكر الأمريكى الحضارات القائمة الآن وهى الصينىة والهنديّة

والإسلامية والأرثوذكسية واليابانية والغربية اللاتينية في أمريكا الجنوبية والإفريقية، وقد عينت أمريكا الحضارة الإسلامية كشيطان بديل عن الشيوعية الذى يجب القضاء عليه، فالدول الإسلامية التى تتعدى المليار نسمة يتزايد سكانها بشكل كبير علاوة على أن نصف تعدادها من الشباب وهو العنصر الذى لا يتوافر حاليًا فى الغرب الذى انقلب هرم سكانه ويتحول تدريجيًا إلى "دار للعجزة"! والمسلمون الذين شكلوا ١٢,٤٪ من سكان العالم فى عام ١٩٠٠ ارتفعت نسبتهم فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٢٪ وذلك على مساحة تبلغ ٢١٪ من مساحة العالم وتتخوف أمريكا من عسكرة Militarization العالم الإسلامى، فحسب الدراسات الأمريكية تصل نسبة العسكريين إلى كل ١٠٠٠ من السكان إلى ١١,٨٪ فى المتوسط فى ٢٥ دولة إسلامية وذلك مقابل ٥,٨٪ فى المتوسط فى ٥٧ دولة مسيحية، وتظهر نفس الدراسات أن الدول الإسلامية لجأت إلى العنف فى ٥٣,٥٪ من حالات النزاع فى الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٧٩ مقابل ١١,٥٪ للمملكة المتحدة و ١٧,٩٪ للولايات المتحدة، ويزداد القلق الأمريكى من كون المنطقة العربية هى مركز الإسلام وخاصة بالنسبة للخليج العربى الذى يحتوى على أغنى مصادر النفط الذى سيظل عصب التنمية للحضارة الغربية لعدة عقود قادمة، كما يرى الأمريكان أن غياب دولة إسلامية محورية تقود العالم الإسلامى (بمفهوم أمريكى) يخلق فراغًا يُنتج أوضاعًا تهدد أمن المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، ويرون فى تركيا أكثر الدول تأهيلًا لقيادة العالم الإسلامى، أما بالنسبة لإسرائيل فإنها ستظل تلعب الدور الذى حدده لها تيودور هرتزل وهى أن تكون حصنًا للحضارة الغربية فى مواجهة بربرية الشرق، ولا تتوقع أمريكا تحالفًا ضد الغرب بين الحضارتين الإسلامية والصينية نتيجة الاختلافات الجوهرية بينهما فى الدين والثقافة والهيكل الاجتماعى والتقاليد غير أنها تدرك أيضًا أن عدوًا مشتركًا يخلق اهتمامًا مشتركًا فى عالم السياسة، وهكذا تمضى الولايات المتحدة فى تعميم النموذج الأمريكى عالميًا الذى ترى فيه أعلى السلم فى الحضارة الإنسانية.

الصفوة والسوق وصناعة الموافقة

إن الديمقراطية مستقرة بالفعل فى الولايات المتحدة ولكنها ديمقراطية دون

٢٣- جينى بيرس: أستاذة سياسات أمريكا اللاتينية ومديرة المركز العالمى للدراسات المشتركة، انصبت اهتماماتها على الديمقراطية والتنمية والمنظمات غير الهادفة للربح.

الشعب كما وصفتها جيني بيرس^(٢٣) حيث الغالبية مهمشة من النظام السياسى الذى تحتكره الصفوة، ولقد وصف روبرت لانسينج - وزير الخارجية فى عهد الرئيس ويلسون - الكم الأكبر من المواطنين بالجهلة والمتخلفين الذين يجب - للصالح العام - تركهم فى أماكنهم!

ويرى ريتشارد مورن^(٢٤) أن الديمقراطية السياسية التى تحركها الصفوة هى أفضل نظام للحكم، وعلى النخبة فرض إرادتها من أجل الصالح العالم، فالشعب يعنى فئة ضئيلة والمواطن هو فى الأساس مستهلك ومراقب وليس مشاركاً، والسياسة هى فى الواقع تفاعل بين مجموعات من المستثمرين تتنافس للسيطرة على الدولة، كما أن نادى الأغنياء لا تقتصر طموحاته على السوق الأمريكية بل يرى أهمية المجتمعات الصناعية المحورية فى نظام عالمى تسيطر عليه المنشآت الأمريكية Corporate Nexus، وهكذا إذا كانت إسرائيل جيشاً له دولة فإن أمريكا سوق لها شعب! هذه السوق الأمريكية التى توسعت عن طريق مافيا المخدرات والسلاح والفساد والمضاربة أو كما يقول ناثان ميللر^(٢٥): إن الابتزاز والفساد لعبا دوراً حيويًا فى تطوير المجتمع الأمريكى الحديث وفى إيجاد الآلة المعقدة للحكومة وقطاع الأعمال التى تقرر مسار أمورنا فى الوقت الراهن (لا غرابة إذن للفوضى والفساد والمافيا التى نشاهدها فى روسيا ودول أوروبا الشرقية وأفغانستان والعراق فى تحولها نحو النموذج الأمريكى).

ولم تلعب الثقافة أى دور منظم فى حياة المجتمع الأمريكى، وتقلص معنى الحياة بالتالى إلى الاهتمام بالشئون المادية، والليبرالية فى الولايات المتحدة من النوع الشمولى الذى يؤمن بتلاشى قوة الدولة أمام قوة السوق الكبرى كى لا يواجه التوسع الاستثمارى الاقتصادى بأية عقبات، فنظام الولايات المتحدة السياسى هو نظام للحزب الواحد ينقسم إلى جناحين يتحكم فى كل منهما قطاعات من الأعمال تتبادل المواقع، وقد حذر رجل البنوك مورجان J.P. Morgan فى شهادته أمام لجنة من الكونجرس من هدم الطبقة المرفهة، لأن ذلك يعنى هدم الحضارة، ومنذ بضع سنوات أكد مسئول كبير بشركة AT&T أن ضمان مناخ مناسب للأعمال

٢٤- ريتشارد مورن: سياسى أمريكى.

٢٥- ناثان ميللر: سياسى أمريكى.

يتطلب السيطرة على العقل العام الذي يمثل - في رأيه - الخطر الجاد الذي يواجه منشآت الأعمال، وحيث إن سماع صوت الشعب في المجتمعات الديمقراطية يمثل مشكلة للصفوة فيجب التغلب على تلك المعضلة والتأكد من أن الصوت العام يقول الكلمات التي يراد له أن يرددتها، فقناعة الصفوة الأمريكية تتلخص في عدم إمكان فرض الأفكار بالقوة وبالتالي يجب اقتلاع تهديد الفكر المضاد من جذوره لأن الفكر الحر قد يتحول إلى عمل سياسي، وإن كانت السياسة الخارجية تتشكل تحت مظلة الاحتواء Containment أو الردع الاستباقي Pre-Emptive فإن مرادفها على الصعيد المحلي هو سياسة صناعة الموافقة the Manufacture of Consent من خلال قاموس للكلام يخفي الحقيقة، فالحرب يجب أن تعنى السلام، والاعتداء يصبح دفاعاً عن النفس، والاحتلال يجب أن يعنى التحرير، واستغلال الموارد يعنى النمو الاقتصادي، والاستقرار يعنى الأمان للطبقات العليا والشركات الأمريكية في الخارج، وإن لم يكن أعداء الديمقراطية شيوعيين فهم إرهابيون، وإن كان العالم لا يتفق معنا فإن العالم بالضرورة مخطئ في ذهن المواطن الأمريكي العادي، وكل هذا القاموس تصاحبه جرعات مكثفة من الدعاية الوطنية والأغاني والأنشيد!

ويرى العالم الأسترالي ألكس كاري Alex Carey أن القرن العشرين تميز بثلاثة تطورات ذات أهمية سياسية وهي نمو الديمقراطية، ونمو سلطة الشركات الدولية، ونمو الدعاية التي تمارسها منظومة الأعمال كوسيلة لحماية سلطة الشركات ضد الديمقراطية، ولقد مكنت تكنولوجيا الاتصال من وسائل السيطرة على العقل العام، فقد وزعت غرفة التجارة الأمريكية - بعد الحرب العالمية الثانية - أكثر من مليون نسخة لمنشور يحذر من تغلغل الشيوعية في الولايات المتحدة - فاتحة الباب للمكارثية وتطهير الجامعات أثناء ما سمي في الخمسينيات بأزمة الديمقراطية، وقامت لجنة الدعاية بالغرفة في عام ١٩٤٧ بتخصيص ١٠٠ مليون دولار وجهت للإعلام الأمريكي بهدف الترويج للنظام الاقتصادي الأمريكي، ووصفت هذه الحملة بأنها مشروع رئيسي لتعليم الشعب الأمريكي الحقائق الاقتصادية، ومن خلال تحقيق في الكونجرس عام ١٩٧٨ اتضح أن قطاع الأعمال الأمريكي ينفق مليار دولار سنويًا على الدعاية بين القواعد الشعبية Grass roots Propaganda، وهكذا فالصفوة الأمريكية تخشى الديمقراطية في

الداخل كما تخشاها فى الخارج وتصمم برامج للهندسة الاجتماعية Social Engineering لهذا الغرض، وتقوم باحتكار سوق الأفكار بمعاونة العناصر المرتبطة بمصالحها من النخبة المثقفة فى الطبقات العليا والوسطى، وبالسيطرة على العقل العام من خلال الإعلام المتحالف مع الشركات الكبرى (لقد اعتبر الإرهاب فى الشرق الأوسط موضوعاً رئيسياً عام ١٩٨٥ فى استفتاء للمحررين والمذيعين الأمريكيين. قامت به وكالة الأسوشيتدبرس) وفى استطلاع للرأى العام فى التسعينيات وصل تضليل الرأى العام إلى حد أن الأمريكيين حددوا ضحايا الحرب من الفيتناميين بـ ١٠٠,٠٠٠ فقط أى ما يمثل ٥ ٪ فقط من العدد الحقيقى!..

"إن ممارسة السلطة تعتمد على الهندسة الاجتماعية التى تعضدها" والشباب يُلقن أن السلطة تكمن فى أيدى المستهلك فى ظل آليات السوق، ومن هذا المنطق تستمد السلطة الخفية للنظام القائم متمثلاً فى البنّاجون وشركات السلاح واللوبي والبيروقراطية شرعيتها، ويتحول السوق الذى من المفترض أن ينظم تلك المؤسسات إلى أداة فى أيديها لتقرير الأسعار والأرباح، كما يؤكد جالبرت J.K.Galbraith على حقيقة مهمة وهى أن هناك مغالاة فى تقدير سلطة رئيس الولايات المتحدة، لأن ممارسة سلطته لا تتبع من الإرادة الأصلية للرئيس أو معاونيه ولكن من منظمات الصفوة التى تسيطر على الحياة الأمريكية.

مراكز الفكر

تلعب مراكز الفكر أو مصانع الفكر - ما يربو على ٢٠٠٠ مركز فى الولايات المتحدة - دوراً مؤثراً فى بلورة الإستراتيجيات والسياسات الأمريكية، فهى التى تقدم الفكر الجديد لأصحاب القرار وتبنى جسور التقارب بين التيارات المختلفة، والأهم من ذلك أنها تمد الإدارة الأمريكية والكونجرس بالخبراء، فالنظام الأمريكى يتميز بخاصية فريدة يطلق عليها سياسة الباب الدوار Revolving Door أى التبادل فى المواقع بين مراكز متخذى القرار وبين الخبراء فى مراكز الفكر (على سبيل المثال: كيسنجر، جيمس بيكر، مادالين أولبرايت، جورج شولتز، برزنسكى، ريتشارد هولبروك.. إلخ)، فكل إدارة أمريكية جديدة تجلب معها فى واشنطن مئات من الموظفين لشغل المستويات الوسطى والعليا فى

الهيكل التنظيمى للحكومة، وذلك بخلاف جميع الدول الأخرى التى لا يتغير فيها شاغلو تلك الوظائف مع تغيير الحكومة.

ولقد كان لمؤسسة بروكينجز Brookings الفضل فى تطوير مشروع مارشال والسياسة الأمريكية نحو روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، والإستراتيجية طويلة المدى فى عالم ما بعد الحرب الباردة والإعداد لشكل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى وقضية الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وذلك بجانب عدد كبير من القضايا المحلية مثل شكل الموازنة الأمريكية ونظام الخدمة العامة والتأمين الاجتماعى، و قام مجلس العلاقات الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية بدراسات مكثفة حول الحرب والسلام بهدف وضع أسس وقواعد مرحلة ما بعد الحرب، وقد تنوعت موضوعات هذه الأبحاث من احتلال ألمانيا إلى إقامة نظام الأمم المتحدة، كما نشرت المجلة الشهيرة الصادرة عن المجلس Foreign Affairs بحثاً مهماً بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذ كأساس لسياسة الاحتواء التى مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال فترة الحرب الباردة، وفى عام ١٩٩٣ قامت مجلة مجلس العلاقات الخارجية بنشر مقال لصمويل هانتيجون بعنوان صدام الحضارات مازال يؤثر فى مناخ الفكر الأمريكى والعالمى حتى الآن، وهناك المراكز التى تعمل على ترويج ثلاثية التاجر والعسكرى والمبشر أى ثلاثية الثروة والقوة والدين مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation والتجمع المحافظ Conservative Caucus، وتختص حالياً مؤسسة السلام US Institute For Peace الممولة بالكامل من الحكومة الفيدرالية بإعداد برامج عن العالم الإسلامى والشرق الأوسط، ومؤسسة راند RAND الشهيرة - التى أنشئت عام ١٩٤٨ - تحصل على عقودها من البنتاجون نظراً لأن أهداف دراستها تصبو إلى حماية الأمن والمصالح الأمريكية وتحويل الأفكار إلى مناهج للتنفيذ.

ولقد برز - من خلال مراكز الفكر - مفهوم جيوبوليتكا الفوضى الذى يرى أن التدمير هو السبيل إلى الخلق (إيجابية التدمير) وأن التحدى فى الأوضاع غير المرغوب فيها هو فتح الباب أمام عدم الاستقرار - كبديل للنظام القائم - الذى سيؤدى بدوره إلى بروز نظام جديد وأنماط جديدة، وأن إدارة التغيير تتطلب دفع النظام القائم بعيداً عن الاستقرار بإيجاد الأزمات إذا اقتضى الأمر، وأن

النظام الجديد سيتولد من ثنايا العشوائية والفوضى (ألمانيا واليابان بعد الحرب - أفغانستان والعراق - الأزمة المالية عام ١٩٩٧ لدول جنوب شرق آسيا)، ويتواكب هذا المفهوم مع سيطرة آراء الاقتصادى جوزيف شومبيتر^(٢٦) على الفكر الاقتصادى والإدارى الأمريكى الذى يرى أن الابتكار وليد عملية تدمير خلاق Creative destruction وأن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطور المنتجات والخدمات فى قطاع الأعمال يخضعان لنفس فلسفة التدمير الخلاق، وهى فلسفة قانون الطبيعة التى سبق أن اعتنقتها الأيديولوجيا الأمريكية من خلال أفكار جون لوك فى دراسته عن الحكومة (١٦٨٩ - ١٦٩٠) التى أسست مفاهيم "دعه يفعل دعه يمر" Laissez Faire- Laissez Passer ومثال على ذلك قام الرئيس نيكسون بقلب النظام الاقتصادى العالمى فى أغسطس ١٩٧١ عندما أعلن سياسته الاقتصادية الجديدة التى أدت إلى تفكيك النظام العالمى القائم منذ الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز) متبعاً فى ذلك نصيحة ريتشارد دى بوف: عندما تخسر فعليك تغيير قواعد اللعبة، ونما النظام الجديد بشكل فوضوى حيث انحسرت القواعد المنظمة، وصار من الصعب على الحكومات الوطنية التحكم فى الحياة الاقتصادية داخل حدود دولها مما أعطى مزايا هائلة لقطاع الأعمال العالمى وللبنوك العالمية التى تخلصت من قواعد الإشراف على حركة رؤوس الأموال، وتوسعت سريعاً بالتالى أسواق رأس المال نتيجة انعدام التنظيم والسيطرة بجانب عوامل مساعدة أخرى مثل التدفق الهائل للبترو دولارات بعد ارتفاع أسعار البترول عقب حرب ١٩٧٣ وتيسير الإقراض من المصارف الدولية للدول الفقيرة الذى أدى إلى أزمة ديون العالم الثالث.

هذا هو التطبيق العملى لفلسفة الفوضى فى المجال الاقتصادى وللتنظيم الذى تتولاه مراكز الفكر الأمريكية لصالح مؤسسات الأعمال وأصحاب المصالح.

يقودنا تحليل الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية إلى الاستنتاجات التالية:

١ - الخريطة الأيديولوجية الأمريكية تشكلت من جذور وأصول فكرية ممتدة

٢٦- جوزيف شومبيتر: (١٨٨٣-١٩٥٠) عالم اقتصاد وسياسة مساوى - المدرسة النمساوية فى الاقتصاد عرفت بتوجهاتها اليمينية فى الاقتصاد تحت ريادة البروفيسور هايك معلم وأستاذ ملتون فريدمان ومدرسة شيكاغو- ولقد قام شومبيتر بالتدريس بهارفارد منذ عام ١٩٣٢ وحتى وفاته.

عبر تاريخ الولايات المتحدة بغض النظر عن ألوان الطيف السياسية المتمثلة في تيارات مختلفة داخل المجتمع الأمريكي.

٢ - أن التيار المحافظ الجديد والمتحالف مع اليمين الديني وانتشاره في المجتمع نتيجة حتمية في التاريخ الأمريكي، حيث يمثل الصفة الغالبة للعقيدة الأمريكية، ويفسر انحسارًا لتيارات الليبرالية والراديكالية التي لا تتفق مع طبيعة هذه العقيدة وأصولها الفكرية وجذورها التاريخية.

٣ - عناصر الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في الأمن القومي وحكم العالم والحضارة الواحدة ومصالح الصفوة ووحداية السوق مترابطة و متماسكة إلى حد كبير مما يعطى لها القوة والفاعلية.

٤ - توجد عناصر مشتركة في الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية على مستوى العالم وأصول الإستراتيجية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط وبالتالي يجب ألا يُنظر إلى العلاقة بين إسرائيل وأمريكا من منظور واحد فقط ألا وهو تأثير مصالح اللوبي اليهودي على القرار الأمريكي، حيث تلعب العناصر المشتركة دورًا مهمًا في توطيد الأيديولوجيا بين البلدين.

٥. العدو المباشر في الفكر الأمريكي ليس هو الأيديولوجيا الإسلامية في الحاضر أو الأيديولوجيا الاشتراكية في السابق، بقدر ما هي أيديولوجية الفقراء التي تهدد الأغنياء، وما صدام الحضارات إلا مبالغة فكرية أمريكية تدفع العامة إلى التصدي لها بالمطالبة بحوار للحضارات وتبعدهم بالتالي عن التصدي للإشكالية الرئيسية المتمثلة في الصراع بين أغنياء و فقراء العالم.

٦. أن التصدي للهيمنة الأحادية يتطلب معرفة متعمقة لعناصر الإستراتيجية الأمريكية وأصولها الفكرية وعدم الاستهانة بصلابتها مما سيتيح بالتالي تحفيز المجتمع المدني العالمي لمواجهتها وإحداث صحوة في الضمير العالمي، وذلك بالارتكاز على عوامل التراكم الثقافي لأوروبا والشرق، وعلى مساحة الحرية والانتشار التي تتيحها ثورة الاتصالات والمعلومات، والاعتماد على القوى الذاتية ومقاومة مؤسسات الإمبراطورية ولم شمل المضطهدين ومن يساندتهم في العالم المتقدم من خلال تجمعات دولية جديدة.

"الشركة الأمريكية" وتشكيل العقل الأمريكى*

يطلق مجازاً تعبير الشركة الأمريكية Corporate America على المنظومة المشتركة للشركات الأمريكية الكبرى التى تشكل عصب اقتصاد الولايات المتحدة وقاعدتها الرئيسية لبناء مجتمع الرفاه حسب المفاهيم التى أصابتها النخبة فى وجدان الشعب الأمريكى على امتداد قرنين من الزمان مما دفع يوماً رئيس أكبر شركة لإنتاج السيارات إلى الجهر بالقول بأن ما هو صالح لجنرال موتورز فهو صالح لأمريكا!

ويصعب الفصل بين أهداف هذه المنظومة ومجريات الأمور فى الولايات المتحدة حيث انبسط نفوذ المؤسسة الاقتصادية الأمريكية على باقى المؤسسات الأخرى السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية، والتاريخ الحديث شاهد على مدى تعبير سياسات الولايات المتحدة عن مصالح الذين يتحكمون فى الدولة، فأحداث إيران فى الخمسينيات حين تولى محمد مصدق رئاسة الوزارة، والانقلاب ضد سلفادور الليندى فى السبعينيات فى تشيلى، وأنظمة الحكم الديكتاتورية فى جمهورية الموز، وأخيراً محاولة الاطاحة بشافيز فى فنزويلا لهى دلالات قوية تمر بسرعة بذاكرة كل متابع عادى للأحداث العالمية، فالمصالح الخاصة لهذه الشركات هى بمثابة المصلحة العامة: مما جعل العمل السياسى ينحسر فى التفاعل المستمر بين مجموعات المصالح الاقتصادية التى تتنافس للسيطرة على الدولة، وتحول النظام السياسى الأمريكى إلى نظام للحزب الواحد

* نشر بجريدة الأهرام فى ١٥ مايو ٢٠٠٢.

ينقسم إلى جناحين الجمهورى والديمقراطى يسيطر على كل منهما مجموعات متغيرة من قطاع الأعمال ويشتركان فى التوجهات الرئيسية للأيدولوجيا الأمريكية وأهمها شرط إسعاد وإرضاء من يملكون البلد (المستثمرين) حيث إنه دون تحقيق ذلك سينال البؤس من باقى أفراد الشعب! وعليه فإن الخطر يكمن - بالنسبة للنظام الأمريكى القائم - فى التهديد المتمثل فى بروز بدائل أخرى من النماذج الاجتماعية لا تتمشى مع أسس هذا الفكر وبالتالي رأت الحكومات الأمريكية المتتالية فى هذه البدائل ذريعة تبرر سياسات الردع للدفاع عن النفس بما فى ذلك التدخل العسكرى فمن خلال الإطار المفهومى الراسخ والمحترم من الجميع فإن أى اعتداء يبرر بسهولة للشعب الأمريكى على أنه دفاع عن النفس واختلاف العالم مع سياسة الولايات المتحدة يعنى ببساطة أن العالم هو المخطئ!

ولقد سمح تركيز سلطة اتخاذ القرار فى أيدي القطاع الخاص - بالنسبة للدوائر المحورية للحياة الأمريكية - بتغيير مسار أى تحد رئيسى للامتيازات القائمة والقضاء عليه قبل أن يأخذ شكلاً أكثر قوة واستخدمت آليات السوق لتوجيهه وضبط الأفكار والمشاعر العامة بحيث اقتصر دور رجل الشارع على كونه مستهلكاً ومتفرجاً وليس مشاركاً، وحيث إن صوت الشعب يجب أن يسمع فى المجتمعات الديمقراطية - وذلك بخلاف النظم الشمولية التى لا يهتمها سوى طاعة المواطنين بصرف النظر عما يفكرون فيه - فلقد تمكن أصحاب المصالح الأمريكية من تجاوز هذه الإشكالية من خلال غسيل مخ مستمر يصبح فيه حديث المواطن العادى متمشياً تماماً مع مفاهيم النخبة الاقتصادية والسياسية، وهو ما عبر عنه Edwards Barrays بعملية هندسة الموافقة The Engineering of Consent فعمليات السيطرة على العقل العام الأمريكى تتم بشكل مستمر ومتكرر وتصل إلى ذروتها فى فترات الأزمات حيث يساق الشعب دائماً لتصديق مقولة أن الحرب لم تنته وأن البلاد تحارب من أجل قضية نبيلة ولا غرابة إذن أن يستخدم الرئيس الأسبق ريجان تعبير إمبراطورية الشر والرئيس بوش تعبير محور الشر للتأثير فى المواطن العادى بالفاظ ذات مسحة دينية، كما يسهم شركاء النخبة من المثقفين وقيادات الرأى فى تعبئة الرأى العام بجرعات منتظمة من البلاغة تتسم بالمغالاة للحيلولة دون تحول أى فكر مستقل إلى فعل سياسى يهدد مبادئ النخبة المسيطرة ويتطلب ذلك بالضرورة تركيزاً عالياً

للملكية في مجال الميديا، كما أن الذين يتبعون إدارة المؤسسات الإعلامية أو نوى المكانة من المعلقين والصحفيين ينتمون بحكم الوضع الاجتماعى والمالى لنفس النخبة المحظوظة ويشاركونها الامتيازات والتطلعات ويعبرون بالتالى عن مصالح الطبقة التى ينتمون (أو سينتمون) إليها دون الحاجة إلى توجيه أو وصاية فيما يقولون أو يكتبون وهكذا يخدم نموذج الدعاية فى الميديا أغراض الشركة الأمريكية والدولة ويحدد فى تقرير وتحليل الأمور بشكل يساند المزايا القائمة ويحد من الحوار والمناقشة حول المفاهيم الأساسية للنخبة.

أما السياسة الأمريكية على المستوى الدولى فتندرج تحت مبدأ الاحتواء ويرى Noam Chomsky أن هذه السياسة الخارجية هى الوجه المقابل للسياسة الداخلية فى صناعة الموافقة وأن السياستين متكاملتان ومتشابكتان حيث يلزم تعبئة المواطنين بالداخل لدفع فاتورة سياسة الاحتواء الخارجية، كما أن كل الأدلة تشير منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن الهدف الرئيسى لسياسة الاحتواء هو إعطاء الطابع الدفاعى (إذا كان أعداء الديمقراطية ليسوا من الشيوعيين فهم من الإرهابيين!) والغطاء الشرعى لمشروع أمريكا فى إدارة العالم وبناء نظام عالمى تسيطر عليه الولايات المتحدة وتتمو وتزدهر من خلاله الأعمال الأمريكية وتُشكل منظومة عالمية تؤدى مكوناتها المختلفة مهام محددة لمصلحة الشركة الأمريكية سواء كمراكز تصنيع أو كأسواق استهلاكية أو كمصادر للطاقة والمواد الخام.

وهكذا أُقيم سوق الأفكار فى الولايات المتحدة على امتداد القرن التاسع عشر والقرن العشرين بهدف نشر وترسيخ معتقدات ومبادئ الفئات العليا من المجتمع على حساب الاستقلال الفكرى والثقافى للفئات الأدنى، بحيث تُوثق الروابط بشكل متين ودائم بين مصالح الشركة الأمريكية فى الداخل والخارج وبين أيديولوجية العقل الأمريكى وهى الخاصية التى أدركها المهاجرون اليهود فى أوائل القرن العشرين واتجهوا بالتالى باستثماراتهم نحو القطاعات الحيوية للشركة الأمريكية فى ذلك الوقت خاصة صناعات الدواء والملابس الجاهزة والسينما فى هوليوود، لتمتد سيطرتهم بعد ذلك إلى العديد من القطاعات الحيوية الأخرى وعلى الأخص الإعلام.

ولا غرابة إذن أن تنتهج الحكومة والكونجرس ووسائل الإعلام بالولايات المتحدة مسارًا خاصًا في عرض الأمور الخاصة بإسرائيل، فالسيناريو متكرر على امتداد الصراع العربي الإسرائيلي، وعودة للثمانينيات من القرن العشرين - على سبيل المثال - نجد أن شيمون بيريز يحتفى به كرجل سلام أثناء زيارته لأمريكا بعد بضعة أيام فقط من عملية ضرب - بقنابل ذكية - مقر السلطة الفلسطينية في تونس التي استشهد فيها ٥٥ فلسطينيًا و ٢٠ تونسيًا، كما وصف جورج شولتز وزير الخارجية آنذاك العملية بأنها رد شرعي على الهجمات الإرهابية وسط تأييد عام لهذه المقولة، وفي استطلاع لرأي الإعلاميين من محررين ومعلقين في عام ١٩٨٥ اختارت وكالة الأسوشيتدبريس موضوع الإرهاب في الشرق الأوسط كأهم موضوعات العام! ودافعت الإدارة ووسائل الإعلام الأمريكية عن احتلال إسرائيل لجنوب لبنان لكونه حق الدفاع عن النفس، وفي نفس الوقت لم يحظ تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الإرهاب بكل صورته (١٥٢ صوتًا مؤيدًا ضد صوتين رفضًا هما الولايات المتحدة وإسرائيل) بأى اهتمام في الإعلام الأمريكي. وانصب هذا التجاهل على جميع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بقبول قرارات الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ الإرهاب، وتأكيد الرئيس ياسر عرفات على هذه المبادئ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انتقلت إلى جنيف لسماع كلمته بعد أن رفضت الولايات المتحدة إعطائه تأشيرة دخول لحضور جلسة الجمعية العامة إلى نيويورك بحجة أنه إرهابي، فإسرائيل هي على الدوام الحليف الأساسي للولايات المتحدة وبالتالي لها الصلاحية في أن تترث حق العدوان باسم الدفاع عن النفس وفي أن تشن الحرب باسم السلام (أو باسم القضاء على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر)، ونموذج الدعاية يكثف ويصعد حملته بشكل دائم في هذا الاتجاه: فالولايات المتحدة وإسرائيل تتوقان إلى السلام وتقترحان مبادرات للسلام الواحدة تلو الأخرى. أما رفض هذه المبادرات فيأتي دائمًا من الجانب العربي والفلسطيني!! ولعل آخر مسلسل في هذا السيناريو المتكرر الحملة الإعلامية حول مبادرة باراك أثناء حكم الرئيس كلينتون في ديسمبر ٢٠٠٠ وتنازلاته غير المسبوقة على حد قول المسؤولين والإعلام في أمريكا! ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن نفس الألفاظ والصور تتكرر حيث

إن احتلال جنوب لبنان أو الأراضي الفلسطينية يعتبر غزوًا لا احتلالاً، ومشاهد الانسحاب الإسرائيلي من أى موقع تطغى على مشاهد القتلى من الفلسطينيين أو اللبنانيين!.

وهكذا يؤدي تأثير "الشركة الأمريكية" إلى تغطية إعلامية لكل ما يتعلق بإسرائيل بشكل يختلف تمامًا - سواء في الشكل أو المضمون - عن أية تغطية إعلامية أخرى، بل إن الانتخابات الإسرائيلية تحظى بنفس القدر من الاهتمام والتغطية مثل الانتخابات الأمريكية نفسها وذلك بخلاف باقى حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا وآسيا!.

أود من خلال هذا العرض المختصر أن أصل بالقارئ إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: إن "الشركة الأمريكية" التى يهيمن اليهود على قطاعات مهمة منها هى التى تتحكم فى الميديا الأمريكية مستهدفة فى ذلك تشكيل عقل الأمة بما يتماشى مع أهدافها.

ثانياً: إن انحياز الإدارة والكونجرس والإعلام لوجهة النظر الإسرائيلية ليس بجديد على الساحة الأمريكية، وربما يكون الجديد هو دهشة العرب لهذا الانحياز، وكأننا نكتشف الحقيقة لأول مرة!.

ثالثاً: إن العامل الاقتصادى هو السلاح المؤثر لمساندة الحق الفلسطينى، والأهمية التى حظيت بها المبادرة السعودية فى الولايات المتحدة تعود أساساً لكون السعودية شريكاً مهماً للمصالح الاقتصادية الأمريكية، حيث إن مضمون المبادرة سبق أن طرح العديد من المرات طوال الثلاثين سنة الماضية.

رابعاً: لقد أصبح ممكناً بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التأثير فى رأى العام الأمريكى وإبراز الحقائق أمامه عن غير طريق الإعلام الأمريكى التقليدى، كما أن ازدياد فاعلية المجتمع المدنى على المستوى الدولى نتيجة لهذه الثورة ومساندته للقضايا العادلة أصبح عنصراً إيجابياً فى تشكيل رأى العام العالمى.

٤

فضيحة شركات أم أزمة نظام؟

تأثر اقتصاد العالم بأسره بالانهيار في مؤشرات أسواق المال عقب فضائح الشركات الأمريكية الكبرى والمؤسسات المالية للتمويل والتقييم والمحاسبة الضالعة أيضًا في سقوط "ثقافة الأسهم" التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي، فنسبة ٤٠٪ من حركة التجارة الدولية تتم بين ٣٥٠ شركة عابرة للقارات معظمها أمريكية أو بمساهمات أمريكية، وما يزيد على ثلث التجارة الأمريكية يتولد عن التبادل التجاري بين الشركات الأمريكية الأم وفروعها بالخارج، وأكبر خمس شركات في مجال الإلكترونيات في كوريا الجنوبية هي شركات أمريكية، ونصف صادرات دول جنوب شرق آسيا تتولاها الشركات العابرة القارات وخاصة الأمريكية؟!!

وتذكرنا سلسلة هذه الفضائح (التي لم تتوقف بعد) وما يتبعها من فقدان ثقة المستثمر بمقولة الكاتب الأمريكي ناثن ميلر عقب فضيحة ووترجيت السياسية في عهد الرئيس نيكسون بأن "الابتزاز والفساد لعبا دورًا أساسيًا في تطور المجتمع الأمريكي الحديث وفي خلق الآلة المعقدة للمصالح المتشابكة بين السلطة السياسية والبيزنس التي تحدد مجرى أمورنا"، وكان الرئيس أيزنهاور في عهده قد نبه إلى خطورة التحالف بين المؤسسة العسكرية وقطاع الأعمال الكبير على منظومة القرار الأمريكي!.

ولقد هللت أبواق الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وذهبت إلى

تمجيد هذا النموذج باعتباره الأوحـد والأخـير فـى تـاريخ البـشرية القـادر عـلى تحقـيق رفاهة الإنسان (نهاية التاريخ: لفوكوياما)! فالرأسـمالية اليابانية تتعثر نتيجة تدخل الدولة فى توجيه المسار الاقتصادى، ونموذج دول جنوب شرق آسيا واجه أزمة ١٩٩٧ بسبب عدم صلاحية الحوكمة Bad Governance ولأسباب أخرى لم تذكر عندما كانت نفس آلة الدعاية تتحدث عن المعجزة الآسيوية والنموذج الآسيوية، والنموذج الرأسمالى الأوروبى غير قادر على المنافسة والابتكار نتيجة سياسات الضمان الاجتماعى وحماية حقوق القوى العاملة!

ولقد تناسى المهللون للنظام الاقتصادى الأمريكى تدخل الدولة المستمر لمساندة قطاع الأعمال وخاصة منظومة الشركات الكبرى منذ أزمة الكساد الأعظم عام ١٩٢٩ وحتى تاريخه، ولقد نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق أعلى مستوى تاريخى من السيطرة السياسية والاقتصادية عندما كان معظم العالم المتقدم تحت الانقراض بعد الحرب العالمية الثانية، وأعطت الأولوية المطلقة لاحتواء ألمانيا واليابان داخل نظام عالمى تتحكم فيه قطاعات مالية وصناعية مرتبطة مباشرة بمصالح الشركة الأمريكية Corporate America.

كما فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأمريكى فى أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال، وفى عام ١٩٧١ وعند ظهور بوادر تنافسية من أوروبا واليابان، أعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادى العالمى القائم (نظام بريتون وودز) الذى أسس عقب الحرب العالمية الثانية والذى لعبت فيه الولايات المتحدة دور "المصرف العالمى" ولعب الدولار دور العملة العالمية الوحيدة التى تحول بسعر ثابت ٣٥ دولارًا لأونصة الذهب، ولقد كان رد نيكسون على اهتزاز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قاطعًا: "عندما تخسر عليك أن تغير من قواعد اللعبة". ولقد أدى هذا التحلل من القواعد السابقة إلى نمو عشوائى للاقتصاد الدولى، وإلى تحقيق ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم دون أية قيود، وتوسعت أسواق المال العالمية نتيجة لذلك وأيضًا نتيجة للتدفق الهائل للبترول ودولارات بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ ولبدايات ثورة الاتصالات والمعلومات التى يسرت سرعة انتقال الأموال، ولجأت المصارف العالمية المرتبطة بالمصالح الأمريكية إلى تشجيع اقتراض الدول مما أدى إلى أزمة القروض الدولية للعالم الثالث كما

هو معروف، ولقد ساهم ارتفاع سعر النفط - الذي صاحبه أيضًا ارتفاع أسعار الفحم الأمريكي واليورانيوم والمنتجات الزراعية الأمريكية - في تحقيق أرباح طائلة للشركات الأمريكية والإنجليزية العاملة في مجال الطاقة، وفي توجيه استثماراتها لاستخراج البترول من مناطق ألاسكا وبحر الشمال عالية التكلفة، وتمكنت الإدارة الأمريكية من التغلب على العجز الناجم عن فاتورة النفط المستورد عن طريق صادرات غير مسبوقه في مجال السلاح للشرق الأوسط وبناء المشروعات العملاقة في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية.

إن الأمثلة عديدة لهذا التشابك الأخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى: من برنامج "الغذاء للسلام" Food for Peace، الذي حدد السناتور هيوبرت هامفري في ذلك الوقت أهدافه بدعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة، واعتماد الآخرين على الغذاء الأمريكي من جهة أخرى، ومرورًا بخطط ريجان لإنقاذ شركة كرايسلر للسيارات وبنك كونتيننتال اللينوى وتعويض المؤسسات المالية التي تضررت من فضيحة توظيف الأموال في آخر الثمانينيات Savings & Loans Scandal وكل ذلك من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين!

كما قام الرئيس بوش الأب - عند نهاية الحرب الباردة - بإنشاء ما يسمى Center for Defense Trade لترويج بيع السلاح حول العالم، ونجح المركز في رفع مبيعات الشركات الأمريكية من السلاح من ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى قرابة ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١!.

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى مناطق اقتصادية تخدم كل منها على حدة أغراض الشركات الأمريكية (فنزويلا والمكسيك والخليج للنفط، أمريكا الوسطى والكاريبى للعمالة الرخيصة وتجميع المنتجات، الصين للاستهلاك... إلخ)، كما سعت من خلال مجموعة السبعة (ثمانية حاليًا) وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر أعطيت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي، وطلب من أكثر من ١٠٠ دولة من العالم الثالث فتح أسواقها أمام الشركات المتعددة الجنسيات والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الوطني

تحت شعار "حرية التجارة" الذي كانت له آثار مدمرة على اقتصادات الدول في أمريكا اللاتينية وهروب الأموال من روسيا التي قدرت ما بين ١٤ إلى ١٩ مليار دولار عام ١٩٩١ وحده، وعلى ازدياد حالات الفقر والاضطراب الاجتماعي في كل الدول التي أخذت بمبادئ اليمين المتطرف في أسواق المال دون قيود وبمبادئ الأصولية الاقتصادية "دعه يفعل، دعه يمر"، واللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية التي تطالب بسياسات للتجارة الحرة لم تطبق هي نفسها أيًا من هذه السياسات في جميع مراحل التطور الاقتصادي الأمريكي، كما أن كل حلفائها في الغرب والشرق لم يتبعوا أيًا من هذه التوجهات في تحقيق تقدمهم ونمو اقتصادهم، والغريب أن تقرير الأمم المتحدة الأخير - الذي يتناول تجربة ٨٠ دولة انتقلت إلى الديمقراطية - أثار العديد من التساؤلات والتعليقات حول عدم رضا الشعوب عن هذا التحول، وكان العيب هو في التطبيق الديمقراطي! في حين لم يذكر السبب الرئيسي للفشل إلا وهو السياسات الاقتصادية الليبرالية التي صاحبت التحول الديمقراطي في هذه الدول!.

إن ما يريده النظام الأمريكي في حقيقة الأمر ليست هي التجارة الحرة بل هو احتكار المستقبل لصالح منظومة "الشركة الأمريكية" في حرية دخول الأسواق واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا والاستثمار والإنتاج العالمي، فهي تطالب لشركاتها بحقوق الملكية في مجال الدواء والزراعة (البذور، المبيدات.. إلخ) التي سيدفع ثمنها الفقراء في الدول النامية متجاهلة الأرباح التي تحققها شركاتها من خلال الحصول - مجانًا - على أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعية الأخرى التي تراكت خبراتها لدى العالم النامي عبر مئات السنين، ومنتاسية أن الدول المتقدمة لم تطبق نظم براءة الاختراع في مجال الدواء إلا حديثًا (إيطاليا في عام ١٩٨٢ واليابان في عام ١٩٧٦ وألمانيا في عام ١٩٦٦) بل إن الولايات المتحدة نفسها رفضت في القرن التاسع عشر دعاوى حقوق الملكية بحجة أنها ستعوق التطور الاقتصادي!.

ولا يقتصر ارتباط الدولة في أمريكا مع الشركات الكبرى على الجانب الاقتصادي، فهناك الجانب السياسي المرئي وغير المرئي، مثل تبادل أفراد النخبة المراكز العليا (ماكنمارا وشولترز وتشيني وغيرهم) في الدولة والشركات ومثل مساندة الديكتاتوريات (سوهارتو - بينوشيه - موبوتو..) التي ارتبطت

مصالحها بالشركات الأمريكية الكبرى، وعندما قضت الديكتاتورية في جنوب كوريا على الحركة الديمقراطية في عام ١٩٨٠ بادر الرئيس كارتر - بعد أيام معدودة - بإيفاد رئيس بنك التصدير والاستيراد الأمريكي إلى سول لطمأنة العسكر على المساندة الاقتصادية الأمريكية وصرف ٦٠٠ مليون دولار كقرض عاجل! هذا علاوة على التصدي المستمر لكل الأنظمة الوطنية التي يتعارض توجهاها مع مبادئ الليبرالية للنخبة الأمريكية. وهكذا لا يمكن القبول بادعاء أن ما حدث هو حالات فردية أثرت على البورصة نتيجة حجم الشركات التي نالتهما الفضيحة، بل إنه أزمة نظام بأكمله سيطرت عليه المصالح الخاصة للشركات الكبرى (ما هو صالح لجنرال موتورز فهو صالح لأمريكا)، وبدأت تتكشف عنه العورة نتيجة مبدأ "الشفافية" الذي عضدته ثورة الاتصالات والمعلومات، التي أفادت الاقتصاد الأمريكي أقصى إفادة في التسعينيات من القرن العشرين وترتد سهامها اليوم إلى قلب النظام الأمريكي لتفضح ممارساته الاقتصادية والسياسية.

إن العالم مقبل على فترة اضطراب وعدم استقرار نتيجة العبث بمصالح الأغلبية لصالح نموذج اقتصادي لا يخدم إلا أقلية ضئيلة، وقد تفيد الحرب ضد الإرهاب في تجاوز فضيحة الشركات وتحريك الآلة الاقتصادية الأمريكية لبعض الوقت وتحقيق المزيد من الهيمنة، ولكن دون أدنى شك فإن مثل هذا النظام الذي يعالج الأزمة بأزمة لا يمكن أن يستمر!

قيم في خطر*

صدر مؤخرًا للرئيس الأسبق جيمي كارتر كتاب بعنوان قيمنا المعرضة للخطر Our endangered values يتناول فيه التحول الذي تشهده الولايات المتحدة في قيمها الأساسية وفي الخطاب العام والفلسفة السياسية وفي التزاماتها التاريخية المتعلقة بالحريات العامة ومبدأ فصل الدين عن السياسة علاوة على التأثير غير المسبوق للمصالح الخاصة في قرارات الحكومة، وتأتي أهمية هذه الشهادة ليس فقط من كون صاحبها رئيسًا سابقًا، لكن باعتباره أيضًا من النشطاء في مجال الحقوق المدنية الذين حازوا جائزة نوبل للسلام، وذلك بالإضافة إلى خبرته الممتدة كضابط في البحرية وكعضو بمجلس الشيوخ وكحاكم ولاية، وتزداد هذه الأهمية عند تعرضه لأمر السياسة والدين فهو إنجيلي شديد التدين عبر عن معتقداته الدينية الراسخة من خلال إصدارات مثل العقيدة الحية ومنابع القوة.

الأصولية في الحكومة

يعبر كارتر عن تخوفه من التوجه نحو الأصولية الدينية لدى الزعامات والقيادات الأمريكية السياسية والدينية على السواء، ومن التزاوج بين الأصولية الدينية والجناح اليميني للحزب الجمهوري الذي صار في الواقع الذراع السياسية للمحافظين المسيحيين بسماتهم التي يلخصها في كلمات ثلاث: (الجمود - الهيمنة - الإقصاء) ويصف لنا كارتر التمييز الذي يمارسه الأصوليون ضد المرأة

* نشر بجريدة الأهرام في ١٣ مايو ٢٠٠٦.

وازدراءهم للأخر والحط من قدر من يخالفهم مستنديين في ذلك الى تفسير خاطئ لبعض الفقرات في الإنجيل وفي أقوال سيدنا بولس انتزعت من سياق تفسيرها التاريخي، ولعل الجزء الذي يسترعى الانتباه في كتاب كارتر هو ما يخصه لرؤية الأصوليين ليوم القيامة حيث سيشهد ارتفاعهم إلى السماء دون غيرهم من البشر. هذا اليوم الذي لن يأتي - حسب رؤيتهم - قبل عودة اليهود إلى أرض الميعاد، ومن هذه الزاوية يحدد كارتر التحالف المرحلي بين الأصوليين واللوبي اليهودي لتحقيق الحلم الصهيوني والتوسع في المستوطنات بل أيضا الحرب في العراق.

يحذر كارتر من دعوة الأصوليين مثل "بات روبنسون" تحويل المدارس العامة إلى أكاديميات دينية ومن طلب القضاة الأصوليين إزالة الجدار الفاصل بين الكنيسة والدولة وهجومهم على النظام القضائي الليبرالي الحالي الذي يشكل في نظرهم خطراً على الديمقراطية أشد من خطر الجماعات الإرهابية ولعل أبرز تعبير عن هذا التوجه هو تهديدات زعيم الأغلبية المستقل في مجلس النواب توم ديللي Tom Delay - بفرض رقابة على المحاكم بمقولة إن الاستقلالية القضائية لا تعني السيادة القضائية، وبالفعل أصدر الكونجرس مجموعة من التشريعات تبيح له التدخل المباشر في الشؤون القضائية كما أن مجلس النواب أقر بعدم الأخذ بالقانون الدولي عند تفسير نصوص الدستور الأمريكي.

انحراف السياسة الخارجية

جون بولتون^(٣٧) - سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة - مثال حي للأصولية في الحكومة، فقد عمل منذ وجوده في الخارجية الأمريكية على تغيير التوجهات الأمريكية الراسخة منذ الحرب العالمية الثانية والتنصل من سياسات الرقابة على الأسلحة والاتفاقات الموقعة بهذا الشأن منذ عهد الرئيس أيزنهاور إلى بوش الأب بدعوى أنها قلصت من القدرة والسيادة الأمريكية دون فائدة أو عائد على الولايات المتحدة، بل إن هذا الشخص الجالس في المبنى الزجاجي للأمم المتحدة لم يتورع بأن يصفها بغير ذات القيمة إلا إذا خدمت مباشرة مصالح الولايات المتحدة، ويؤكد كارتر سيطرة المحافظين الجدد من أمثال بولتن على

٢٧ - سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة من أغسطس ٢٠٠٥ إلى ديسمبر ٢٠٠٦.

المراكز العليا في الحكومة التي تتشكل رؤيتهم حول ضرورة هيمنة أمريكا على العالم، واعتماد الحرب الاستباقية كوسيلة للوصول إلى هذا الهدف الإمبريالي، ويستند كارتر إلى الدراسة التي قدمها ديك تشيني منذ ثماني سنوات قبل توليه منصب نائب الرئيس تحت عنوان إستراتيجية للدفاع في التسعينيات التي حدد فيها العراق كهدف أولى ورئيسي لدرء الخطر عن إسرائيل، ولجعل العراق القاعدة الدائمة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ويحذر كارتر من النتائج العكسية للتوجه الإمبريالي في السياسة الخارجية وانقلاب العالم على أمريكا مستشهدًا بموجة الزعامات اليسارية التي اجتاحت أمريكا اللاتينية من تشيلي والأرجنتين في الجنوب إلى فنزويلا في الشمال علاوة على الإكوادور والبرازيل وبوليفيا، كما يرى ٣٠٪ من مواطني كوريا الجنوبية في استطلاع للرأي أجرى في إبريل ٢٠٠٥ أن الولايات المتحدة هي الخطر الأكبر الذي يهدد بلدهم وترتفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ بين طلبة الجامعات الذين يرون أن أمريكا هي المعوق الرئيسي للسلام في شبه الجزيرة الكورية، وفي استطلاعات للرأي أجريت أيضًا في الدول العربية الصديقة ظهر أن ٢٪ فقط من المصريين يؤيدون سياسات الولايات المتحدة و ٤٪ في السعودية و ١١٪ في المغرب و ١٤٪ في الإمارات و ١٥٪ في الأردن و ٢٠٪ في لبنان.

أما في مجال المساعدات الخارجية فإنها مقارنة بإجمالي الدخل القومي الأمريكي - الذي يصل إلى قرابة ١١ تريليون دولار سنويًا - لا تتعدى ١٦ سننًا لكل مائة دولار على الرغم من أن مشروع الألفية الموقع في عام ٢٠٠٠ في الأمم المتحدة يحددها بـ ٤٤ سننًا لكل مائة دولار في عام ٢٠٠٦ و ٧٠ سننًا في عام ٢٠١٥ بينما الإنفاق العسكري في الميزانيات الأمريكية وصل منذ عام ٢٠٠١ إلى ١,٧ دولار لكل مائة والمزايا الضريبية الممنوحة للأثرياء ٣,٣ دولار لكل مائة دولار.

ترويج الانتشار النووي

اعتمد اتفاق الحد من الانتشار النووي في عام ١٩٧٠ والموقع عليه من ١٨٧ دولة باستثناء إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية، ويوجد حاليا ٣٠٠٠٠ سلاح نووي في العالم ١٢٠٠٠ في الولايات المتحدة، ١٦٠٠٠ في روسيا، ٤٠٠

فى الصين، ٣٥٠ فى فرنسا، ٢٠٠ فى إسرائيل، ١٨٥ فى بريطانيا، ٤٠ فى كل من الهند وباكستان مع إمكانية تصنيع ٦ فى كوريا الشمالية التى قامت بتخصيب وقود نووى يكفى لهذا العدد، ونتيجة رفض أو التفاف الولايات المتحدة حول كل الاتفاقات الموقعة بخصوص الحد من الأسلحة النووية، التى تم التفاوض عليها خلال الخمسين سنة الماضية فإن أمريكا أصبحت اليوم - على حد قول كارتر - أول متهم فى ترويج الأسلحة النووية على مستوى العالم، كما أنهت الإدارة الحالية سياسة أمريكا التقليدية فى ظل الإدارات السابقة والمتعلقة بعدم الاستخدام الأول للسلاح النووى.

مما دفع الصين وفرنسا إلى حذو نفس النهج ولقد دفع ذلك روبرت ماكنمارا إلى القول فى عدد مجلة السياسة الخارجية مايو/يونيو ٢٠٠٥ بأن سياسة أمريكا النووية الحالية غير أخلاقية وغير قانونية وغير ضرورية عسكريًا وخطرة بشكل مخيف، ويرى كارتر أن سباق التسلح الذى تمارسه الإدارة الأمريكية هو فى حقيقة الأمر سباق مع النفس وليس مع العدو ويشجب الخطط الحالية لتطوير وتجربة أسلحة وقنابل صغيرة جديدة ضمن برنامج حرب الكواكب والمخصص له ٨٠ مليار دولار بواقع ٩ مليارات دولار سنويًا، وكذلك وجود قوات أمريكية فى ١٢٠ دولة وقواعد عسكرية فى ٦٣ دولة منها، ويذكرنا كارتر بأن صناعة السلاح فى أمريكا ودول الناتو تشكل ٨٠٪ من مبيعات الأسلحة فى السوق العالمية وبأن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة تتعدى ٤٠٠ مليار دولار سنويًا وتعادل ميزانيات الدفاع لكل دول العالم مجتمعة.

مكافحة الإرهاب لا حقوق الإنسان

يتعرض كارتر للمرسوم الوطنى لمكافحة الإرهاب وخاصة لتلك الأجزاء منه التى لا تركز على المشتبه فيهم من الإرهابيين بقدر ما تهدد الجمهور بشكل عام فالحكومة يمكنها بمقتضى المرسوم الاستيلاء على قواعد المعلومات وكل سجلات المستشفيات مثلًا وملفات المهاجرين عند قيامها بالتحقيق مع مشتبه واحد فقط، ويحق للجهاز الفيدرالى البحث فى منازل الناس وفى مقر أعمالهم بشكل سرى، كما يحق له مصادرة الملكية والحصول دون سابق إخطار على البيانات الشخصية للمواطنين بما فى ذلك تاريخهم الطبى ومقتنياتهم من الكتب

والمجلات بل من مشترياتهم العامة ويطول سرد كارتر في هذا الجزء لانتهاكات أمريكا لحقوق الإنسان في العراق وأفغانستان وجوانتانامو.

انتصار النفط على البيئة

يؤكد كارتر على انتصار أصحاب المصالح من شركات البترول المرتبطة بالإدارة الحالية في معركتهم للتنقيب عن البترول في محمية الأسكا الطبيعية بحجة استقلال أمريكا النفطى، ويرى أن أقصى ما سيوفر في هذه المنطقة لن يتعدى مليار برميل سنويًا بينما استهلاك الولايات المتحدة يصل إلى ٧ مليارات برميل سنويًا مما يفند ادعاء عدم الاعتماد على بترول الشرق الأوسط، كما يشدد على أهمية الالتزام ببروتوكول كيوتو الخاص بالتغيير المناخى وارتفاع حرارة الأرض خاصة أنه أصبح إلزامًا عالميًا بعد توقيع روسيا عليه في ١٦ فبراير ٢٠٠٥، ويرى كارتر أن أمريكا هي بالفعل أكبر ملوث للبيئة في العالم وأنها لا تحترم تعهداتها بينما إنجلترا التزمت بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاث الحرارى بنسبة ٦٠٪ خلال الأربعين سنة المقبلة وألمانيا بـ ٥٠٪ وهولندا بـ ٨٠٪.

دعم الأغنياء

في رأى كارتر أن كل قرار اتخذ فى واشنطن منذ عام ٢٠٠٠ جاء ليحايى الأثرياء على حساب عائلات الطبقة الوسطى الأمريكية فبموجب التخفيضات الضريبية التى أقرت فإن لكل دولار تخفيضًا لعائلة من الطبقة الوسطى فإن شريحة الـ ١٪ الأعلى من المواطنين تستفيد بـ ٥٤ دولارًا، ولقد زاد عدد الفقراء خلال إدارة الرئيس بوش الابن بـ ٣,٥ مليون مواطن، كما أن الحد الأدنى للأجور لم يتغير منذ ثمانى سنوات ولم يُصحح نتيجة التضخم، وظل فى حدود ٥,١٥ دولار للساعة بينما هو ٨,٦٦ فى أستراليا و٨,٨٨ دولار فى فرنسا و٩,٢ فى إنجلترا و٩,٨ فى إيطاليا، و١٢,٧٤ فى ألمانيا، ويتحمل دافعو الضرائب ١٤ مليار دولار سنويًا تذهب ٧٠٪ منها لدعم ١٠٪ فقط من كبار المزارعين.

ما بعد المحافظين الجدد*

قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ قام المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة ببلورة أجندة للسياسة الخارجية تستند إلى مفاهيم "تغيير النظم والهيمنة الحميدة والقطبية الواحدة والاستباقية".

"Regime change benevolent hegemony ، unipolarity and pre-emption"

التي صارت السمات المميزة للسياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش، وتمتد جذور هذه المفاهيم إلى الأربعينيات من القرن الماضى وحتى نهاية الحرب الباردة، وقد تمخضت عنها أربعة مبادئ رئيسية للاتجاه المحافظ الجديد Neo-Conservatism :

١- الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم وبالسياسات الداخلية للدول وأن تعبر السياسة الخارجية عن القيم الأمريكية.

٢- جواز استخدام القوة الأمريكية لتحقيق أهداف أخلاقية وأنه نظراً لضعف عملية اتخاذ القرار الجماعى على المستوى العالمى فعلى الولايات المتحدة التحرك أولاً، ثم السعى بعد ذلك للحصول على الموافقة الدولية.

٣- الشك فى قدرة القانون الدولى والمؤسسات الدولية على إيجاد حلول جادة لمشكلات الأمن فى العالم، وعدم ثقة فى كفاءة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

* كتب فى نوفمبر ٢٠٠٦.

الاستقرار العالمى، والتركيز فى المقابل على مؤسسات تضم دولاً تتشارك فى المبادئ الديمقراطية.

٤- رؤية مضادة لبرامج الهندسة الاجتماعية الطموحة.

ويمثل الاتجاه المحافظ الجديد أحد أربعة مداخل للسياسة الخارجية الأمريكية، فهناك بالإضافة إليه "المدخل الواقعى" لمدرسة كيسنجر التى لا تأخذ فى الاعتبار الطبيعة الداخلية لنظم الدول الأخرى، و"المدخل الليبرالى العالمى" الذى يتجاوز سياسات القوة ويسعى إلى نظام دولى مبنى على القانون والمؤسسات وأخيراً "الاتجاه الوطنى الأمريكى" الذى يركز على الداخل الأمريكى ويميل إلى الانعزالية.

تطور حركة المحافظين الجدد

ولقد تناول "فوكوياما" فى كتابه "ما بعد المحافظين الجدد" After the Neocons تطور حركة المحافظين الجدد ونشأتها فى منتصف الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات على يد مجموعة من المفكرين اليهود فى City College بنيويورك وتمثل هذه المجموعة الجيل الأول الذى اتسم بمواقف ضد الشيوعية والليبرالية على السواء، وبرز الجيل الثانى من خلال جريدة The Public Interest التى أسسها إيرفنج كريستول فى عام ١٩٦٥ أثناء فترة برامج الهندسة الاجتماعية الطموحة التى دعا إليها الرئيس جونسون "لمحاربة الفقر وإقامة المجتمع العظيم"، ولقد توالى نقد الجريدة لهذه البرامج مؤسسة بذلك للفكر اليمينى فى السياسة الاجتماعية لعقدى الثمانينيات والتسعينيات، ولم تتعرض الصحيفة لمسألة تغيير النظم التى تنسب إلى ليونستراوس أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو وهو يهودى ألمانى هاجر إلى الولايات المتحدة فى منتصف الثلاثينيات، ولقد تولى ألبرت وولستتر، الذى عمل بمؤسسة راند للدراسات فى الخمسينيات ثم فى التدريس بجامعة شيكاغو، إعادة تشكيل أفكار شتراوس وإسقاطها على الواقع المعاصر لتصبح منهجاً للمحافظين الجدد فى تغيير النظم السياسية، كما ركز وولستتر على قضايا الانتشار النووى والردع الممتد Extended Deterrence وأهمية قدرات الضربة الثانية فى الردع النووى وخطورة الدول النووية الناشئة على الاستقرار العالمى، واقترح التحول فى الحروب القادمة نحو أشكال من القتال تعتمد على فرق خفيفة ومتحركة وسريعة مزودة بأحدث تكنولوجيات

الاتصال والمعلومات وذلك في إطار ما سماه "الاستهداف الدقيق" Precision Targeting الذي سيقبل من الخسائر الأمريكية ويتيح فرصًا للتدخل الأمريكي في عدة مناطق من العالم، ولقد تتلمذ بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي حاليًا وغيره من المسؤولين بإدارة بوش مثل ريتشارد بيرل وخلييل زاد على يد ألبرت وولستتر، وتولى رامسفيلد تطبيق أفكاره في مجال إستراتيجية الحرب وإعادة هيكلة القوات المسلحة الأمريكية فيما يعرف الآن "بالتحول العسكري" Military Transformation. ولقد أيد المحافظون الجدد الرئيس ريجان وإدارته ذات التوجه المحافظ التقليدي في مواقفه ضد الشعوب المختلفة معهم التي أطلقوا عليها إمبراطورية الشر، كما التقوا معه في سياساته الداخلية الداعية إلى تحرير الاقتصاد، وفي التسعينيات امتد التلاقى بين المحافظين الجدد والتقليديين ليشمل دوائر أخرى مثل الثقافة والدين صدر كتاب المخاطر الحالية Present Dangers في عام ٢٠٠٠ لوليم كريستول وروبرت كاجان ليحدد أسس السياسة الخارجية الأمريكية للحزب الجمهوري وتتمحور حول التفوق العسكري والتحالفات الدولية وشبكة الصواريخ للدفاع عن الأرض الأمريكية، وأهمية تغيير النظم غير الديمقراطية والهيمنة الحميدة التي ستستخدم أمريكا قوتها خلالها لإرساء نظام عالمي ديمقراطي وسلمي، كل تلك الأسس تبلورت وبشكل محدد وتفصيلي في إستراتيجية الأمن القومي للإدارة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

إستراتيجية الأمن القومي

نشرت إدارة الرئيس بوش وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٢، ولعل أهم سمة مثيرة للجدل في الوثيقة هي المتعلقة بعقيدة التحرك الاستباقي، فلقد أكدت الوثيقة على أن الخطر الذي يهدد الأمة هو تشابك الراديكالية (التطرف الإسلامي) مع التكنولوجيا (أسلحة الدمار الشامل) وبالتالي فعلى أمريكا التحرك ضد هذا التهديد الناشئ قبل أن يتشكل، والاستباق في الحركة واتخاذ إجراءات أحادية الجانب ليست جديدة في السياسات الأمريكية ولكن ما هو غير مسبوق في وثيقة الأمن القومي لإدارة الرئيس هو اتساع مفهوم الاستباق التقليدي Pre-emptive ليشمل الحرب الوقائية Preventive، فبينما الحرب الاستباقية تعنى إجهاض عملية عسكرية وشيكة فإن الحرب الوقائية تعنى تدخلاً عسكرياً لمواجهة تهديد افتراضي بعيد المدى قبل شهور أو سنوات

من احتمال تكونه، ويستند منطق الوثيقة في ذلك على عدم جواز الفصل بين مفاهيم الحرب الاستباقية والوقائية في عصر يحتمل فيه تملك الإرهاب للسلاح النووي، وعليه فالولايات المتحدة مضطرة للتحرك داخل الدول لخلق ظروف سياسية تمنع أصلاً ظهور الإرهاب ولقد أثارت تطبيقات هذه الوثيقة في أفغانستان والعراق والشرق الأوسط سجلاً على الساحة السياسية الأمريكية، كما اعترض عدد من قيادات القوات الأمريكية على إستراتيجية الحرب لرامسفيلد وطالبوا مراراً باستقالته قبل انتخابات الكونجرس الأخيرة التي أدت إلى الإطاحة به.

السياسة الخارجية في الميزان

ينتقد فوكوياما زملاءه من الجناح اليميني في إدارة بوش لقيامهم بتطبيق مبادئ المحافظين الجدد بشكل خاطئ وذلك بتضخيم التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة من قبل الأيديولوجية الإسلامية والتركيز فقط على الاستخدام المبكر للقوة دون اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والقوة اللينة Soft Power، والاقتصار على تغيير النظم من خلال التخلص من الحكام دون خطة لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية بعد ذلك، والإخفاق في تقدير رد فعل المجتمع العالمي لسياسة الهيمنة الحميدة وتطبيق إستراتيجية فاشلة للحرب في العراق ورفض المواثيق الدولية مثل بروتوكول كيوتو ومحكمة الجرائم الدولية دون تقديم أية بدائل.

ويرى فوكوياما أن أمريكا في مفترق طرق، ويقترح سلسلة من التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية أطلق عليها مسمى Realistic Wilsonian - نسبة إلى الرئيس وودرو ويلسون - قد ترى النور بعد هزيمة الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وتتمحور حول الآتى:

١ - إن اللجوء إلى الحرب الوقائية يجب أن يكون الملاذ الأخير نظرًا لانعدام القدرة على التنبؤ طويل المدى بشكل دقيق، وعلى أمريكا استخدام القوة اللينة في المقام الأول مما يتطلب إعادة تنظيم مؤسسات هذه القوة والمتمثلة في مكتب الديمقراطية والحوكمة التابع لهيئة المعونة الأمريكية والمعهد الوطني للديمقراطية ومكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الخارجية ومبادرة المشاركة في الشرق الأوسط للتنمية السياسية والاقتصادية.. الخ.

٢ - بداية التحول في الصين عام ١٩٧٨ وفي الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦ دليل على تغيير النظم مع الوقت، والتغيير في العالم العربي يمكن أن يتم من الداخل بواسطة نخبة صغيرة ومؤسسات المجتمع المدني حيث أظهرت التجربة في العراق أن التغيير عن طريق التدخل العسكري عملية مكلفة وغير مأمونة العواقب.

٣ - الاعتماد بشكل أكبر على مؤسسات مثل حلف "الناتو" وجماعة الدول الديمقراطية التي أنشئت في وارسو عام ٢٠٠٠ وإقامة مؤسسات جديدة للنظام العالمي تعمل بجانب المنظمات الحالية وتتعامل مع التنوع في التحديات التي تواجه العالم.

٤ - العبء الأكبر في مواجهة التطرف يقع على أوروبا الغربية حيث الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين المسلمين وليس في منطقة الشرق الأوسط.

٥ - على الدول التي تتلقى المساعدات من المجتمع الدولي قبول مبدأ "المشاركة في السيادة" Shared Sovereignty كشرط لتلك المساعدات ولإضفاء الشرعية على عمل الجهات الأجنبية في إرساء أصول الحكم الصالح داخل هذه الدول.

وتبقى مجموعة من الأسئلة العالقة على الساحة الأمريكية^(٢٨): هل ستغير إدارة بوش سياستها الخارجية بعد الفشل الذي منيت به في العراق؟ وهل سيؤثر فوز الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس في ٧ نوفمبر على توجهات المحافظين الجدد؟ وهل ستشهد الانتخابات الرئاسية القادمة تحولا في الأفكار والسياسات؟ هل أمريكا بالفعل في مفترق الطرق كما يقول فوكوياما؟

إن مجموعات مهمة - عبر طيف الحياة السياسية الأمريكية - تشارك الاتجاه المحافظ الجديد في المبادئ الأساسية وإن اختلفت مع أفعال إدارة بوش وخاصة الحرب في العراق وبالتالي - وبصرف النظر عن طبيعة الأشخاص أو الحزب الذي سيتولى الإدارة في المستقبل - فإن هذه المبادئ ستبقى مؤثرة لفترة طويلة في النهج الأمريكي الخارجي وبالطبع ستتغير الأساليب والأشكال في الممارسة السياسية الميدانية أي أن التكتيك سيتبدل لتبقى الإستراتيجية كما هي.

٢٨ - فاز الديمقراطيون بالفعل وانتخب أوباما رئيسا إلا أن انتخابات نوفمبر ٢٠١٠ أعطت مرة أخرى للجمهوريين الغالبية في مجلس النواب.

براميل الحرب!

لم تدق طبول الحرب على العراق نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كما يحاول البعض تصوير الأمر، بل إن براميل النفط في مخطط الجناح اليميني للحزب الجمهوري الأمريكي - الذي أعد منذ سنوات - هي التي حددت الخيار العسكري، وعلى العكس فإن هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها المتمثلة في حرب أفغانستان أدت إلى تأجيل تنفيذ مخطط السيطرة على بترول الخليج، غير أن آلة الدعاية الأمريكية استغلت الحرب على الإرهاب لإيهام عامة مواطنيها بأن حماية الأمن في الداخل جزء لا يتجزأ من سياسة المصالح الحيوية في الخليج مما يضفي بالتالي المشروعية على أي عمل عسكري أمام أعين المواطن الأمريكي.

ولقد تقدمت إدارة بوش ونائبه ديك تشيني (وكلاهما من الرؤساء السابقين لشركات بترولية) بخطة للطاقة وذلك بعد تولى الإدارة زمام الأمور مباشرة في يناير ٢٠٠١، وتستهدف الخطة خفض مخاطر تعرض الولايات المتحدة لنقص في توريدات البترول، وبدلاً من اقتراح أساليب لترشيد الطاقة ولتشجيع البدائل بهدف خفض نسب استخدام المنتجات البترولية فإن خطة الرئيس بوش ركزت على زيادة توريدات البترول بل ذهبت إلى المطالبة بتحويل محمية طبيعية بمساحة ٢٣ مليون فدان في الاسكا إلى منطقة للتنقيب وإنتاج النفط! وفي ذات الوقت انسحبت الولايات المتحدة من "اتفاق كيوتو" بحجة الضرر على الاقتصاد الأمريكي لتكون بذلك الدولة الوحيدة المتقدمة صناعياً الراضة

* نشرت بجريدة الأهرام في مايو ٢٠٠٣.

لبروتوكول خفض نسب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المتولد من احتراق المنتجات البترولية!

والولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم حيث يفوق استهلاكها إجمالي استهلاك سبع دول صناعية مجتمعة وهي اليابان وألمانيا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكوريا الجنوبية! وتستورد أمريكا حاليًا ٥٠٪ من احتياجاتها من البترول، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وطبقًا لمتوسطات عام ٢٠٠٢ يصل استيراد الولايات المتحدة من كندا إلى ١,٩ مليون برميل يوميًا و١,٥ مليون برميل يوميًا من السعودية و١,٥ أيضًا من المكسيك و١,٤ مليون برميل يوميًا من فنزويلا و٥٩١ ألف برميل من نيجيريا و٤٦٤ ألف من بريطانيا و٤٥٦ ألفًا من العراق و٣٩١ ألفًا من النرويج و٣٢٠ ألف برميل من أنجولا ليصل إجمالي متوسط الاستيراد إلى قرابة ٩ ملايين برميل يوميًا في عام ٢٠٠٢ في حين كانت واردات النفط ٢,٢ مليون برميل في عام ١٩٦٧ بنسبة ١٩٪ من الاستهلاك و٦ ملايين برميل يوميًا عام ١٩٧٣ بنسبة ٣٦٪ من الاستهلاك المحلي، وهو ما يوضح الاتجاه التصاعدي المستمر للاستيراد في الولايات المتحدة رغم كل المحاولات لتحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة خلال فترتي رئاسة نيكسون وكارتر عقب أزمة البترول الأولى والثانية عام ١٩٧٣ و١٩٧٩ مما دفع خبراء الطاقة الأمريكيين إلى الإقرار بعدم جدوى محاولات الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

ولقد شجعت الولايات المتحدة شركات البترول على التنقيب في مناطق جغرافية خارج المنطقة العربية ودول الأوبك، وتم اكتشاف حقول في الأسكا والمكسيك وبحر الشمال، وتجدر الإشارة إلى أن دول الأوبك تنتج ٢٦ مليون برميل يوميًا من النفط (منها ١٧,٥ مليون من دول الخليج)، وتمثل حصة الأوبك ٤٠٪ من الإنتاج العالمي، كما أن الملاحظ أنه باستثناء نيجيريا وفنزويلا فإن جميع دول الأوبك الأخرى هي دول إسلامية مما قد يلقي الضوء على بعض جوانب صور الارتباط بين المصالح المادية والموضوعات المثارة على الصعيدين الإعلامي والثقافي الدوليين مثل صراع الحضارات وثقافة الديمقراطية وغيرهما.

أما الدول المنتجة خارج الأوبك فأهمها روسيا التي تنتج ٧,٣ مليون برميل يوميًا والولايات المتحدة ٥,٨ مليون برميل والصين ٣,٣٦ مليون والمكسيك ٣,١ مليون وإنجلترا ٢,٢٤ مليون برميل يوميًا، وهذه الخريطة البترولية مهمة إذا أردنا التعرف على مسار العلاقات الدولية للإدارة الأمريكية التي تضع النفط في المقام الأول من أولوياتها، فسياسة التقارب بين إدارة بوش والرئيس بوتن تقوم على معادلة تدفق البترول الروسي في الأسواق العالمية، وقبول وجود صناعة النفط الأمريكية في بحر قزوين حيث إنتاج روسيا ودول بحر قزوين يصل إلى قرابة ٩ ملايين برميل يوميًا، ومن المنتظر أن يزداد إلى مرة ونصف هذا الرقم خلال السنوات القادمة، وبالنسبة لروسيا فإن الحاجة ملحة لزيادة التصدير لعلاج مشكلاتها الاقتصادية واحتياجاتها من النقد الأجنبي، ولقد أقامت شركات شيفرون وأمكو الأمريكية مشروعات مشتركة للإنتاج في كازاخستان وأذربيجان الغنية بالنفط، وتخطط الإدارة الأمريكية لبناء خط أنابيب للبترول من حقول النفط في بحر قزوين إلى أحد الموانئ التركية على البحر الأبيض المتوسط.

كما أصبح بترول غرب إفريقيا هدفًا للشركات الأمريكية نظرًا لخصائصه (خفيف وعالي الجودة) علاوة على موقعه الجغرافي بالنسبة للولايات المتحدة، وتولى إدارة بوش اهتمامًا خاصًا للاكتشافات الحديثة في حوض الأطلنطي Atlantic Basin وهي المنطقة - تحت مياه البحر - الممتدة من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا التي تبشر باحتياطيات كبيرة جزء منها على سواحل البرازيل والأرجنتين والجزء الآخر شرق الأطلنطي على سواحل نيجيريا وأنجولا وساحل العاج وسيراليون وغينيا الاستوائية والكونغو وناميبيا والجابون وهي الدول التي تحظى حاليًا باهتمام الإدارة الأمريكية.

في إطار هذا التصور العالمي، تظل منطقة الخليج (السعودية، العراق، دول الخليج) من منظور المخطط الأمريكي المستند إلى تقارير علمية مؤكدة أولى مناطق النفط لكونها تضم أهم مخزون استراتيجي في العالم، وتشير التقارير إلى أن العراق الذي يمتلك حاليًا ١١ ٪ من الاحتياطي العالمي من البترول ستصل إلى نسبة ٢٠ ٪ من الاحتياطي العالمي عام ٢٠٢٠ بينما من المنتظر أن يقفز الاستيراد الأمريكي من النفط من ٩ ملايين إلى ٢٥ مليون برميل يوميًا في نفس عام ٢٠٢٠.

إن حسابات الحرب لم تبينَ على ما ينتج حاليًا من النفط ولكن بنيت على أساس المخزون الاستراتيجي والاحتياطات المؤكدة والاحتياجات المستقبلية للولايات المتحدة وإنجلترا اللتين تعانيان من نضوب موارد البترول وارتفاع تكلفتها، وربما تؤدي المقاومة العراقية غير المتوقعة للقوات المتحالفة إلى لجوء الولايات المتحدة إلى خيار استراتيجي بديل متمثل في الاكتفاء باحتلال "جميع" حقول البترول في منطقة الخليج وحمايتها بواسطة قواعد عسكرية تحيط بها دول مقسمة وفقيرة الموارد، وعندئذٍ سيتم صرف النظر عن دعاوى الديمقراطية والتحرير طالما تم تأمين البراميل!

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل*

أكدت مصر رفضها لأي شروط متعلقة بالمساعدات الأمريكية لمصر، وذلك ردًا على قرار الكونجرس الأمريكى بهذا الشأن، وأوضح بيان رسمي من الخارجية المصرية، أن اللوبي المرتبط بإسرائيل لعب دورًا في قرار الكونجرس، ولقد صدر منذ أشهر قليلة كتاب يحمل عنوان لوبي إسرائيل والسياسة الخارجية الأمريكية (The Israel Lobby and US foreign policy) لمؤلفيه John Mearsheimer & Stephen Walt، وهو يوثق بالأرقام والبراهين مدى تأثير جماعات المصالح المرتبطة بإسرائيل في عملية القرار السياسى فى الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس ترومان إلى يومنا هذا، مرورًا بكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة من الحزبين الجمهورى والديمقراطى.

ولكن فى البداية ما هو اللوبي الموالى لإسرائيل؟ يصف العالم السياسى الأمريكى Robert Trice اللوبي كمجموعة تضم ٧٥ منظمة مختلفة أهمها الأيباك AIPAC، والكونجرس الأمريكى اليهودى، واللجنة الأمريكية اليهودية، والمركز الدينى لإصلاح اليهودية، وأمريكيون من أجل إسرائيل الأمانة، والأصدقاء الأمريكيون لليهود، والمسيحيون الصهاينة بقيادة القس بات روبنسون والراحل جيرى فولول نوى التأثير الجماهيرى الواسع فى ملايين الأمريكيين، ويتشكل مؤتمر الرؤساء للمنظمات الأمريكية اليهودية من ٥١ من هذه التشكيلات تجتمع سنويًا على هيئة مؤتمر عام يستمر لعدة أيام، ويسعى إلى حضوره والتحدث

* نشر بجريدة الأهرام فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

إليه كبار الساسة الأمريكيين من الإدارة والكونجرس، ففي مؤتمر ٢٠٠٧ - على سبيل المثال - تحدث ديك تشيني نائب الرئيس ونانسي بلوسي رئيسة مجلس النواب، وفي مؤتمرات سابقة تناوب الرئيس بوش وكوندوليزا رايس وكولين باول الكلمة لتأكيد التزام السياسة الأمريكية بالمصالح الإسرائيلية، كما يضم اللوبي مراكز أبحاث مثل منتدى الشرق الأوسط، والمعهد اليهودي لشئون الأمن ومعهد واشنطن للسياسة المتوسطة وجريدة إلى الأمام *Forward*، وتعتبر أيباك - ذات الجذور الصهيونية - أقوى هذه المنظمات على الإطلاق حيث ارتفعت ميزانيتها السنوية من ٣٠٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٣ إلى قرابة ٦٠ مليون دولار حالياً، ويصعب على أي مرشح أمريكي للكونجرس أن ينجح في الانتخابات دون مساندة الأيباك.

وعلاوة على المساهمات المالية الضخمة المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها أيباك لمرشحي الكونجرس بمجلسيه - الشيوخ والنواب - فإنها قد حققت - في انتخابات ٢٠٠٦ - فوزاً بدخول أكبر عدد من اليهود في تاريخ الكونجرس المعروفين بتأييدهم المطلق للسياسة الإسرائيلية وعلى رأسهم السناتور جوزيف ليبرمان وجيرو لدنادلر وكلاارك شومر وهنري ووكسمان وروبرت وكسلر وجاري اكرمان وتوم لانتوس - رئيس لجنة الشئون الخارجية الحالي - وجميعهم من الحزب الديمقراطي صاحب الأغلبية حالياً في الكونجرس.

وكما تلاقت أفكار اللوبي اليمينية مع رؤية المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية من أمثال بول وولفويتز (وكيل وزارة الدفاع ورئيس البنك الدولي السابق) وجون بولتون (مندوب أمريكا السابق في الأمم المتحدة) وريتشارد بيرل، تلاقت أيضاً تلك الرؤية في الصحافة الأمريكية مع صحفيين عديدين مثل وليم كريستول ودافيد بروكس وكتاب الأعمدة في وول استريت جورنال ونيويورك صن والواشنطن بوسست، وفي العالم الأكاديمي ومراكز الأبحاث مع مثل معهد هادسون ومركز السياسة الأمنية، وفي الواقع فإن كل المحافظين الجدد دون استثناء موالون لإسرائيل!

ولا عجب إذن أن تصل مجمل المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل حتى ٢٠٠٥ إلى ١٥٤ مليار دولار (بأسعار ٢٠٠٥) معظمها منح مباشرة، وذلك

غير أشكال أخرى من المساعدات لا تدخل ضمن ميزانية المساعدات الخارجية للولايات المتحدة، ولقد كان متوسط المساعدات ٦٣ مليون دولار سنويًا في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٥ (٩٥٪ منها اقتصادية) وارتفع المتوسط إلى ١٠٢ مليون دولار سنويًا في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ لتقفز إلى ٦٣٤ مليون دولار في عام ١٩٧١ (٨٥٪ منها عسكرية) ولخمس أضعاف هذا الرقم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولتصبح إسرائيل منذ عام ١٩٧٦ وحتى يومنا هذا أكبر متلق للمساعدات الأمريكية في العالم.

وتحصل إسرائيل الآن - أي في عام ٢٠٠٧ - على ٣ مليارات دولار سنويًا تمثل سدس ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية (يرتفع الرقم إلى ٣,٤ مليار إذا أضيفت إليه ما تحصل عليه إسرائيل خارج الميزانية) وبمعدل ٥٠٠ دولار سنويًا لكل مواطن إسرائيلي مقابل ٢٠ دولارًا للفرد في مصر من المساعدات الأمريكية و ٥ دولارات للفرد سنويًا في باكستان، ولقد اتفقت أمريكا وإسرائيل عام ١٩٩٧ على خفض المعونة الاقتصادية وبالفعل أصدر الكونجرس قراراً بخفض المعونة بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنويًا اعتبارًا من ميزانية ١٩٩٩ وقد تم تعويض ذلك بضمانات سخية مقدمة من الولايات المتحدة لتمكين إسرائيل من الاقتراض من البنوك التجارية بشروط ميسرة وبالفعل أقرت واشنطن ضمانًا في عام ٢٠٠٣ بـ ٩ مليارات دولار لمساعدة إسرائيل في الإعداد للحرب على العراق، وللتعويض عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة انتفاضة الأقصى، وقد سبق لإسرائيل في أوائل التسعينيات أن طلبت وحصلت بالفعل على ضمان بـ ١٠ مليارات دولار من الحكومة الأمريكية لبناء المستوطنات الخاصة بالمهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق، علمًا بأن أمريكا هي التي تتحمل تكلفة هذه الضمانات، وقد أقرت أمريكا منذ عام ١٩٩١ بالسماح لإسرائيل بشراء الفائض من المعدات العسكرية الأمريكية بمقدار ٧٠٠ مليون دولار، كما سمحت باستخدام ربع المساعدات العسكرية لدعم اقتصادات الصناعة الحربية الإسرائيلية، كما أقر الكونجرس في عام ٢٠٠٦ زيادة مخزون المعدات الحربية الأمريكية على أرض إسرائيل من ١٠٠ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون في عام ٢٠٠٨ (استخدم جزء من هذا المخزون في الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦)،

علاوة على ذلك فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم المستثناة من الإشراف الأمريكي على أوجه إنفاق المساعدات الخارجية!

وبالإضافة إلى تلك المساعدات فإن إسرائيل تحصل - من خلال تأثير اللوبي - على قرابة مليارى دولار سنويًا من الأفراد والهيئات الخاصة، نصفها منح نقدية والنصف الآخر لشراء سندات دولة إسرائيل ولقد اعترف شيمون بيريز - في مذكراته - بأن التبرعات الخاصة هي التي ساعدت إسرائيل على تطوير برنامجها النووي فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى.

إن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يضع إسرائيل فى المركز الثالث والعشرين بعد ألمانيا مباشرة وذلك بدخل للفرد ٢٥٨٦٤ دولارًا سنويًا، وفى المركز الثالث إذا أخذ فى الاعتبار معادل القوة الشرائية PPP لتتقدم إسرائيل فى ذلك على الولايات المتحدة نفسها، فكيف تحصل الدولة الأكثر رفاهة على مساعدات اقتصادية أكبر من دولة أقل منها؟ هذا هو سر تأثير اللوبي المرتبط بإسرائيل الذى أشار إليه المتحدث الحكومى المصرى والذى تناوله تفصيلا الكتاب المهم المذكور فى صدر هذا المقال.

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

القسم الرابع

أجندة وطنية

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

التنمية المصرية والتطورات العالمية*

اعتمدت سياستنا الاقتصادية - إلى حد كبير - على المفاهيم التي سادت العالم في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي من حيث إصدار التشريعات لتحسين مناخ الأعمال وتحرير التجارة في المنتجات والخدمات وحرية انتقال الأموال والخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي بهدف ربط الاقتصاد المصري بالأسواق العالمية وزيادة إنتاجيته، ولقد تميز تطبيق هذه السياسات بالتأني والحذر نظرًا لإشكالية التوفيق بين تحرير الأسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودى الدخل من جانب آخر. وهى الإشكالية المتمثلة فى إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، إلا أنه ونتيجة لتأثيرات عوامل خارجية ومحلية لم نبلغ الأهداف المرجوة فى كفاءة أداء الأسواق (المنافسة والإنتاجية) وفى فعالية قواعد العدل الاجتماعى (الخدمات العامة والفجوة بين الدخول) وفى نفس الوقت فلقد غيرت تجارب دول العالم النامى والأزمات الطاحنة التى مرت بها من قاعدة المفاهيم التى سيطرت على الفكر الاقتصادى فى حقبة التسعينيات التى أثبتت فشلها، بل خطورتها على مسار التنمية، ويتطلب ذلك بالتالى مراجعة شاملة لإستراتيجيتنا وسياستنا الاقتصادية فالسياسات الاقتصادية ليست هى مجموعة من الثوابت التى تُطبق فى كل الأحوال بل هى تتحرك ديناميكياً بناء على طرق للتفكير تتيح لنا تشكيل أجوبة جديدة لمشكلات عالم متغير بإيقاع سريع، كما أنه لا توجد قوالب أو نماذج جاهزة لسياسات التنمية فلا يمكن مثلاً اتباع نموذج دول شرق

* نشر بجريدة الأهرام فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

آسيا في إستراتيجيتها الأولية ذات التوجه التصديري لأنها تمت في ظل أشكال للتبادل التجاري العالمي في الستينيات مختلفة تمامًا، أو اتباع نموذجي الصين والهند حاليًا اللتين تختلفان عن مصر في خصائصهما الاجتماعية والسكانية والثقافية ولا تعنى هذه المراجعة أيضًا العودة إلى سياسات الانغلاق فلا يجدى لنا أن نعزل أنفسنا عن الاقتصاد العالمي وعلينا أن نواجه التحدي المتمثل في إحداث التوازن الدقيق والذكي بين متطلبات تقوية الداخل والاندماج مع الخارج والاحتفاظ بقدرتنا على التحكم في السياسة الماكرواقتصادية (وأدواتها مثل أسعار الصرف والفائدة ونسب البطالة..) أي متطلبات السياسة الوطنية لتحقيق التنمية والديمقراطية الاقتصادية.

وتتشكل المراجعة من مجموعة من العناصر الاقتصادية الرئيسية تكون في مجموعها إطارًا يتدارس سياسات التنمية ومدى ملاءمتها للأوضاع العالمية في القرن الحادي والعشرين ومدى تحقيقها لأهداف التقدم التي نسعى إليها وتتمثل هذه العناصر في:

أولاً: لا يمكن أن نعيش على الدوام بأكثر من إمكاناتنا أي لا يمكن أن نستمر في الاستهلاك بأكثر مما ننتج والعامل الرئيسي لموقع أي دولة بين الأمم في الاقتصاد العالمي هو تراكم الموارد المادية والبشرية والمعرفية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، والنمو الاقتصادي في مصر لم يقابله نمو مماثل في الإنتاجية الكلية وزيادة نسب النمو دون زيادة في معدل الإنتاجية تعنى بالضرورة مشكلات اقتصادية في المستقبل؛ لأنها تقوم على حشد الموارد ولكن دون كفاءة في استخدام تلك الموارد فالإنتاجية هي المحدد الأول لمستويات المعيشة والدخل والبطالة، ومحاولة تعريف التنمية على أساس تحقيق فائض في الميزان التجاري مثلاً هو أمر غير موفق. فزيادة الصادرات نتيجة انخفاض الأجور أو العملة أو كليهما في الوقت الذي نستورد فيه سلعة معقدة يصعب على منشأتنا إنتاجها قد يؤدي إلى توازن أو زيادة الميزان التجاري ولكنه بالقطع سيخفض من مستوى المعيشة، وتعتمد أساليب زيادة الإنتاجية على الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي وعلى الارتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والتنظيمية والمعلوماتية داخل منظمات الأعمال المصرية العامة والخاصة والسيطرة على الفاقد في

الاقتصاد القومي (في الزراعة والنقل والكهرباء والمياه) الذي يضعف بشكل كبير الإنتاجية الجزئية والكلية.

ثانيًا: إن التنمية لا تعنى كم الوظائف فقط ولكن نوعية هذه الوظائف، فالعبرة ليست في تشغيل المواطنين في أعمال متدنية وبأجور منخفضة، هذه نقطة أساسية تركز عليها جودة التنمية التي قد تغيب عن أعيننا إذا اقتصرنا اهتماماتنا على الأرقام الجافة للدخل القومي دون تفحص مكونات وتوزيع هذا الدخل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ونبذ مظاهر البذخ والترف، والإستراتيجية الاقتصادية مطالبة بوضع برنامج للهندسة الاجتماعية لمحاربة الفقر وعدم المساواة في مجالات فرص العمل والحصول على الثروة وبإعادة صياغة علاقة الثروة بالعمل، فتشجع الثروة التي تؤدي إلى الإبداع في العمل وتشجب الثروة التي تعوض عن العمل (إلا في حالات خاصة مثل الشيخوخة والعجز).

ومن الأمور المهمة ما أثاره الخبير الاقتصادي العالمي هرناندو دي سوتو^(٢٩) من أن الفقراء في الدول النامية يملكون أصولاً عبارة عن رأس مال ميت غير مستغل اقتصادياً لصعوبة إعطائه شكلاً قانونياً بالتالي فإن تسجيل تلك الأصول الرأسمالية سيساعد على مواجهة الفقر ومساندة الإصلاحات الاقتصادية وتحويل جزء من الاقتصاد التحتي واقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد الرسمي، وبالنسبة لمصر أشار دي سوتو في دراسته إلى أن نحو ٩٢ ٪ من الملكية العقارية في القطاع الحضري و ٨٧ ٪ في القطاع الريفي غير مسجلة وأن ٧٠ ٪ منها مملوك للفقراء.

ثالثًا: تحرير التجارة والأسواق والاستثمار الأجنبي المباشر قد يرفعان من إنتاجية الأمة وقد يهددانها، ذلك يعتمد على السياسات الانتقائية التي نطبقها فتحرير التجارة سواء في المنتجات أو الخدمات وفتح الباب أمام المنافسة العالمية يجب ألا يكون في هذه المرحلة على حساب إغلاق الصناعات الوطنية وخاصة المتوسطة والصغيرة (مثلما حدث في عدد من الدول النامية في التسعينيات)، كما

٢٩ - هرناندو دي سوتو: اقتصادي من بيرو معروف بأعماله عن الاقتصاد غير الرسمي وهو رئيس لمعهد الحرية والديمقراطية في ليما.

لا يمكن السماح لنفوذ الاحتكارات العالمية بالتغلغل في السوق المصرية، ويلزم الأمر أيضًا وضع ضوابط على حركات الاندماج والاستحواذ لحماية المنافسة العادلة وشراء الأجانب للمؤسسات المصرية، وفي المقابل تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يفتح أسواقًا خارجية أو يضيف إلى الإدارة والتكنولوجيا، لا الاستثمار الأجنبي الذي يتوجه للاستهلاك المحلي (يسيطر حاليًا عدد محدود من الشركات العالمية على بعض قطاعات السوق الاستهلاكية في مصر مما يصعب معه ضبط الأسعار لفئات عريضة من المستهلكين محدودي الدخل) وحتى في الحالات التي تؤدي فيها حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية إلى زيادة معدلات النمو والإنتاجية فإنه يجب الحذر من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد حيث سيكون حينئذ عرضة للتأثر الشديد بالمشكلات الاقتصادية والمالية العالمية، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي ليس شرًا وليس خيرًا حيث إن تأثيره في مستويات المعيشة سيعتمد بشكل أساسي على الأطر والسياسات التي تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وطبيعة المنافسة وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار، وقد ثبت أن نفس المستوى من الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد.

رابعًا: على السياسة العامة أن تأخذ في الاعتبار الحقيقة الاقتصادية المعروفة وهي أنه لا يمكن الجمع بين ثلاثة عوامل في نفس الوقت أي سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة وحرية حركة رؤوس الأموال، ولا تتشكل مخاطر أسعار الصرف بين يوم وليلة ولكنها تتراكم على مدى سنوات لكي تنفجر بشكل مفاجئ، ونظرًا لتوافر قدر عالٍ من التدفقات الرأسمالية الداخلة والاحتياطي النقدي فإن البنك المركزي يستمر في تثبيت سعر الصرف الذي يشكل محور سياسته في التحكم في معدل التضخم (قانون البنك المركزي ذاته ينص على ذلك)، ومما لا شك فيه أن هذه إستراتيجية فعالة ولكنها قد تفشل على المدى الطويل في حالة استمرار ضعف هياكل قطاعي الأعمال العام والخاص وعدم القدرة على زيادة الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى، كما ثبت أن السياسة النقدية وحدها ليست ضمانًا لاستقرار الاقتصاد الكلي ما لم يواكبها سياسة مالية موائمة (أي التوافق بين السياسات المالية والنقدية) غير أن قدرة الحكومة على اتباع سياسة مالية مرنة ومستقلة هي قدرة محدودة نظرًا لزيادة فوائد الدين العام

فى الموازنة العامة، ولأن نسبة عالية من الإنفاق فى الموازنة توجه للأجور، ولا اعتماد الخزانة العامة فى موارد النقد الأجنبى على قطاعات تقع خارج نطاق تحكم الاقتصاد القومى (تحويلات المصريين بالخارج، البترول، قناة السويس، السياحة) واستقرار سعر الصرف حيوى بالنسبة لمصر نتيجة وارداتنا من الطعام (فاتورة الغذاء) ولا ننسى أن جهود مصر لتخفيض ديونها الخارجية إلى النصف بعد حرب الخليج ١٩٩١ قد تأكلت نتيجة تدهور سعر الصرف فى آخر التسعينيات.

خامسًا: مما سبق يتضح أيضًا أهمية وضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة (باستثناء أرباح الاستثمار الأجنبى المباشر) ومن بين تلك الضوابط فرض ضريبة على التعاملات القصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع على شراء الأسهم بهدف الاستثمار المتوسط والطويل الأجل ويؤدى إلى استقرار البورصة حول أسعار للأسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات، ويقلل بشكل جذرى من الشراء والبيع بهدف المضاربة، ولقد طبقت كثير من الدول الرأسمالية هذه السياسة لعقود بعد الحرب العالمية الثانية وازدهرت اقتصاداتها ثم فتحت بعد ذلك أسواقها لحرية انتقال رؤوس الأموال.

سادسًا: التعامل الفعال مع معطيات العولمة من خلال دور قيادى لمصر فى مجال الاقتصاد الدولى بمشاركة دول نامية مثل الهند والبرازيل وفنزويلا وبمساندة المجتمع المدنى العالمى وذلك للمطالبة بإصلاح وتطوير المؤسسات الدولية وسد العجز الديمقراطى بها فى اتخاذ القرارات، ولمحاولة التوصل مع شركائنا من الدول الصناعية المتقدمة إلى توازن جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يرسى قواعد عادلة للتجارة العالمية ويوجد مدخلا جديدًا للملكية الفكرية وخاصة فى صناعة الدواء، ويعوض عن تدهور البيئة والتغير المناخى ويصلح المعمار المالى الدولى وينظم الاحتكارات الدولية.

سابعًا: من الضرورى إدراج العناصر السابق ذكرها ضمن إطار أوسع من الأهداف التنموية تتبلور من خلال عدة محاور لعل أهمها:

(١) التزام قاطع نحو دفع الاستثمار الوطنى والادخار الوطنى وتهيئة الراى العام بموضوعية حول نقاط القوة والضعف فى اقتصاد السوق.

(٢) انضباط مالي ونقدي صارم وقيام القيادات بإعطاء المثل في التقشف وبساطة الحياة.

(٣) الارتقاء بمناخ المنافسة والأسواق والشفافية ومحاربة الفساد والمشاركة المجتمعية الواسعة في الرقابة على هذه المجالات.

(٤) ترشيد استخدام المياه والحفاظ على جودة المياه الجوفية في غرب الوادي.

(٥) ترشيد استخدام الطاقة والحد من نمو الصناعات والخدمات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وغاز الميثان المتولد من مخلفات الزراعة والإنسان والحيوان، والطاقة النووية بشرط عدم الاعتماد على الخارج في توفير الوقود (اليورانيوم ٢٣٥) وضمان دفن النفايات بشكل آمن.

(٦) المضي في الإصلاح الإداري لأجهزة الدولة باختيار قيادات جديدة لها من خارج المنظومة الحكومية وإعادة هيكلة الحكومة التي لم تتغير وزارتها تقريبا منذ عشرات السنوات بحيث يتواءم مع المتطلبات الجديدة للتنمية.

ثامنا: يتحدد مسار التنمية من خلال مدخل النمو مع العدل الاجتماعي المعتمد على الركائز الآتية: التشغيل ومحاربة البطالة، وتصحيح تشوهات السوق، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن وجودة الخدمات المقدمة إليه. ،عدم خضوع التعليم والصحة والثقافة لقوى السوق وحدها، وتطوير الزراعة والمناطق الريفية وصعيد مصر ودفع الاستثمارات الرأسمالية إليها، وأخيراً صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومنشآت الأعمال والقوى العاملة، والسعي والمشاركة في وضع نظام اقتصادي عالمي وعادل.

سياسات اقتصادية لعدالة النمو*

طبقت مصر - منذ بداية التسعينيات - حزمة من السياسات الاقتصادية تركز على الإصلاح الهيكلي وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة والأسواق المالية والخصخصة وفتح الأسواق للاستثمار الأجنبي، بهدف رفع كفاءة وتنافسية الاقتصاد المصري، غير أنه بعد قرابة عقدين من الإصلاحات الاقتصادية للسوق المفتوحة فإن الحكومات المتتالية لم تصل إلى أهدافها المرجوة في طريق النمو العادل والتقدم الاجتماعي، فأغشى فئة الـ ١٠٪ من السكان تستحوذ على ٢٩,٥٪ من الدخل مقابل ٣,٧٪ لأفقر ١٠٪ طبقاً لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وانتاب أغلب المصريين شعور بالشك والريبة نحو هذه الإصلاحات نتيجة زيادة الهوة بين الفقر والغنى وانخفاض جودة الحياة، ولا بد هنا من تسجيل ملاحظة مهمة تتلخص في التناقض أو البون الشاسع بين كثافة الإصلاحات وتواضع النتائج مما يقودنا إلى استنتاج مهم أيضاً وهو أن المشكلة ليست في نقص خطوات الإصلاح أو تقنياته، ولكن في حقيقة أن حزمة الإصلاح لم تلب المطلب الأصيل والحيوي الخاص بالعدالة الاجتماعية، ونتيجة ضعف هذا العنصر في معادلة إصلاحات السوق وتجاهل فوائد التماسك الاجتماعي فإن الإصلاحات الاقتصادية نفسها عجزت عن تحقيق أهدافها الأساسية المعلنة المتمثلة في زيادة الكفاءة والتنافسية، فأجندة الإصلاح لم تكن كاملة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار توزيع الفرص والأصول بشكل

* نشر بجريدة الأهرام في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨.

عادل داخل المجتمع، أضف إلى ذلك التحديات التي تصاحب العولمة وازدياد الإحساس بعدم الأمان الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقة العاملة مما أعطى أبعاداً أكبر لعوامل عدم التكافؤ الاجتماعي.

ينحصر هذا المقال في السياسات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، مع إدراكى التام بأن العدالة تشمل مجالاً أوسع في ساحة السياسات العامة كسلطة القانون والحكم الرشيد والحريات المدنية والديمقراطية، وترتبط السياسات الاقتصادية العادلة بالضرورة بهذه الأمور وتنجح في ظل مناخ سياسى ومؤسسى ملائم، وتتناول التوصيات التالية تسعة مجالات تتبلور من خلالها سياسات اقتصادية تحقق عدالة النمو لأغلبية المواطنين من متوسطى ومحدودى الدخل.

أولاً: شبكات الضمان الاجتماعى التى تنطلق بشكل تلقائى وتشمل برامج لتقديم دخول مؤقتة أو طارئة لمساندة متوسطى ومحدودى الدخل الذين فقدوا وظائفهم بشكل مفاجئ نتيجة الصدمات الاقتصادية أو الركود، وتعتمد البرامج على نظام للمعلومات عن مستويات معيشة الأسر المصرية وتمول أثناء فترات الرواج، حيث إن الحكومات عادة ما تتكبد مصروفات أكبر في فترات الركود بينما موارد دخلها تقل، وتتضمن أيضاً برامج لتدريب الشباب العاطل الذى ترك الدراسة وخاصة في المناطق الجغرافية والعشوائيات التى يتزايد فيها الفقر والبطالة، ويجب أن تستند هذه البرامج إلى قواعد قوية من الشفافية ومشاركة المجتمع المدنى والتقييم الدورى، ومن المهم إعادة هندسة دور وزارة التضامن أو الشئون الاجتماعية سابقاً بحيث تصبح وزارة للضمان الاجتماعى لا للتضامن الاجتماعى فقط، وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية ليشمل العاملين بالقطاع غير الرسمى وقطاع الزراعة.

ثانياً: ضرائب أعلى على الأثرياء وتوزيع أفضل على الباقى، يرى بعض الاقتصاديين أن الضرائب يجب ألا تتحمل عبء توزيع الدخل، وأن دورها ينصب على الكفاءة المتمثلة في توسيع القاعدة الضريبية وتحسين التحصيل، ولكن مصر لا يمكن أن تتحمل رفاهة الكفاءة وحدها، ففي معظم الدول النامية تدفع شريحة متوسطى ومحدودى الدخل نصيباً أكبر في إجمالى الحصيلة عنه

في الدول المتقدمة، كما أن ضرائب المبيعات - التي تصنف كضريبة غير عادلة لأنها تساوى بين الجميع بصرف النظر عن دخولهم - تصل إلى قرابة ٦٠٪ من الحصيلة الضريبية في الدول النامية مقارنة بـ ٣٠٪ في أوروبا الغربية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة نصيب الضرائب الذي تتحمله كل فئة اجتماعية من الإجمالي الكلي، وتحديد نسبة للحصيلة الكلية كحد أدنى من الناتج الإجمالي القومي، وفرض ضرائب على الثروة بجميع أشكالها - مثل الضريبة العقارية - وضريبة تصاعديّة على الدخل، فالولايات المتحدة مثلا تطبق ضريبة ٤٠٪ على الدخل العليا ولم يؤثر ذلك في العمل والابتكار والاستثمار، كما وضعت بعض الدول برامج لمساندة كبار السن من الفقراء ممولة من إيرادات ضرائب الأغنياء.

ثالثا: حماية حقوق العاملين فالعمل ليس هو فقط الدخل ولكنه أيضًا الكرامة الإنسانية والمكانة في المجتمع، وسوق العمل في مصر - رغم القوانين المنظمة لها - لم تنجح في حماية الغالبية العظمى من الفئات العاملة، فقد ركز قانون العمل - سواء القديم أو الجديد - على أمان الوظيفة دون إعطاء القدر الكافي للمشاركة العمالية والتفاوض الجماعي مثل القوانين في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ورغم ذلك أصبحت الوظائف والأجور غير آمنة وخاصة بالنسبة للشباب والمرأة والعمالة غير الماهرة، وهناك ضرورة بالتالي لإعادة صياغة التشريعات العمالية بما في ذلك تلك المتعلقة بالنقابات، وخلق حوافز لتشغيل عمالة أكثر لدى أصحاب العمل، وإنشاء صناديق للتأمين ضد البطالة، وتحديث دور وزارة القوى العاملة.

رابعا: إصلاح الأسواق الريفية حيث يوجد قرابة نصف سكان مصر في الريف الذي يشغل نحو ٤٠٪ من قوة العمل ويحقق نحو ٢٠٪ من الدخل القومي، وقد لعب بالفعل القطاع الزراعي في ماليزيا وكوريا الجنوبية الدور الرئيسي في النمو العادل في هذين البلدين، وتزداد عندنا البطالة والفقر في الريف والصعيد، ولقد أحسنت الحكومة بإطلاقها برنامج القرى الفقيرة الأولى بالرعاية، فالهجرة إلى المدينة وعشوائياتها جاءت نتيجة محدودية الفرص والأصول في الريف وصعيد مصر، وعلينا إحداث نهضة حقيقية في الريف من خلال إرساء قطاع قوى للتصنيع الزراعي، ورفع الإنتاجية الزراعية بواسطة

قدرات مميزة للإرشاد الزراعي، وتثبيت حقوق ملكية فقراء الريف، وتحديث التعاونيات الزراعية، ووضع إستراتيجية للتركيب المحصولي الأمثل تتوافق مع إمكانات الري والمقننات المائية المتاحة باتفاق طويل الأجل بين وزارتي الزراعة والري.

خامسا: إعطاء الفرصة للمشروعات الصغيرة، ولقد صدر منذ سنوات قانون لتشجيع المشروعات الصغيرة بما لها من أثر على التشغيل ومحاربة الفقر، إلا أن المشكلة تكمن في تطوير الإقراض المتناهي الصغر بأفكار مبتكرة تضمن للمؤسسات المقرضة تحقيق الربحية والاستدامة، ومن البديهي ألا تقبل البنوك على هذا النوع من الإقراض، ومن هنا تأتي أهمية تعديل تشريعي يسمح بإنشاء مؤسسات لهذا الغرض يتاح لها تلقي الأموال وإقراضها تحت إشراف جهة رقابية، حيث إن المسموح به حاليا هو فقط الإقراض عن طريق الجمعيات الأهلية مثل جمعيات رجال أعمال الإسكندرية وأسيوط والمنصورة، التي تدير برامج ناجحة للإقراض الصغير، كما يحبذ استخدام الضمانات المتحركة والضمان المتبادل للإقراض، ومطلوب - في هذا الصدد - إستراتيجيات جديدة لبنوك التنمية تفصل الدعم عن التمويل، وكذلك تطوير دور الصندوق الاجتماعي للتنمية ليصبح الجهة الرقابية والمنسقة والداعمة لمؤسسات التمويل الصغير في مصر.

سادسا: مدارس الفقراء، لا يمكن إقامة مجتمع عادل وديمقراطي إلا بتوافر تعليم عالي الجودة لجميع المواطنين، والتوزيع غير العادل للتعليم يقلل من إمكانية زيادة الدخل ويزيد الفقر، ولقد اتسعت الفجوة في مصر بين الذين يحصلون على تعليم راق والذين يعانون من تدنى التعليم، وتظهر بوضوح في الهوة الشاسعة بين الدخول والطلب على العمل، مما يستوجب مدارس أفضل للفقراء يتم قياس نجاحها على أساس الأداء التعليمي، أي مستوى الطالب، لا على أسس الإعداد أو كرم الإنفاق، علاوة على إدخال نظام الاختبارات الوطنية للمدارس وإنشاء حضانات للأم الفقيرة.

سابعاً: محاربة الفساد، حيث يؤدي الفساد إلى القضاء على المنافسة في السوق وبالتالي الإضرار بالمشروعات الصغيرة والإقلال من الحافز للاستثمار الخاص الصغير والمتوسط مما يعنى فرص عمل أقل، والفساد يقوض الثقة

فى الحكومة؁ وىدفع بالتالى إلى التهرب من دفع الضرائب وانكماش القاعدة الضريبية المصدر الأساسى للإنفاق العام فى التعليم والصحة والخدمات العامة؁ ونحن مطالبون بوضع أجندة جادة لمحاربة الفساد تتضمن قانوناً للإفصاح ونشر المعلومات وضمائم لإطلاع المواطنين بشفافية كاملة على العقود الحكومية والأسعار والقرارات استرشاداً بالقانون الأمريكى فى هذا الشأن المسمى بالقانون الفيدرالى للشفافية وإتاحة البيانات الحكومية Federal Law of Transparency and Access to public Government Information؁ وتتضمن الأجندة أيضاً تقوية دور المجتمع المدنى والإعلام والمحليين المستقلين كرقباء فى منظومة المعاملات لتحقيق النزاهة والعدل.

ثامناً: الانضباط المالى والنقدى؁ فارتفاع الدين العام وتكلفة خدمة الدين بالموازنة العامة يؤثر فى الإنفاق العام؁ ويؤدى إلى ارتفاع الفائدة - نتيجة دخول الحكومة كمقترض كبير - وبالتالي عزوف الاستثمار الصغير والمتوسط المشغل الرئيسى للعمالة؁ ويقترح صندوق النقد مستوى للدين العام بنسبة ٣٠ ٪ من الناتج الإجمالى؁ بينما وزارة المالية تعلن عندنا أن النسبة فى حدود ٦٠ ٪؁ وعلى مجلس الشعب والجهاز المركزى للمحاسبات إلزام الحكومة بحد أقصى للدين العام لما له من أثر فى الاستثمار والبطالة والإنفاق على خدمات متوسطة ومحدودى الدخل؁ ومن المعلوم أن استفادة الفقراء تقل فى فترات الراج بينما هم أول الخاسرين (البطالة وارتفاع الأسعار) فى فترات الركود؁ وبالتالى أهمية إنشاء صندوق مالى للطوارئ للتعامل مع مصروفات غير متوقعة مثل ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية؁ كما أن الانضباط المالى والنقدى يتطلب سياسات تقلل من التذبذب فى الأسعار؁ وفى سعر صرف العملة؁ ودرء مخاطر دخول وخروج الأموال الساخنة فى البورصة المصرية؁ التى قد تؤثر بشكل قوى فى سعر الصرف فى حالة خروجها دفعة واحدة كما حدث فى كثير من بلدان العالم - البرازيل وروسيا والأرجنتين مثلاً - ولم يجد الاحتياطى الكبير لدى بنوكها المركزية فى منع انهيار سعر صرف العملة الوطنية.

تاسعاً: الخدمات العامة؁ تأثرت بمشكلات فى التمويل والجودة وانعدمت فى العديد من مناطق ريف وصعيد مصر؁ وفى عشوائيات المدن؁ وعلينا أن نقر بضرورة مشاركة القطاعين الأهلى والخاص فى تقديم الخدمات العامة؁ بحيث

تخضع هذه المشاركة للرقابة والمساءلة من قبل الحكومة والمجتمع، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقود الإدارة وحوافز مشجعة فى المناطق الفقيرة وإعطاء متوسطى ومحدودى الدخل كوبونات دعم للحصول على خدمات عالية الجودة بالذات فى مجال الصحة، وبديهي أن الإصلاح الإدارى لجهاز الدولة وخاصة المحليات هو الإطار المهم والمؤسسى للخدمات التى تقدم للمواطنين بكفاءة وعدالة.

مواجهة ثورة الأسعار*

يلزم في البداية توضيح نقطتين أساسيتين في موضوع ارتفاع الأسعار الذي شغل وما زال يشغل بال المواطنين والمسؤولين.

النقطة الأولى: هي أن الغلاء في جوهره هو مدى شعور وتأثر المستهلك بزيادة أسعار السلع والخدمات وليس الزيادة في حد ذاتها "الاستقرار المطلق للأسعار غير ممكن وغير وارد" .. بمعنى إذا كان متوسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية في حدود ٢٥ ٪. مثلا فإن تأثير ذلك في محدودى الدخل الذين ينفقون قرابة ٥٠ ٪ من دخلهم على الغذاء سيكون أكثر حدة، عن متوسطى الدخل الذين يمتص الغذاء نحو ٢٥ ٪ من دخلهم أو على الدخول الكبيرة التى يمثل بند الغذاء أقل من ٥ ٪ من إنفاقها، وطبقاً لهذا المنطق فإن الاعتماد على المتوسط العام للتضخم فى حدود ١٠ ٪ لا يصلح للتعامل به فى مواجهة الأزمة نتيجة التفاوت فى الدخول والإنفاق بين الفئات الاجتماعية فى مصر بخلاف الدول المتقدمة التى يصلح معها استخدام المتوسط العام لكون الطبقة الوسطى تشكل ٩٠ ٪ من المجتمع، وعليه فإن زيادة الأجور بنسبة أعلى من المتوسط العام للتضخم لن تسهم فى حل مشكلة متوسطى ومحدودى الدخل حيث يمثل الغلاء بالنسبة لهذه الفئات نسباً أعلى بكثير من المتوسط العام.

والنقطة الثانية: هي أن أى ظاهرة تأخذ شكل الأزمة لا بد من تعدد العوامل المسببة لها، وبالتالي تعدد الحلول اللازمة لمواجهتها فقضية الغلاء ليست قضية

* نشر بجريدة الأهرام فى ٣١ يناير ٢٠٠٨.

منفصلة بذاتها ولكنها جزء من كل يتعلق في الأساس بنمط التنمية في ظل عولمة الاقتصاد، وهي محصلة عوامل خارجية وداخلية تلاقت وتفاعلت مع بعضها لتبرز هذه الظاهرة التي استفحلت بهذا القدر للمرة الثانية في أقل من عامين.

عوامل خارجية

من الطبيعي أن يستورد الاقتصاد المفتوح التضخم من الخارج فارتفاع أسعار البترول وزراعة محاصيل وقود الإيثانول بدلا من محاصيل الغذاء، والاستهلاك العالمي المتزايد للمواد الأولية نتيجة نسب النمو العالية في الصين والهند ومردود التغير المناخي على الحاصلات الزراعية وخاصة على القمح في أستراليا وكندا وعوامل متعددة أخرى.. كلها أسهمت في رفع الأسعار العالمية مما دفع مجلة اقتصادية مثل الإيكونوميست إلى تخصيص عدد ديسمبر ٢٠٠٧ عن انتهاء عصر الغذاء الرخيص ولكن يجب ألا يخالجننا الإحساس - نتيجة لذلك - بأننا لا نستطيع التحكم في مشكلاتنا لأنها أكبر من حجمنا، كما أننا لا نستطيع التهرب من مسئوليتنا عن طريق إلقاء اللوم على الأسواق العالمية لأنه طالما قبلنا وسعينا للاندماج في الاقتصاد الدولي فإن دور الحكومة هو التنبؤ وتخطيط التعامل الفعال مع تصدير الغلاء الوافد من السوق العالمية خاصة أننا دولة ذات نصيب كبير في استيراد الغذاء ولسنا اقتصاداً ذاتي الاكتفاء نسبياً، وفي هذا الصدد رأى وزير زراعة سابق أن الإستراتيجية الأفضل تتمحور حول إحداث توازن بين وارداتنا وصادراتنا من الغذاء بينما الوزير الذي تلاه مباشرة في المنصب رأى أن الأجدى هو الاكتفاء الذاتي في الطعام، ولسنا في سياق مناقشة ما هو الأصح ولكن يبقى السؤال: ألا توجد إستراتيجية قومية طويلة المدى في هذا الشأن تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية وإمكانات الداخل مثل التركيب المحصولي الأمثل في مصر في ظل التطورات العالمية والمحلية والموارد المائية التي يمكن توفيرها لهذا التركيب؟

العوامل الخارجية لا تقف عند هذا الحد فتحرير التجارة العالمية في ظل الأوضاع الراهنة تم على حساب الدول النامية ومستويات المعيشة والأسعار بها وفقدان الحكومات السيطرة على أسواقها نتيجة هذا النمط من التحرير، ويضاف إلى ذلك السيطرة المتزايدة للشركات الدولية الكبرى على الأسواق وما

نجم عن حركة الاستحواذات والاندماجات العالمية وشراء الشركات الوطنية من احتكارات عالمية ضخمة ظهر أثرها الضار على الأسعار وخاصة في الدول النامية في مجالات الغذاء وسلاسل التوزيع والتجزئة والدواء والسلع الاستهلاكية والسلع المعمرة.. إلخ.

وعليه فإن تحرير التجارة سواء في المنتجات أو الخدمات أمام المنافسة العالمية يجب ألا يكون في هذه المرحلة على حساب المنشآت الوطنية وخاصة المتوسطة والصغيرة، كما لا يمكن السماح لنفوذ الاحتكارات العالمية بالتغلغل في السوق المصرية، ويلزم الأمر وضع ضوابط على حركات الاندماج والاستحواذ لحماية المنافسة العادلة وشراء الأجانب للمنشآت المصرية، وفي المقابل تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يفتح أسواقاً خارجية أو يضيف إلى تحديث الإدارة والتكنولوجيا لا الاستثمار الأجنبي الذي يتوجه فقط للاستهلاك المحلي.

ويتطلب التعامل الفعال مع معطيات العولمة الاقتصادية تضافر الجهود مع الدول النامية للمطالبة بإصلاح وتطوير المؤسسات الدولية، ولمحاولة التوصل مع الدول الصناعية إلى توازن جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يرسى قواعد عادلة للتجارة العالمية ويوجد مدخلاً جديداً للملكية الفكرية في صناعة الدواء ويعوض عن تدهور البيئة والتغير المناخي ويصلح المعمار المالي الدولي وينظم حركة الشركات العابرة الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر بإصدار قانون دولي للمنافسة وإنشاء هيئة دولية لمراقبة الممارسات الاحتكارية "عولمة الاحتكار" والضارة بالمنافسة، وهي الأمور التي يطالب بها علماء الاقتصاد وقطاع عريض من المجتمع المدني في العالم المتقدم.

عوامل داخلية

إن معدلات النمو العالية بهدف التشغيل ومكافحة البطالة عادة ما يصاحبها تضخم والتضخم هو مجرد أعراض لعملية أكثر عمقاً حيث ينشأ عن ارتفاع نسبة السكان واتساع الفجوة الاجتماعية بالإضافة إلى انخفاض الأجور الفعلية، كما أن العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة تتركز في الإنتاجية وتوزيع الدخل، فالنمو الاقتصادي في مصر لم يقابله نمو مماثل في الإنتاجية وزيادة نسب النمو دون زيادة في معدل الإنتاجية تعنى بالضرورة مشكلات اقتصادية لأنها تقوم على حشد الموارد دون كفاءة في استخدام تلك الموارد وأساليب زيادة الإنتاجية

تعتمد على الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلى وعلى الارتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والتنظيمية والمعلوماتية داخل منظمات الأعمال المصرية "الاقتصاد الجزئى" وعلى تقليل الفاقد فى الغذاء "نقل وتوزيع وحفظ" والطاقة والمياه وعلى استخدام الأصول العاطلة فى الدولة.

ونحن نستهلك أكثر مما ننتج، وهناك بعض النظم الاقتصادية الصين على سبيل المثال واليابان ودول جنوب شرق آسيا فى السابق تنتج دون أن تستهلك وتصدر دون أن تستورد نسبيًا، وهنا تأتى أهمية الحد من أشكال الاستهلاك الترفى الزائد وذلك من خلال الضرائب وليس بالموعظة فقط، وتشجيع الربح الناجم عن العمل وليس الربح الكسول لننتقل إلى اقتصاد الإنتاج بدلا من اقتصاد الريع، فجزء كبير من نشاط البورصة المصرية موجه عمليًا للمضاربة مما يؤدي إلى تضخم الأصول المالية فى شكل ثروة ورقية مصطنعة دون إضافة حقيقية للاقتصاد القومى، والأرباح الرأسمالية السريعة المتولدة من بيع وشراء الأوراق المالية - دون قيود - هى فى الحقيقة صورة من صور عشوائية الكسب وإيجاد ما سماه الاقتصادى كينز بالمستثمر العاطل أى قطاع مجتمعى طفيلى غير منتج على الاستهلاك وضغط على الأسعار، ولقد تنبّهت العديد من الدول التى حررت اقتصادها إلى ذلك - تشيلى مثلا - وقامت بفرض ضرائب على الأرباح قصيرة الأجل فى البورصة Tobin Tax.

لقد أدرك العالم النامى مؤخرًا فشل نموذج توافق واشنطن حول الإصلاح الاقتصادى الذى يضع سياسات للنمو تروج لخفض الدعم وتفكيك الاحتكارات العامة والخصخصة والتحرير السريع دون التطرق لأمر مثل عدالة توزيع الدخل أو التشغيل أو تدرج أولويات الإصلاح أو كيفية إدارة عملية الخصخصة وقصور هذا النموذج فى إيجاد صيغ للتوفيق بين قوى السوق والعدالة الاجتماعية التى أكدتها مناقشات وقرارات المؤتمر الأخير للحزب الحاكم، فتحقيق الديمقراطية الاقتصادية يقتضى معالجة الفجوة الاجتماعية فى مصر حيث يحصل أفقر ٢٠ ٪ من السكان على نصيب ٨,٦ ٪ من الدخل مقابل استحواد أغنى ٢٠ ٪ من السكان على ٤٣,٦ ٪ من الدخل بينما أفقر ١٠ ٪ يحصلون على ٣,٧ ٪ ويصل نصيب أغنى ١٠ ٪ من السكان إلى ٢٩,٥ ٪ من الدخل طبقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية السابق الإشارة إليه.

٤

التكنولوجيا وديناميكية الإصلاح*

المجتمع نتاج لتكنولوجياته، ومن هنا جاء استخدام عبارات عصر البرونز وعصر الصناعة وعصر الذرة وعصر الاتصالات والمعلومات حيث اعتبرت التكنولوجيا - على امتداد التاريخ - ركيزة للتقدم والقوة المحركة للارتقاء برفاهة البشر، فالتكنولوجيا تزيد من الإنتاجية ومكاسب الإنتاجية تؤدي بدورها إلى زيادة الثروة ورفع مستويات المعيشة.

ولا خلاف على أن التطور التكنولوجي يعد مفتاح التحديث بالنسبة لمصر بشرط تكامله مع العناصر الأخرى للإصلاح، والأمثلة عديدة على إمكان الدول النامية اللحاق بالتقدم من خلال التكنولوجيا، فبينما إنجلترا احتاجت منذ عام ١٧٨٠ إلى نحو ٦٠ سنة لمضاعفة إنتاجها للفرد، فإن اليابان اعتباراً من عام ١٨٨٠ حققت هذه المضاعفة في ٣٤ سنة، ولم تأخذ كوريا الجنوبية منذ عام ١٩٦٦ إلا ١١ سنة لبلوغ الهدف نفسه.

والتطور التكنولوجي السريع لمصر لا يمثل حلاً لمشكلات الحاضر فقط بل هو هدف استراتيجي للوفاء باحتياجات الأجيال القادمة من طاقة وغذاء ومياه وبيئة نظيفة ونمو متوازن قابل للاستمرار لا يؤدي إلى نضوب الموارد. وتعتبر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحيوية من أهم التكنولوجيات التي ستقود التطور السريع في العقود القادمة، وعلى عكس معظم التكنولوجيات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية لا تتطلب استخداماً كثيفاً للطاقة وللمواد الخام، وتكنولوجيا

* نشر بجريدة الأهرام في ١٧ أغسطس ٢٠٠٤.

الاتصالات - التي تعرف بنقل المعلومات الرقمية فى اتجاهين - صارت قوة دافعة للتحرر السياسى والاقتصادى ولنشر التعليم والمعرفة العلمية وللتمكن من أساليب الصناعة التحويلية. أما التكنولوجيا الحيوية فإنها تسرع بالتوجه نحو زيادة إنتاج الغذاء وتخفيض نسب الأمراض والوفيات وتحسين الحياة فى الدول التى لم تلحق بركب الثورة الصناعية، وىلى ذلك فى الأهمية تكنولوجيات الطاقة التى تحدث ثورة فى توليد ونقل الكهرباء، وتكنولوجيا المواد الجديدة التى تبلورت نتيجة تلاقى علوم الكيمياء والأحياء والفيزياء بهدف إعادة ترتيب الجزيئات والتحكم فى خصائص المواد.

وتصنف التكنولوجيات المحورية تحت مجموعتين رئيسيتين الأولى تضم التكنولوجيات التى تعتمد على العلوم الطبيعية مثل الإلكترونيات والروبوتية وتكنولوجيا التصنيع والفضاء والاتصالات والمواد الجديدة وتوليد وتخزين الكهرباء. والثانية تضم التكنولوجيات التى تركز على العلوم الحية مثل تزاوج الأحياء والكيمياء فى الزراعة والطب، كما يجب التنويه فى هذا الصدد بأن المنتجات التى ستنزل الأسواق فى العقود القادمة ستتشكل من توليفة من التكنولوجيات المحورية، فابتكار شرائح للحاسب الآلى تتميز بسرعات وطاقات تخزينية أعلى ستتأتى من خليط علوم الإلكترونيات وتكنولوجيات البث والإرسال والفضاء والأقمار الصناعية والألياف الضوئية التى هى نفسها مزيج من تكنولوجيات الليزر وتوليد الضوء والمواد (البلاستيك والزجاج) وتكنولوجيات الصناعة التحويلية مثل الروبوتية وخطوط الإنتاج هى نتاج تزاوج الإلكترونيات الدقيقة مع الهندسة الميكانيكية، ومعظم الابتكارات الحديثة فى الأجهزة الطبية والأدوات الجراحية هى أيضاً خليط من علوم المواد والإلكترونيات والميكانيكا، وأما تكنولوجيات الطاقة (على سبيل المثال الانشطار النووى وفى المستقبل الاندماج النووى) وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وخلايا الوقود والبطاريات فإنها تعتمد على تلاقى علوم الفيزياء والكيمياء، وجميع هذه التكنولوجيات تتطلب نظاماً للتحكم بواسطة تكنولوجيا الحاسب الآلى ولغات البرامج اللينة (سوفت وير) التى ستشهد تقدماً هائلاً فى الأعوام القليلة القادمة، بالإضافة إلى مجالات مكملة مثل الذكاء الاصطناعى والحقيقة الافتراضية والترجمة من خلال الصوت والنظر.

قد يبدو للقارئ أن هذا السرد موجه للفنيين والمتخصصين والحقيقة على عكس ذلك، فالحديث عن أنواع التقنيات أصبح لغة جارية فى قاموس المثقف والسياسى والإعلامى فى الدول التى تتطلع للتقدم، فلا يتصور أننا سنقدم على

إصلاح للتعليم أو نظم للرعاية الصحية أو المنظومة الاقتصادية أو الصناعية دون معرفة مسبقة وإمام معقول من مؤسسات المجتمع بشكل عام لهذه المفاهيم التكنولوجية ومردودها على خطط التنمية.

وفي الوقت الذي يجدر فيه ترسيخ مفاهيم العلم والتكنولوجيا علينا أن ندرك أن التكنولوجيات الجديدة ستتسبب في معضلات عديدة للدولة والمجتمع معاً، فالتخلي عن تكنولوجيات قديمة بهدف زيادة الإنتاجية سيؤدي إلى هبوط الطلب على أنواع تقليدية من المهن والوظائف وستخلق وظائف ومهنًا جديدة وترتفع أجور ومزايا العاملين الذين يستخدمون التقنيات الحديثة مقارنة بزملائهم في الأعمال التقليدية وستزداد الفجوة المعيشية بالتالي داخل الوطن الواحد نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، وفي مجال الرعاية الصحية فإن التكنولوجيا ستصطدم بقدرة المواطن والدولة على توفير العلاج باهظ التكلفة نتيجة استخدام طرق العلاج المستحدثة مما سيضع عبئاً كبيراً على موازنات الدول بما في ذلك الدول الغنية، وسيحتد الجدل والحوار حول استخدام العلاج بالجينات وإمكان معالجة بعض الخصائص لدى الأفراد بل لأجيال قادمة من نسلهم، وستمارس تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ضغوطاً على طرق حياتنا وقد تضعف من تأثير الهياكل الاجتماعية المتعارف عليها مثل الأسرة والمدرسة علاوة على مصادر التهديد لخصوصية الفرد، كما ستقلل هذه التكنولوجيات من تأثير قيادات الرأي وأصحاب المعرفة الذين اعتمد عليهم الناس لعقود طويلة مضت، كل هذه الأمور ذات المردود الاجتماعي والثقافي الحاد لا يمكن إغفالها عند وضع برامج الإصلاح.

لقد استلهمت مصر الحداثة من أفكار روسو والثورة الفرنسية التي نقلت إليها من خلال رواد التحديث من أمثال رفاة الطهطاوى والشيخ محمد عبده وقاسم أمين وطه حسين وغيرهم، إلا أن المفاهيم الجديدة للإصلاح تعدت مجرد الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في قوالبها التقليدية التي تبلورت مع نشأة الدولة الحديثة في العصر الصناعي لتشمل فهماً أعمق لمعطيات عصر تكنولوجي جديد يتطلب فكراً ابتكارياً يحاور المستقبل ولا تقتصر إبداعاته على نسخ ماضى الآخرين.

تحديات التحول لاقتصاد المعرفة*

حققت مصر تطورًا اقتصاديًا جذريًا في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، وبغض النظر عن الأزمة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها منذ عام ١٩٩٩ فإن مصر يحيطها حاليًا مناخ دولي شديد الصعوبة والتعقيد. فافتصادنا يواجه منافسة قوية من دول نامية مثلنا وأسواقنا تغرقها منتجات رخيصة بعضها يأتي من دول عربية مجاورة والبعض الآخر من دول آسيوية فقيرة نسبيًا أو من قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والهند، وكمحصلة لهذه المعطيات من جانب ولزيادة المكون المعرفي في المنتجات والخدمات من جانب آخر فإن مصر تواجه تحديًا غير مسبوق يتمثل في ضرورة الإسراع بتحويل اقتصادها إلى اقتصاد مبنى على المعرفة. إن التقدم العلمي وسرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال دفعا بالمعرفة لكي تصبح المورد الرئيسي لتحقيق الميزة التنافسية، وعلى نقيض النموذج الاقتصادي التقليدي الذي يستند إلى افتراض الندرة كمحدد لسعر السوق بناء على العرض والطلب فإن مورد المعرفة لا يخضع لهذا المبدأ، فكلما زاد كم المعرفة زادت قيمتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تسرع في إعادة الهيكلة والتكيف مع المتغيرات ورفع كفاءة التعامل بين الأجهزة الحكومية مع بعضها، وتخفيض تكلفة الخدمات المقدمة لجمهور المواطنين، علاوة على إمكانية إعادة تنظيم المؤسسات الإدارية والسياسية للدولة، وعليه فإن هذه التحولات تفرض على الإستراتيجية المستقبلية للتنمية في مصر ثلاثة تحديات رئيسية:

* نشر بجريدة الأهرام في ١ ديسمبر ٢٠٠٤.

أول التحديات فى خطة الانتقال نحو اقتصاد مبنى على المعرفة تتمثل فى زيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد، ولقد اعتمد معدل النمو الاقتصادى فى مصر - خلال حقبتى الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق - على الاستثمارات الكثيفة رأس المال، وكانت زيادة الإنتاجية خلال الثلاثين سنة الماضية ضئيلة بالنسبة لسرعة نمو حجم الإنتاج، وباستثناء القطاع الزراعى فإن معدل الزيادة فى الإنتاجية الكلية فى الصناعة التحويلية وفى الخدمات مثل القطاع المصرفى والتأمينى وقطاعى تجارة الجملة والتجزئة كان متواضعًا للغاية، ورغم الاستثمارات فى التعليم وفى البنية الأساسية، التى اعتبرت نسبتها إلى الناتج الإجمالى من أعلى النسب بين الدول النامية فإن مصر لم تجن ثمار هذا الاستثمار الهائل نتيجة بنيان نظامنا الاقتصادى من حيث الحوافز والمؤسسات الذى أدى إلى:

* عدم توافر ظروف ملائمة لتوليد واستغلال المعرفة.

* تدنى درجة المنافسة والمرونة والتنوع داخل منظوماتنا المالية والتعليمية.

* عدم الكفاءة فى تخصيص الموارد مثل قلتها فى مجال البحث والتطوير أو توجيهها لنظام تعليمى مصمم على أداء الامتحانات فقط وعلى الكم على حساب الكيف.

هذه المشكلات يجب أن تطرق بحزم لأنها تضع علامات استفهام حول قدرة مصر على النمو بالمعدلات المستهدفة رغم الموارد المستثمرة والإنجازات التى تمت على أرض الواقع.

ثانى التحديات يتعلق بتكثيف عالمية مصر، وذلك لا يعنى فقط تحرير تجارتنا وتشجيع الاستثمار الوافد من الخارج، ولكن يعنى اندماجًا أعمق فى النظام العالمى الدولى من خلال:

١- تكوين مشاركات مع الجامعات والمؤسسات العلمية المرموقة فى العالم وتشجيع تبادل الأساتذة والطلاب والارتقاء بمستوى طلابنا فى معرفة اللغات والثقافات الأجنبية.

٢- الوصول بكفاءة إلى نظم المعرفة العالمية من خلال برامج الأبحاث المشتركة والتحالفات الإستراتيجية.

٣ - مساهمة نشيطة في المؤسسات التي تضع قواعد وممارسات الاقتصاد الجديد مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية ورابطة المواصفات العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات.

٤ - تحقيق التوافق في المواصفات القياسية المصرية مع التطور في المواصفات العالمية للمنتجات والخدمات.

٥ - جذب المصريين بالخارج ذوي الخبرة العالمية للعمل في المنظومة الحكومية والمنظومة التعليمية.

أما التحدي الثالث في ظل ديناميكية ثورة المعرفة والاقتصاد الشبكي فيتحدد في إعادة صياغة دور الحكومة، فلقد لعبت الحكومات في مصر دورًا محوريًا في إحداث النمو وعليها أن تمارس أيضًا دورًا لا يقل أهمية خلال مرحلة الانتقال نحو اقتصاد المعرفة إلا أن مهام هذا الدور يجب أن تبتعد عن سياسات التدخل المباشر في الأسواق، فنظامنا شديد التدخل Over regulated بمعنى أن ممارسات اللاعبين على الساحة الاقتصادية تتحدد من خلال الإجراءات والقواعد البيروقراطية الجامدة لا من خلال عوامل المنافسة، وفي نفس الوقت فإن قواعد اللعب لاقتصاد تنافسي شفاف وعادل غير متوافرة بالقدر الكافي أحيانًا وغير ملزمة إن وجدت في أحيان أخرى، فمن أهم شروط اقتصاد المعرفة أن تعمل الأسواق بكفاءة عالية لتيسير عمليات التحريك المستمر في تخصيص الموارد، وهذا ببساطة لا يمكن أن يتم في ظل التدخلات الثقيلة للحكومة في الأسواق، وللحكومة دور جديد ومهم في التعامل مع الفجوة الرقمية Digital divide بين الذين سيمتلكون المعرفة والمعلومة ومن سيحرمون منها من المواطنين بحكم وضعهم الاجتماعي، وعليه فالحكومة مطالبة بتبني سياسات لسد هذه الفجوة وتوفير المعرفة وخدمات المعلومات لريف وصعيد مصر وللتجمعات الفقيرة داخل المدن، علاوة على قيام الحكومة بتحديث نفسها لتحقيق مكاسب في الأداء تؤدي إلى جودة وفاعلية الخدمات العامة من تعليم وصحة لمحدودي الدخل، كما أن إستراتيجية إعادة صياغة دور الحكومة تتطلب أن تكون محفزًا للتغيير وراعيًا لمشاركة واسعة لفئات المجتمع بما يتماشى مع ضروريات إعادة ترتيب وتوزيع سلطة اتخاذ القرار لا مركزياً التي من دونها لا يتحقق الاقتصاد الشبكي.

مستقبل اقتصاد الطاقة*

الطاقة والأنشطة الاقتصادية هما وجهان لنفس العملة، ولقد بُنى الاقتصاد الصناعي على طاقة الكربون المستمدة من المخزون الجيولوجي للفحم والبتروول والغاز الذي تراكم فى جوف الأرض على مدار ملايين السنين، فعلاوة على البتروول المصدر الرئيسى للطاقة اليوم فإن ٢٦ ٪ من احتياجات العالم تتولد من الفحم و ٢٤ ٪ من الغاز الطبيعى، وتبدو صورة المستقبل قائمة بالنسبة لاستخدامات هذه الموارد الهيدروكربونية الناضبة، فمن المنتظر أن يرتفع الطلب العالمى للكهرباء فى عام ٢٠٢٠ إلى مرة ونصف المرة عما هو عليه اليوم وإلى الضعف فى عام ٢٠٣٥. فالاستهلاك العالمى ينمو بنسبة ٢ ٪ سنويًا طبقًا للمرصد الجيولوجى الأمريكى ليصل إلى الذروة الحرجة حوالى عام ٢٠٣٠ حيث إن الاحتياطى من مخزون البتروول المستكشف مضافًا إلى غير المستكشف -نحو ٩٠٠ مليار برميل- يصل إلى نحو ٦,٢ تريليون برميل، ويستهلك العالم منذ ١٩٩٥ قرابة ٢٤ مليار برميل سنويًا بينما الاستكشاف السنوى لا يزيد على ٩,٦ مليار برميل وذلك رغم التطور التكني للمعدات التى أمكنها الوصول إلى ١٠ أميال تحت الأرض وتعمل فى كل الاتجاهات لرصد البتروول والغاز إلكترونياً.

وتضاف إلى صورة العجز فى موارد الطاقة التقليدية أبعاد زيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة، فالأمم المتحدة تقدر سكان العالم بـ ٩ مليارات نسمة فى ٢٠٥٣ مقابل ٦,٧ مليار اليوم، كما أن استهلاك الفرد للطاقة يتزايد فى

* نشر بجريدة الأهرام فى ٢٤ يوليو ٢٠١٠.

الدول الصاعدة اقتصاديًا مثل الصين التي لا يزال متوسط استهلاك الفرد للطاقة بها يمثل أقل من عشر المتوسط في الولايات المتحدة، وعليه تتوقع الوكالة الدولية للطاقة دخول العالم حقبة فقر الطاقة ليصل المحرومون من الكهرباء في عام ٢٠٣٠ إلى ١,٤ مليار نسمة، وعلاوة على عجز الموارد التقليدية وزيادة السكان والاستهلاك فهناك بالطبع إشكالية التغير المناخي نتيجة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التي تشكل وسائل النقل بالسيارات ثلث كميته فاحترق كل جالون بنزين يطلق ثلاثة كيلو جرامات من الكربون في الهواء ويصل متوسط نصيب كل أمريكي - على سبيل المثال - إلى واحد طن سنويًا لمجرد استخدام سيارته، وبالتالي زادت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو لتصل إلى ٣٨٤ جزءًا في المليون مقابل ٢٨٠ خلال الـ ١٠,٠٠٠ سنة الماضية، ويعتبر رقم ٥٥٠ جزءًا في المليون هو حد الخطر على كل الكائنات الحية على سطح الأرض.

وخلال القرن العشرين زادت حرارة الجو بمعدل ثلاث درجات فهرنهايت ويتوقع أن تصل إلى ٧ درجات في عام ٢٠٥٠ مما أدى إلى ارتفاع مستوى مياه البحر، ولقد بلغت خسارة الاقتصاد العالمي من الفاقد الزراعي والتصحر والفيضانات قرابة ٢٦٥ مليار دولار سنويًا و ٣٠٠ مليار دولار أخرى سنويًا نتيجة زيادة الملوحة في المياه الجوفية الصالحة للزراعة والشرب، ولقد جاء بروتوكول كيوتو بعد عدة مؤتمرات حول المناخ أولها مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ليضع بعض القواعد والإجراءات لمواجهة ظاهرة التغير المناخي إلا أن إجماع دول كبرى مثل الولايات المتحدة عن التوقيع على البروتوكول وقصور المقترحات في معالجة جذرية لاقتصاد الطاقة الذي يعتمد حاليًا على بنية أساسية عالمية - من محطات وشبكات - للوقود المستخرج من الأرض تقدر بـ ١٠ تريليونات دولار جعلت الاتفاق هشًا مما دعا الدول، وتحت ضغط من المجتمع المدني، إلى الحوار حول مشروع كيوتو ٢، ومما لا شك فيه فإن التغير المناخي أصبح المحرك الرئيسي لإرساء وبلورة اقتصاد جديد للطاقة.

ولقد عقد مجلس الاستخبارات الوطنية - وهو أحد مراكز الأبحاث الحكومية في الولايات المتحدة - منتدى تحت عنوان جيوبوليتكا الطاقة في عام ٢٠١٥ تمخض عنه أربعة سيناريوهات، الأول متفائل نتيجة سياسات لتخفيض الطلب العالمي على البترول إلى ١٣ مليار برميل سنويًا. والثاني متفائل أيضًا بإحداث

نقلة نوعية فى تكنولوجيا الطاقة المتجددة من رياح وشمس وخلايا وقود هيدروجينية مع ارتفاع كفاءة استخدام الوقود التقليدي، والثالث متشائم حيث لا يلبى العرض الطلب عند عام ٢٠٣٥. والرابع قائم أيضًا فى حالة اندلاع حروب واضطرابات فى الشرق الأوسط. وهكذا فإن العالم مشغول بشريان حياة الحضارة، مدركًا أن التحدى فى القرن الحادى والعشرين يتمثل فى تلبية الطلب الضخم والمتزايد على الطاقة مع إنتاج واستخدام متناقص فى نفس الوقت لطاقة الكربون، ويضع الخبراء والساسة خططًا متعددة لإستراتيجيات انتقالية بين الوضع الخطر القائم وبين المستهدف البعيد من طاقة نظيفة منها:

- ١ - استخدام أكبر للغاز الطبيعى والأقل لتوليثًا من البترول، غير أن اقتصادًا عالميًا مبنيا على الغاز يصطدم بالتكلفة العالية لنقل الغاز المسيل.
- ٢ - رفع كفاءة ١٦٠٠ محطة فى العالم لتوليد الكهرباء من الفحم من ٤٠ % إلى ٦٠ % وتبديل ١٤٠٠ محطة أخرى للعمل بالغاز الطبيعى.
- ٣ - رفع نصيب الطاقة النووية إلى الضعف.
- ٤ - زيادة ٧٠٠ ضعف فى الطاقة الشمسية.
- ٥ - زيادة ٤٠ ضعفًا فى طاقة الرياح.
- ٦ - إيقاف قطع أشجار الغابات.
- ٧ - رفع كفاءة استخدام مليارى سيارة لتصل إلى ٦٠ ميلا للجالون بدلا من المتوسط الحالى وهو ٣٠ ميلا للجالون وتشغيل السيارات بالوقود الحيوى والميثانول المتولد من مخلفات عضوية بدلا من الإيثانول، وزيادة نسبة السيارات المهجنة (محرك كهرباء مع محرك ديزل أو غاز).
- ٨ - تخفيض استهلاك الكهرباء فى المنازل والمكاتب والمتاجر بنسبة ٢٥ % نتيجة الارتقاء بمواصفات البناء والعزل وأجهزة التكييف من خلال الشبكات الذكية لنقل الكهرباء.
- ٩ - تحويل وسائل النقل العام إلى الكهرباء.
- ١٠ - تطبيق ضريبة كربون من ٥ إلى ١٠ دولارات على كل طن وقود

تقليدي تتزايد تدريجيًا لتصل إلى ١٠٠ دولار خلال عقدين.

١١ - والنقطة الأهم هي القضاء على الفاقد Zero waste، فالفاقد ببساطة هو فاقد في الموارد والطاقة والمواد والمنتجات، فالشركات التي ستطبق هذا النموذج الجديد للأعمال New business model ستكون أكثر إنتاجية وتنافسية، والهدف هو إعادة استخدام جميع المنتجات وليس فقط من خلال إعادة تدوير المخلفات Recycling ولكن من خلال إعادة الاستخدام أيضًا Downcycling .

١٢ - عمل برامج للبحث والتطوير بهدف إنتاج الفحم النظيف أى التخلص من الكربون فى الفحم Decarbonizing coal وتحويله إلى غاز الفحم الغنى بالهيدروجين نظرًا لأن الفحم هو أكثر العناصر فى الطبيعة وفرة وأقلها سعرًا.

وتعتمد المرحلة الانتقالية - كما أسلفنا - على عناصر كفاءة استخدام الطاقة التقليدية وتكثيف البحث والتطوير فى مجالات استخدام الطاقة النظيفة المتولدة من عناصر فوق الأرض - المتجددة - بخلاف عناصر ما تحت الأرض - الناضبة - وذلك تمهيدًا لنظام عالمى جديد للطاقة على المدى الطويل مرتكزًا على تطور التكنولوجيات الجديدة للوقود من الهيدروجين والرياح والشمس والمد والجزر والمخلفات العضوية والزراعية، ولعل أهمها على الإطلاق خلايا الهيدروجين ولقد بدأ بالفعل استخدام تعبير اقتصاد الهيدروجين لوصف وقود المستقبل كبديل لاقتصاد الكربون، وخلايا الهيدروجين هى نوع من البطاريات تخطط الهيدروجين مع الأكسجين لتوليد تيار كهربائى، ويشكل عنصر الهيدروجين ٧٥ ٪ من كتلة الكون ولكن يصعب وجوده فى حالة نقية نتيجة تفاعله بشكل قوى مع العناصر الأخرى فى الطبيعة - مع الأكسجين لتكوين الماء ومع النيتروجين لتوليد الأمونيا مثلا - كما أن جميع الهيدروكربونات (فحم/ بترول/ غاز) مكونة أيضا من عنصر الهيدروجين متحدًا مع الكربون، ومن المعروف أن الهيدروجين يمكنه تخزين الطاقة لفترات طويلة، وتُصنع خلايا وقود الهيدروجين بكل الأحجام من بطاريات للمحمول إلى بطاريات للسيارات وللمباني والمنازل.

وتقوم شركات السيارات العالمية بمبادرات عديدة لإنتاج خلايا الوقود، فلقد رصدت شركة فورد بمشاركة شركة ديمر مليار دولار لمشروع الخلايا ونفس التوجه تبنته شركات جنرال موتورز وتويوتا وهوندا ونيسان، ولقد أنتجت

شركة ديمر أول سيارة تعمل بالوقود الخلوى نموذج NECAR2 وتتسع لستة أشخاص وتصل سرعتها القصوى إلى ٧٠ ميلا فى الساعة وت شحن كل ١٥٠ ميلا، وستسمح هذه التكنولوجيا باستقلالية الطاقة لكل مبنى ومنزل من حيث توليد واستخدام الكهرباء حيث يمكن لكل وحدة سكنية تخزين وقود الهيدروجين وتبادل الكهرباء أخذاً وعطاءً مع الشبكة العامة الموحدة وكل ذلك يتم إلكترونياً من خلال الحاسبات الآلية، إلا أن تكلفة خلايا الوقود ما زالت مرتفعة جداً بالنسبة للوقود الكربونى ولا ينتظر أن ينتقل العالم إلى وقود الهيدروجين قبل عدة عقود.

أما الطاقة النووية فتواجه باعتراضات قوية من المجتمع المدني فى الدول المتقدمة التى لم تقم ببناء أية مفاعلات خلال السنوات العشرين الماضية، وفرنسا هى الدولة الوحيدة التى تتوافر لها ٥٠ ٪ من احتياجاتها للكهرباء من الطاقة النووية، التى رأى الجنرال ديغول بنظرته الإستراتيجية طويلة المدى أن استقلال القرار السياسى فى فرنسا وخاصة عن الولايات المتحدة سيتحقق من خلال تملكها لمصادر الطاقة.

أما الطاقة النووية الهائلة المتولدة من الاندماج النووى - وليس الانشطار النووى كما هو الحال الآن - فيقدر لها ما لا يقل عن مائة عام لتصبح حقيقة على أرض الواقع العملى، وتمثل الطاقات المتجددة المتولدة من الشمس والرياح والبيوماس والمد والجزر للبحار ٨ ٪ من إجمالى الطاقة فى عالم اليوم يذهب نصيب الأسد ٧ ٪ إلى طاقة المساقط المائية (السد العالى على سبيل المثال) مقابل ١ ٪ فقط للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويمكن لتكنولوجيا الطاقة الشمسية توفير ٢٨ تيراوات من الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٥٠، ولكن ما زالت تكلفة الكيلووات من هذه الطاقة تصل إلى ١٤ ضعف الطاقة المتولدة من الفحم وثلاثة أضعاف الغاز الطبيعى، كما أن الخلايا الشمسية ما زالت فى حاجة إلى تطوير تقنى لرفع كفاءتها. وإذا أمكن التوصل إلى توليد الطاقة من الشمس بسعر ٨ سنتات للكيلووات ساعة وهذا ما تصبو إليه كل البرامج الحالية فإن الطاقة الشمسية ستكون منافساً قوياً للغاز وخاصة فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط.

وتعتبر مدينة فرايبورج أول مدينة شمسية على مستوى العالم حيث تأتى معظم طاقتها من الخلايا الشمسية على أسطح المنازل ومن خلال محطة حلزونية

عالية التكنولوجيا تدور مع اتجاهات الشمس لتوليد الكهرباء، وألمانيا رائدة في هذا المجال، أما بالنسبة لطاقة الرياح فهي واعدة في المدى القصير، فبمجرد وصول سرعة الرياح إلى ٧ أميال في الساعة يدور المحرك وريش المراوح وعند سرعة ٣٠ ميلاً في الساعة يتمكن كل توربين من توليد ٦٦٠ كيلووات تكفي لإضاءة ٣٠٠ منزل، وتولد أوروبا ٧٠٠٠٠ ميغاوات من طاقة الرياح تغذي ٣,٩ مليون منزل، وتتميز الطاقة المولدة من الرياح بانعدام كامل لسعر الوقود وأية أنواع من الانبعاثات إلا أن التكلفة الرأسمالية تشكل حرجاً زاوية في جدوى حقول الرياح، وتقدم ألمانيا دعماً قدره ١,٨ سنت للكيلووات ساعة لتشجيع استخدام هذا النوع من الطاقة.

أى طريق ستسلكه مصر؟

إن مستقبل التنمية وتنافسية مصر على المستوى الدولي يعتمدان على إستراتيجية طويلة ومتوسطة المدى للطاقة وبلورة هذه الإستراتيجية ليست مسؤولية وزارة أو جهة بمفردها بل هي نتاج جهد جماعي، بتنسيق من المجلس الأعلى للطاقة وتشارك فيه الوزارات المعنية مثل الطاقة والكهرباء والبتروك والصناعة والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية والاستثمار والتعليم العالي والبحث العلمى والإنتاج الحربى والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة والعمل والمالية، ويدلى خبراء الجامعات وهيئة الطاقة المتجددة ومراكز الأبحاث بدلوهم فيها، على أن تناقش هذه الإستراتيجية فى وسائل الإعلام ومنظمات الأعمال والمجتمع المدنى تمهيداً لعرضها على مجلسى الشورى والشعب لإقرارها كمشروع اقتصادى قومى لبناء دولة ما بعد عصر مشتقات الكربون، وحسناً فعلت الحكومة ببرنامج المحطات النووية وتوليد الطاقة من الرياح فى الزعفرانة ولكن المطلوب الآن هو نصيب واضح لكل التكنولوجيات الجديدة لتوليد الطاقة فى كعكة الاقتصاد المصرى.

تفويض للتغير*

إن أية أفكار تطرح من قبل مؤسسات الدولة المختلفة سواء كانت حكومية أو اقتصادية أو مدنية أو حزبية لا بد أن تخضع في نهاية المطاف لتقييم المواطنين ولتقييم العالم الخارجى أيضاً فى ظل مناخ دولى انهارت فيه الحدود وتشابكت فيه الاهتمامات والمصالح، والتقييم لا ينصب على مدى جدية أو موضوعية تلك الأفكار بقدر ما يركز على مدى نجاح تطبيقها على أرض الواقع، فأى قول لا يكون له معنى إلا إذا كان مما يمكن أن يتحول إلى فعل ولا تكون المعرفة معرفة إلا إذا كانت أداة تغيير، والسؤال المحورى الذى يشغل الكثير من المهتمين بقضايا الوطن بل أيضاً الخبراء والإعلاميين خارج الحدود التى تشاء ظروف المؤتمرات والندوات التحاور معهم هو: لماذا نحن قادرون على طرح هذا الكم الهائل من الأفكار والحلول وغير قادرين فى نفس الوقت على تنفيذها؟ وكيف نتوقع أن نمسك بزمام المستقبل بينما الواقع ينفلت من أيدينا؟

أين مكن الداء إذن؟ لا أظن أنه من المفيد الآن أن نبجر مثل الكثيرين فى الداخل والخارج فى مياه الجمارك والضرائب ومناخ الاستثمار.. إلخ من موضوعات تناولتها بعمق وتفصيل الدراسات والأقلام على امتداد سنوات فكل تلك الإشكاليات أعراض لداء وظواهر لمرض لم يفلح معه إصدار تشريعات جديدة أو تغيير قوانين قديمة!

والداء يتمثل فى تشخيص بسيط لا خلاف حوله ألا وهو نمط البيروقراطية فى مصر وانتشار هذا النمط فى جميع مؤسسات الحياة فى مصر عامة أو

* نشر بجريدة الأهرام فى ٢٨ يونيو ٢٠٠٦.

خاصة، حكومية كانت أو مصرفية، قطاعًا خاصًا أو مدنيًا، ثقافيًا أو رياضيًا! ولكن ما يعيننا هنا هو اقتراح الأسلوب العملي السريع لتفكيك هذا النمط المعوق لكل تقدم وهو النمط الذي أحل الثبات والجمود محل التغيير حيث إن ما يعنيه ليس هو التقدم بل هو راحة البال (إذا افترضنا حسن النية من جانبنا)، ولكن كيف يتغير هذا النمط بلا متغير أو يتحول بلا متحول؟

ولقد بدأ النمط أو بالأصح المرض في جسد وهيكल المؤسسات الحكومية وانتقلت العدوى إلى القطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة والمصارف المملوكة للدولة كليًا أو جزئيًا، وفي مرحلة لاحقة ظهرت أعراض المرض على القطاع الخاص الذي استعان بخبرات ونظم القطاع العام وعليه فلا مفر من أن تبدأ منهجية العلاج بالقطاع المهيم على المعاملات أى المؤسسات الحكومية، وحيث إن الإصلاح الإدارى لهذه المؤسسات لم يأت بثماره المرجوة فإن الحل السريع والفعال يتمثل فى تغيير شامل لقيادات العمل الإدارى فى مصر فى جميع الوظائف العليا التى قد تصل إلى نحو ٧٠٠ وظيفة فى مجالات الخدمات العامة والصحة والأجهزة الحكومية التابعة للوزارات، وانتقاء القيادات الجديدة من خارج المنظومة الحكومية سواء من الخبراء المصريين من الداخل أو فى الخارج المشهود لهم بالكفاءة وغير أصحاب مصلحة، وتفويض تلك القيادات من قبل رئيس الدولة مباشرة لإحداث التغيير فى الهياكل والنظم والأفراد دون التقيد بلوائح سابقة أو بالتسلسل الرئاسى لهيكل الحكومة الحالى المطلوب أيضًا إعادة هندسته على أسس عصرية، ولقد نجحت فى الماضى - رغم نظام اقتصادى غير مرن - تجارب فى قناة السويس والسد العالى، كما أن رئيس الدولة فى ذلك الوقت عندما أراد أن يحدث النقلة من الرأسمالية إلى الاشتراكية - بصرف النظر عن رأينا فى هذا التحول - لجأ إلى تعيين وتفويض رؤساء الشركات العامة بمرسوم صادر منه وباختيار بين بدائل أسماء عرضت عليه، المقصد من ذلك هو تأكيد أن مراحل التحول الجذرية لا يمكن أن تتم بقيادات من داخل المنظومة نفسها بل من خارجها ممن تنطبق عليهم مواصفات المرحلة الجديدة على أن تفوض القيادات الجديدة بإحداث التغيير ضمن إطار واضح من اللامركزية التى هى ركيزة التنمية إذا أردنا بالفعل الأخذ بفلسفة اقتصاد السوق.

هذه اللامركزية يجب أن تمتد أيضًا إلى نظام للحكم المحلى، وذلك بفصل موازنة المحافظات عن موازنة الدولة وإعطاء الصلاحيات المالية والإدارية

للمحافظ، فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمرافق العامة، الذى هو فى الأساس يمثل رئيس الدولة فى الإقليم ويعين بقرار منه، وتحويل الوحدات الحكومية التابعة للمحافظة (المستشفيات - المدارس - هيئات المرافق العامة) إلى كيانات إدارية مستقلة تحكم كل منها لوائحها ونظمها الخاصة وتقوم على إدارتها مجالس ذات صلاحيات كاملة مع مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة فى مجالات إشرافية توجه وتعاون مجالس الإدارة وتعتمد هذه الوحدات على مواردها الذاتية وما يقدم لها من موازنة الدولة على شكل إعانات لسد العجز لمواجهة أعباء الدعم الذى تحدده الدولة للمواطن فى التعليم والصحة، وستبارى هذه الجهات فى المستقبل على ابتكار الوسائل للارتقاء بالموارد الذاتية لمواجهة متطلبات المواطنين المتزايدة من الدعم نتيجة الزيادة السكانية بدلا من الاعتماد على موارد الدولة المحدودة أى أن الدعم سيتوافر من اللامركزية بشكل أفضل كَمَا ونوعًا مما يقدمه النظام المركزى، ومن هنا لا يكون الحديث عن إلغاء أو تخفيض الدعم، ولكن توفير آلية جديدة يتحقق من خلالها الدعم مثلما تفعل العديد من دول العالم، ومثلما هو مطبق فى مصر حاليًا فى كثير من مؤسسات المجتمع المدنى التى تقدم الخدمات الصحية والتعليمية لمحدودى الدخل، ومن الطبيعى أن تحدد توزيع الأدوار والمسئوليات والمهام بين أجهزة الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلى، كما يجب وضع نظم للحوافز بجميع هذه الوحدات مرتبطة بالأداء وإنشاء مكتب تابع لوزير التنمية الإدارية يسمى مكتب مراجعة الأداء يعاون الأجهزة الحكومية فى تطوير مقاييس الأداء وتقرير الحوافز بناء على أهداف محددة، كما يقوم المكتب بعمل استطلاعات لآراء المواطنين لتقرير مستوى الخدمات المؤداة لهم.

ولقد أقدمت الحكومة بالفعل على تطبيق هذه التوجهات فى قطاع البنوك وتم تغيير قياداتها بنفس النهج المشار إليه، إلا أن التجربة تصطدم بحاجزين لا بد من الإشارة إليهما حتى لا يلقى اللوم مستقبلا على مبدأ تجديد الدم فى المناصب العليا:

أولاً: إن المستويات الأقل فى التنظيم التى تعتمد عليها القيادات الجديدة لا تزال تسير بنفس النهج السابق، وربما يكون لها العذر فى ذلك نتيجة للرعب الذى تعيشه خوفاً من أى مساءلة مستقبلية وبالتالي فهى تفضل السلبية والتوصية

بحلول بيروقراطية عقيمة، وهذه نقطة جوهرية يلزم معالجتها ليس فقط في حالة البنوك ولكن في أى موقع سيتم فيه التحديث والتغيير حيث ستجد القيادات الجديدة نفسها سجيناً للمستويات التنظيمية الأدنى، وذلك يؤكد أهمية تفويض القيادات في اتخاذ الإجراءات لإعادة تشكيل النظم والهيكل والأفراد بل إن محاسبة القيادات فى الفترة الأولى يجب أن تتم على أساس ما يغيرونه من آليات إدارية وثقافة تنظيمية.

ثانياً: إن غياب إطار تضعه الحكومة والبنك المركزى لتسوية الديون المتعثرة وترك الأمر لكل بنك يضع على كاهل القيادات الجديدة مسؤولية غير واضحة المعالم، وترك البنوك بمفردها لإيجاد الحلول لن يجدى فى المرحلة الراهنة نتيجة حجم المشكلة وخاصة البنوك الصغيرة والمتوسطة، وقفزاً على بيروقراطية الصف الثانى يمكن تشكيل لجنة استشارية عليا بكل بنك تضم عدداً محدوداً من الخبراء لإعطاء التوصيات فى كيفية التعامل كل حالة فى ظل الإطار العام للتسويات التى يجب أن تتبناه بجرأة الدولة مثلما فعلت كوريا الجنوبية واليابان على سبيل المثال.

ليس الهدف هو مناقشة قضايا البنوك أو التعثر ولكن الهدف من هذا التوضيح هو التركيز على أن العبرة ليست فقط بتغيير القيادات ولكن استكمال ذلك بالتفويض والمساندة اللازمة للقيادات الجديدة حتى لا تجهض التجارب الوليدة للإصلاح وحتى لا تتربع التعقيدات البيروقراطية على عرش المعاملات فى مصر بما تعنيه من عدم فاعلية وتدنى الكفاءة وأحياناً من الفساد، وحتى لا يرتفع عدد ضحايا الاستبداد البيروقراطى كل يوم مما يؤثر سلباً فى رأس المال الاجتماعى والاقتصادى للوطن.

الخدمة العامة.. إلى أين؟

لعبت مؤسسات الخدمة المدنية دورًا محوريًا في التنمية على امتداد تاريخ مصر الحديث إلا أن أداءها الرائد لم يستمر مما يعرضها للنقد والهجوم لفشلها في التعامل بكفاءة وفاعلية مع المصالح العامة من جانب، وعدم إدراكها للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر، وأصبحت الإدارة العامة في مصر هي المشكلة بدلًا من أن تكون الحل، وفقد المواطنون بالتالي الثقة في قدرة الأجهزة الحكومية على تلبية احتياجاتهم المتزايدة والمشروعة.

ولقد جرى تغيير جوهرى في النموذج الأساسى للحكومة فى عصر ما بعد الصناعة وتأسست الإدارة العامة الجديدة على مفاهيم الجودة والإنتاجية التى بدورها تركز على عناصر الكفاءة والمساءلة، وصار من المستحيل تطبيق تنظيم هيكل نمطى واحد للإدارة الحكومية فى كل الحالات وفى كل الأوقات، والتحديات التى تواجه الخدمة العامة فى مصر لا تقتصر على إيجاد حل لمشكلات الجهاز الإدارى للدولة ولكن على حلول بشكل يعيد ثقة المواطن المصرى فى أجهزته الحكومية، ذلك يقتضى الأخذ فى الاعتبار مجموعة من الاتجاهات الحديثة تشكل إطارًا يمكن من خلاله إعادة توصيف أدوار والتزامات الإدارة العامة.

أولاً: تؤثر المتغيرات الاقتصادية فى رسالة وهيكل المؤسسات العامة، فاقتمادنا يتحول إلى اقتصاد سوق، والخدمات صارت مكوناً رئيسياً فى هذا الاقتصاد، كما أننا نتوجه إلى الاندماج فى الاقتصاد الدولى، وعلى المسؤولين

عن الخدمة العامة سواء على المستويات المركزية أو المحلية تأدية دور مهم في التنمية الاقتصادية، كما أن التحديات أمام الذين يديرون البرامج العامة وخاصة الصحة والتعليم تتمثل في قلة المتاح من الموارد بالنسبة لما هو مطلوب. ولقد دفعت هذه العوامل مجتمعة في العديد من دول العالم إلى ابتكار نماذج جديدة لمشاركة العام والخاص في توفير الخدمات العامة، ولم يصبح عمل الخدمة المدنية مقصوراً على الحكومة وحدها ولكنه مجهود تشارك فيه الأجهزة الحكومية والقطاع الأهلي غير مستهدف الربح والقطاع الخاص، وأصبح من المألوف خصخصة الخدمة أو التعاقد على تقديمها بإشراف حكومي طبقاً لمعايير محددة في التسعير والجودة.

ثانياً: إن المتغيرات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطورات تكنولوجية جعلت البعد العالمي للإدارة العامة يأخذ أهمية عن ذي قبل، وعلينا ألا نقلل من تأثيرات العولمة في الخدمة العامة فالتوجه نحو اللامركزية جاء كرد فعل لمتطلباتها التنافسية وللتعامل السريع والفوري مع الفرص والتهديدات التي أوجدتها، وتتمثل الإشكالية عندنا في كون معظم القائمين على الخدمات العامة في الأقاليم غير مؤهلين بالقدر الكافي لتولى السلطات وتحمل المسؤوليات الجديدة جراء تطبيق اللامركزية.

ثالثاً: يعمل الموظف العام في محيط عمل جديد، فلقد ساعدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على الارتقاء بالأداء وبمستوى الخدمة مع تخفيض التكلفة في أنحاء شتى من دول العالم، وأدت استخداماتها في الأجهزة الحكومية إلى تصميم أشكال تنظيمية جديدة مختلفة عن الأشكال البيروقراطية التقليدية التي عرفت مع العصر الصناعي وذلك بما تتيحه الشبكات اليوم من مشاركة من قبل العاملين في تلك الأجهزة وأيضاً من قبل أصحاب المصلحة من المواطنين، واستخدام هذه التكنولوجيات في الأداء اليومي لأجهزة الحكومة (الحكومة الإلكترونية) ليس هدفاً في حد ذاته، حيث إن عمل الموظف العام من خلال الفضاء الإلكتروني Cyberspace يهدف إلى التوجه نحو مفاهيم الحكومة التنافسية والحكومة المملوكة للمجتمع Government Community Owned.

رابعاً: أهمية مشاركة المواطن في عملية حوكمة أجهزة الخدمة العامة مما يعزز دور المجتمع المدني، فالقرارات تؤخذ بشكل متزايد من خلال التفاعل

الإيجابى مع المواطنين، وهذا يعنى أن المواطن لا يلعب دورًا كمتلقٍ للخدمة فقط، ولكن كمشارك فى وضع السياسات والبرامج التى تؤثر فى حياته، وفى حقيقة الأمر فإنه يجب ألا ننظر إلى المواطن على أنه العميل أو الزبون ولكن على أنه المالك الذى يفوض مسئولى ومديرى الخدمة الحكومية فى أداء مهامهم لمصلحته، ومن هنا يصعب محاكاة الإدارة العامة بإدارة القطاع الخاص، فإن كانت الكفاءة وضبط الإنفاق هى مطالب مشتركة فى الحالتين فإن المساءلة المجتمعية ومفاهيم حقوق المواطنة تضيف على الإدارة العامة أبعادًا غير تلك المتعلقة بالإدارة الخاصة، فاهتمام الإدارة العامة بالمساواة والعدالة تأتى على نفس سلم أولويات الكفاءة والأداء، كما أن المشاركة المجتمعية فى الإدارة العامة تشكل قاعدة أساسية للنظام الديمقراطى.

خامسًا: القيادة التنفيذية فى الجهاز الحكومى هى المؤتمنة على ثقة الناس فى تحقيق المصلحة العامة وعدم غلبة المصالح الخاصة، ولعل أهم تحدى يواجه الخدمة العامة يتمثل فى تحديد وبلورة منظومة قوية للقيم العامة، فتنوير الخدمات العامة يجب ألا يقتصر على تذليل المشكلات الإدارية فحسب بل يجب أن يتوجه فى المقام الأول إلى قيم وسلوك الموظف العام التى تشكل إطارًا لمساءلته، وخاصة أن الخدمة العامة لم تعد مقصورة - كما أسلفنا - على القيادات الإدارية التى تدرجت على السلم الوظيفى بل ستشمل نطاقًا واسعًا من المؤسسات الأهلية والخاصة أيضًا فى توفير الخدمات، كما أن العديد من القيادات التنفيذية قد تأتى من القطاع الخاص كما شاهدنا فى التشكيل الوزارى الأخير مما يفرض سلوكيات إدارية وسياسية وأخلاقية جديدة، وفى كل الأحوال فإن التطور الديمقراطى يتطلب تنظيم ومراقبة ممارسات قيادات الإدارة العامة على جميع مستويات أجهزة الدولة.

نقطة أخيرة تتعلق بإعداد نخبة الإدارة الحكومية، فالوظيفة العامة فى مصر كونت فى الماضى مستودعًا للخبرة الفنية والإدارية استفاد منها القطاع الخاص المصرى فى انطلاقه، وقامت عليها دعائم المؤسسات العامة والخاصة فى محيطنا العربى والإفريقى وأيضًا فى المؤسسات الإقليمية والدولية، ويلح السؤال علينا الآن: كيف نعيد تشكيل وتأهيل قادة الإدارة الجدد بحيث لا نجرد القطاع الخاص من خبراته أو نلجأ للخبرة الأجنبية فى إدارة شئوننا العامة؟

إعادة هيكلة الجهاز الإدارى للدولة*

إن الاقتصادات التى تتسم بالديناميكية هى التى تنتمى لدول فاعلة، ولكن ما هى مقومات الدولة الفاعلة؟

يؤكد خبراء الاقتصاد السياسى أن الدولة القوية الفاعلة هى التى تركز أو تمارس ما يسمى بالسلطة الهيكلية Infrastructural Power بأركانها الثلاثة أي:

١- قوة نافذة Penetrative وتعنى مقدرة الدولة على الوصول والتفاعل المباشر مع المواطنين.

٢- قوة مستخلصة Extractive وتعنى مقدرة الدولة على استخلاص واستخراج الموارد من المجتمع سواء كانت الموارد مادية أو بشرية، ومهما تنوع الهدف من هذا الاستخلاص سواء كان للضرائب والتنمية أو للدفاع.

٣- قوة تفاوضية Negotiative وتعنى مقدرة الدولة على التفاوض مع مختلف الفئات الاجتماعية بهدف تنسيق اقتصاد الوطن.

إن هذه القدرات مرتبطة بشكل مباشر بالجهاز الإدارى للدولة حيث إن الجماهير هى هدف النشاط البيروقراطى، الذى لا بد أن يكون قادرًا على القيام بدور حيوى فى العملية التنموية، فإذا لم تستطع البيروقراطية أن تلعب دورًا ديناميكياً فى مواجهة تحديات التنمية فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر سوف تتباطأ وتلكأ، وتتفق أدبيات الإدارة العامة على أربع خصائص

* نشر بجريدة الأهرام فى ٢١ و ٢٨ فبراير ٢٠٠٤.

يجب أن تتحلى بها البيروقراطية إذا رغبت في أن تصبح أداة فعالة في التنمية وهي الدافع Drive والتجديد Innovation والمرونة Flexibility والألفة مع الجماهير Rapport.

إن هذه الخصائص يجب أن يتضمنها تشكيل وصلاحيات وظائف الجهاز الإداري للدولة المنوط بتوفير الخدمات الإستراتيجية للمواطنين بالجودة والكمية والتكلفة المعيارية المناسبة وتوفير احتياجات محدودى الدخل فى التعليم والصحة والإسكان والنقل وأعمال مقاييس الكفاءة والتقويم الاقتصادى لما يؤديه من خدمات، وإن كانت وحدات الجهاز الإدارى للدولة لا تسعى إلى الربح بطبيعتها ولكنها يجب أن تحقق فوائد تستثمرها فى تحسين وتطوير خدماتها وتجديد إمكاناتها (أن تحقق قيمة مضافة اقتصادية Economic Value added).

مما سبق يتضح أن إعادة هيكلة الجهاز الإدارى للدولة أصبحت ضرورة ملحة، بحيث تشمل إعادة الهيكلة العناصر التالية:

١- هيكل وشكل الحكومة أى عدد ونوعية الوزارات والأجهزة والهيئات التابعة لها.

٢- سلطات وصلاحيات الإدارة المحلية والتوازن الصحى بين المركزية واللامركزية، والقواعد التى تحكم الموازنة العامة وموازنات المحليات.

٣- نظم اختيار قيادات الجهاز الإدارى للدولة وتطبيق آليات الإدارة بالأهداف على وحداته المختلفة والتعاقد على هذه الأهداف مع القيادات المختارة.

٤- نظم تقييم أداء الأجهزة الحكومية ودور الأجهزة الرقابية، والمشاركة الشعبية فى الإشراف والرقابة على الخدمات المؤداة للمواطنين.

ولقد فرضت تكنولوجيات الاتصال والمعلومات واقعا جديدا وأوجدت معطيات جديدة (المنافسة فى الوقت - المنافسة فى الابتكار)، فالحكومة الإلكترونية صارت أبوابها مفتوحة لمدة ٢٤ ساعة يوميا للجمهور (تعرف الحكومة الإلكترونية e-government بتوفير المعلومات والمنتجات والخدمات من خلال استخدام التكنولوجيا)، وتستخدم الحكومات والمحليات اليوم مواقع أبواب Web Portals سهلة الاستخدام ومنظمة حول احتياجات المواطنين التى تواجههم فى الحياة اليومية بصفة متكررة (شهادات الميلاد، التراخيص، الحجوزات..)،

وليس حول هيكل ومهام الجهاز الإدارى، كما أن الخدمات المالية للحكومة والمشتريات الحكومية واستطلاعات الرأى تتم عن طريق الشبكة الإلكترونية، وذلك كله يؤدى إلى وفر هائل فى تكلفة المعاملات للأفراد والأعمال على السواء ويزيد من تنافسية الدولة ككل، وبالنسبة للدول النامية مثل مصر حيث لا يتوافر عدد ضخم من المواطنين للاستفادة من الحكومة الإلكترونية فإن هذه الخدمة يمكن توافرها عن طريق مراكز البريد المنتشرة فى أنحاء الجمهورية وتطويرها لأداء هذه المهمة، كما نقترح إنشاء:

مجلس للتميز فى الأداء الحكومى The Council for Excellence in Government ودوره العمل على تطبيق معايير الجودة والتميز فى المنظومة الحكومية، وتحليل نتائج الأعمال الحكومية، وإعداد مقترحات التطوير المستمر بهدف استجابة المنظمات الحكومية للمتغيرات والتحديات والسعى إلى الوصول إلى مستوى الممارسة الأكثر تفوقاً Best Practice من خلال اتباع منهجية القياس المرجعى benchmarking مما يؤدى فى النهاية إلى تفعيل عناصر السلطة الهيكلية للدولة.

الجهاز البيروقراطى المصرى: معطيات وخصائص

لا بد فى محاولة التطوير والتحديث أن نأخذ فى الاعتبار المعطيات التالية:

• فئة الجهاز البيروقراطى للدولة تمثل ثلث القوى العاملة فى مصر وهى مسئولة عن إعالة قرابة ١٥ مليون مصرى. وهى الفئة الأكثر استفادة من الدعم والأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار.

• عجز الموازنة العامة والحاجة إلى التخفيض فى النفقات الحكومية سيجعل زيادة المرتبات للفئة البيروقراطية أمراً مستحيلاً.

• هذه الفئة هى الأكثر قراءة للصحف والتأثر بالإعلام المحلى وهى الأشد اعتقاداً بنظريات المؤامرة فى تفسير الأحداث.

• وهى الأشد تصدياً للإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة واقتصاد السوق بصفة خاصة لارتبابها فى أهداف ودور القطاع الخاص.

• تخضع البيروقراطية المصرية للهجوم من كل الجوانب (لكونها بالغة الجمود): من جانب النظام السياسى ومن الجمهور ومن القطاع الخاص ومن المؤسسات الدولية ومن الإعلام مما دفعها إلى مواقف التخندق والدفاع بدلاً من التجديد وإعادة تقييم الذات.

إن هذه الاعتبارات تزيد عملية التحديث تعقيداً وبالتالي فإن التطوير والتحديث لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يتما على حساب الفئة البيروقراطية بل يجب أن يتحققا من خلال إعادة هيكلة تحافظ على حقوق هذه الشريحة المهمة من المواطنين وتضمن لهم آفاق مستقبل رطب، ومن هذا المنطلق فلا مجال للحديث عن تخفيض لعدد العاملين بالجهاز الإدارى حيث إن إعادة الهيكلة ستعنى إعادة ترتيب المهام والأجهزة لضمان تشغيل العاملين بكامل طاقتهم ورفع إنتاجيتهم (كمتوسط عام قُدِّر الموظف المدنى باعتباره يعمل لفترة تتراوح ما بين عشرين دقيقة وساعتين فى كل يوم عمل) والارتقاء بأحوالهم المادية من خلال الكفاءة الاقتصادية للأجهزة اللامركزية التى يعملون بها.

* إن مؤسسات الخدمة المدنية فى مصر تعيش فى أزمة، ولقد تحولت إلى عبء يثقل كاهل التنمية، وهناك أسباب عديدة وراء تلك الأزمة، ولكن هناك حقيقة بسيطة هى أن عالمنا تغير ومجتمعنا تبدل بينما الجهاز الإدارى للدولة كما هو يمارس عمله بنفس المنهج البيروقراطى المركزى المتسلط الموروث من عهود سابقة، فعصر الاتصالات والمعلومات أوجد معطيات جديدة تحتم اللامركزية فى مقابل البيروقراطية المركزية التى صارت شديدة البطء فى مجتمع تتحتم فيه سرعة الإيقاع، كما أنه أصبح من المستحيل على أى دولة فى عصرنا الحديث (مهما كانت درجة تقدمها) ملاحقة متطلبات مواطنيها مما يدعو إلى الاعتماد المتبادل بين الدولة والمواطنين، وإلى إشراكهم فى إدارة الخدمات التى يريدونها، وهذه المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية هى التى فرضت سياسات اقتصاد السوق وهى نفسها التى تفرض تطوير الجهاز الإدارى للدولة.

علاوة على ذلك فإن النظام الإدارى المصرى يعانى من عدة مشكلات منها على سبيل المثال:

• تعدد الوزارات والأجهزة المسئولة عن قطاع واحد وما يترتب على ذلك من

تضارب بالإضافة إلى التداخل بين الوظائف وعدم التحديد الدقيق للمسئوليات.
• القوانين واللوائح معقدة بل متناقضة.

• ظاهرة ازدهام البناء البيروقراطي حيث نظرت إليه الدولة الاشتراكية باعتبارها وعاء لتعيين الآلاف من الخريجين والمجندين المسرحين، ووجود هذه الكثافة الهائلة من الموظفين لأداء أعمال محددة وتفقيت العمل وتوزيعه على أكبر قدر من الموظفين، الأمر الذي أدى إلى بطء الروتين وتأخر الإنجاز، بالإضافة إلى أن توزيع الخريجين تم بصورة عشوائية على مختلف الوظائف بصرف النظر عن تأهيلهم.

• نظام الأقدمية المطلقة في الترقى وعدم الرضا الوظيفي.

• حالة من الخوف والشك مما جعل التمسك الصارم والشكلى بالقواعد البيروقراطية أفضل طرق للنجاة وأشاع حالة من الجمود وعدم المرونة.

هذه الموروثات أدت إلى ضعف الإنتاجية وصارت معوقاً للأداء البيروقراطي والمجتمع معاً، وعليه فإن تحديث الجهاز البيروقراطي يتطلب معالجة القضايا الأساسية التالية:

١ - ملامح البناء البيروقراطي حيث إن البناء التنظيمي الحالي غير عملي وتشابكت فيه الوظائف والأدوار بين المؤسسات مما أدى إلى الصراع والشلل.

٢ - ملامح العلاقة بين البيروقراطية والجماهير حيث انعدمت الثقة بينهما، وأهمية تبسيط القوانين واللوائح بهدف استعادة الثقة المتبادلة.

٣ - خصائص السلوك البيروقراطي وطبيعة الفئة البيروقراطية لعلاج انخفاض القدرة الإبداعية والابتكارية للبيروقراطية.

إعادة تعريف وتوصيف دور الحكومة

علينا أولاً أن نحدد رؤيتنا الإستراتيجية حول توزيع الأدوار والمسئوليات والمهام بين أجهزة الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة المحلية وتحديد أيضاً ما يجب أن تقوم به هذه الأجهزة، ثم علينا وبعد تحديد الأدوار أن نعيد هيكلة مهام كل تلك الأجهزة (توزيع المسئوليات والوظائف وتدرجات السلطة والكوادر

والاتصالات داخل الأجهزة والتنسيق بين الوحدات البيروقراطية والتعيين والتدريب والمرتبات والحوافز والترقيات).

إن هذه العملية ليست سهلة وتقتضى منا وضع مقاييس يتم بمقتضاها تحديد دور الحكومة المركزية، فالعوامل التالية تحتم سيطرة السلطة المركزية:

• المنافسة غير العادلة التي قد تنشأ بين المحافظات (أنظمة البيئة مثلاً).

• إعادة توزيع الدخل (نظم الضرائب مثلاً).

• النسق المتجانس داخل الوطن (نظم التأمينات والمعاشات مثلاً).

• المشروعات القومية (البحث العلمى، محطات توليد الكهرباء مثلاً).

ومن الأنشطة (على سبيل المثال) التي لا تندرج تحت هذه العوامل وتترك للإدارة المحلية: الفنون والثقافة، المواصلات والطرق الداخلية، إطفاء الحريق، العمل التطوعى، كما أن هناك أنشطة تتطلب دوراً من الحكومة المركزية ومشاركة فى التنفيذ من الإدارة المحلية مثل إنشاء المطارات والطرق بين المحافظات وبعضها، التعليم، الحفاظ وتنمية الموارد، السياحة.

وإننا نرى أن تطعيم المناصب العليا فى أجهزة الدولة المختلفة والإدارة المحلية بقيادات مشهود لها بالكفاءة والخبرة (من خارج الجهاز الحكومى) وذلك فى المرحلة الأولى للتطوير، سيؤدى إلى سرعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة وإلى نجاحه حيث ستكون نفس هذه القيادات مشاركة فى مقترحات تحديث الأجهزة التي تتولى أمرها.

فمن المهم جداً فى التنظيمات البيروقراطية أن يتولى قياداتها وإدارتها أشخاص من نوى الاسم والسمعة المرموقة سواء كانت هذه المنظومات فى المجال الصحى أو الخدمى العام أو العلوم أو القضاء أو التعليم أو الثقافة أو الفن أو الاقتصاد، ولا غرابة فى أنه فى كثير من النظم الديمقراطية يُعتمد هؤلاء من برلمان الدولة ويضفى هذا التعيين معنى لكيان الهيئة نفسها (مكتبة الإسكندرية على سبيل المثال).

ويتضمن برنامج الإصلاح الإدارى خطوات متتابعة وعلى مدى ٣-٥

سنوات، إعادة هيكلة تتم على مراحل زمنية ولا يشترط أن تعاد هيكلة جميع الأجهزة دفعة واحدة، فعملية الهيكلة ليست خطة متكاملة تهبط من أعلى التنظيم إلى المستويات الدنيا، بل هي خطة تفاعلية تتراكم وتتبلور فيها الأفكار والممارسات على امتداد مراحل الإصلاح وتشمل الموضوعات التالية:

١ - تحديد إطار جديد للهيكل الوظيفي وسلم المرتبات واختصار الدرجات والتوصيف (خمسة قطاعات: المهني، الفني، الخبرة، الإداري، الخدمي) وكسر جمود الهياكل التنظيمية السلطوية (القواعد الثابتة والنمطية للهياكل التنظيمية الحالية وترتيب وتوصيف الوظائف لا علاقة لها بالاحتياجات الحقيقية والمتغيرة للوحدات الإدارية).

٢ - نظام جديد للموازنة مبنى على الأداء (أى على المخرجات وليس على المدخلات) والنظر في القواعد الحالية التي تحكم الموازنة العامة وعلى رأسه قاعدة الشمول (تشمل الموازنة العامة جميع موارد الدولة) وقاعدة عدم التخصيص (بمعنى أنه لا يجوز تخصيص إيراد جهة معينة لمصروفات معينة مما يؤثر سلباً في النشاط ويعوق مرونة التنفيذ لتحقيق الأهداف)، فاللامركزية تعنى أن تتمتع المحليات بسلطات وصلاحيات أوسع، ومن بينها السلطات المالية التي تعتمد على موارد محلية، وكذلك نظام جديد للحسابات يأخذ في الاعتبار الالتزامات المالية وليس فقط المصروفات النقدية (Accrual accounting vs. Cash accounting).

٣ - نظم للحوافز مرتبطة بالأداء، وإنشاء مكتب خبرة تابع لوزارة التنمية الإدارية يسمى مكتب مراجعة الأداء Performance Review Office يعاون الأجهزة الحكومية في تطوير مقاييس الأداء وتقرير الحوافز بناء على الأهداف ويقوم بعمل استطلاعات آراء المواطنين لتقرير مستوى الخدمات المؤداة لهم وكذلك المعاونة في تطبيقات نظم الإدارة الكلية للجودة في الأجهزة الحكومية.

٤ - إسناد جانب من الأنشطة المساعدة التي تقوم بها الوحدات تدريجياً إلى جهات متخصصة لمباشرتها بأسلوب تعاقدى لحساب تلك الوحدات الحكومية، وبالإستعانة بالعمالة المتوافرة بالجهاز الحكومى (أعمال الصيانة/ النظافة/ الأمن/ النقل/ الطباعة/ تجهيز البيانات/ البوفيه والمطاعم/ العلاقات العامة/

الشؤون القانونية/ المراجعة والمحاسبة..).

٥ - مشاركة المواطنين فى مجالس إشرافية للأجهزة الحكومية وتقوم الحكومة بتعيين «مواطنين شرف» فى هذه المجالس، ونظم لمشاركة القطاع الثالث (العمل الأهلى التطوعى) فى بعض الأجهزة وخاصة تلك المرتبطة بالنواحي الإنسانية (كبار السن/ الأطفال).

٦ - إعادة صياغة أدوار وأهداف وصلاحيات المؤسسات التخطيطية والرقابية مثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة (الذى يمكن أن يتحول إلى مكتب مراجعة الأداء المشار إليه فى ٣)، والرقابة الإدارية، والجهاز المركزى للمحاسبات والنيابة الإدارية والقضاء الإدارى ووزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومى، بحيث تكون داعمة للتطور ومساندة للتحديث، وكذلك مراجعة أدوار وصلاحيات الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار والإنتاج (الهيئة العامة للاستثمار / الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للتصنيع.. إلخ)، واستكمال التطوير الإدارى (تنظيمًا وتكنولوجيا) لأجهزة الضرائب والجمارك والتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين الصحى.

٧ - مشروع لتكوين ولتحضير ولتأهيل الكوادر العليا للجهاز الإدارى للدولة وتقييم ومراجعة أداء ونتائج معهد إعداد القادة.

٨ - نظم لإعطاء الموارد مباشرة للمواطنين بدلا من إعطائها للأجهزة فى بعض الحالات (التأمين الصحى مثلا) وترك للمواطن حق اختيار الجهة التى سيلجأ إليها.

* وعلينا أن ندرك أن القضاء على الترهل والتضخم البيروقراطى لن يتأتى فقط بتطوير هياكل الأجهزة الإدارية وتدريب أو تغيير قياداتها بل أساسا فى الإقلال من حجمها، بحيث يتكون الجهاز الإدارى للدولة من عدد من الوحدات محدود كمًا ونوعًا وذلك بإسناد جانب من الأنشطة إلى جهات متخصصة كما أسلفنا وبتحويل العديد من هيئاته إلى شركات مستقلة (السكك الحديدية/ البريد/ النقل العام/ المطارات والموانى.. إلخ)، دون الإخلال بعنصر حقوق العمالة، وبحيث يقتصر التنظيم البيروقراطى على أقل عدد من المؤسسات وذلك من خلال دور للدولة يركز على المهام الحفازة لعوامل التنمية (الخطة/ عدالة

توزيع الثروة/ تشجيع التصدير/ البحث والتطوير/ الدراسات الماكرو/ الموازنة العامة..) وكذلك التركيز على مهام الرقابة العامة لصالح المجتمع ككل.

الإدارة المحلية: ديمقراطية ومشاركة وتنمية

عادة ما تنسجم الديمقراطية مع اللامركزية والإدارة المحلية منوط بها تعميق الديمقراطية ومشاركة المواطن فهي النموذج الأمثل للأداء الديمقراطي ولتحقيق الرقابة الشعبية، وقد سبق أن أوضحنا ضرورة نقل الاختصاصات المتعلقة بشئون المواطنين إلى السلطات المحلية بحيث تقتصر مهمة السلطات المركزية على التخطيط والتشريع والتنظيم والرقابة والتأهيل والتدريب وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تعجز عن تنفيذها الوحدات الإدارية، وبحيث تتولى المحليات مسئولية إدارة شئون الخدمات والاقتصاد والثقافة في إطار خطة الدولة.

الإدارة المحلية في حاجة إلى تحديث سياسى وإلى تحديث مالى ويتطلب التحديث المالى إقرار:

١ - مبدأ التشريع المحلى وتخويل المجالس المحلية حق التشريع المحلى فى مجالات محددة.

٢ - مبدأ التمويل المحلى وتخويل المجالس المحلية حق فرض الرسوم والضرائب المحلية واستقلالية موازنة المحافظات عن الموازنة العامة للدولة، وتحويل ما يرصد فى الموازنة العامة لكل محافظة (فى مختلف المجالات) إلى إعانة سد عجز (الفرق بين إجمالى الموارد المحلية وإجمالى النفقات).

إن تطوير الإدارة المحلية بالمفاهيم المذكورة عالية لن يؤدي فقط إلى التنمية المحلية، بل سيخفف تدريجياً من على كاهل السلطة المركزية أعباء الدعم المتزايد فى مجالات الغذاء والتعليم والصحة والإسكان والنقل، حيث إن الهدف من اللامركزية هو أيضاً إنكفاء المنافسة بين المحافظات فى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين ومشاركتهم فى الإدارة والتوازن التدريجى للمصروفات مع الإيرادات، وبحيث يوجه الدعم المتوافر من الحكومة المركزية إلى المحليات الأشد فقراً والمطلوب تنميتها لتصل إلى مستوى المحليات ذات مستوى المعيشة الأكثر ارتفاعاً.

التجارب العالمية للمحليات تعطي أمثلة عديدة للقدرة على ابتكار الحلول في أمور السياسة العامة، ففي مجال التعليم على سبيل المثال هناك تجارب إدارة المدارس الحكومية بواسطة جهات خارجية متخصصة في إطار النظام التعليمي العام أو إدارة المدارس بواسطة مجموعة من الآباء (charter schools) أو تكليف أهل الخبرة الذين خرجوا على المعاش من القوات المسلحة والحكومة وقطاع الأعمال بالتدريس في المدارس العامة للاستفادة من خبرتهم العملية، كما أن بعض المحليات طبقت برنامج "تبنى مدرسة عامة" Adopt a school بواسطة الشركات الكبرى، وما ينطبق على التعليم يسرى على بقية الأنشطة الأخرى خاصة في المجال الصحي، وعندنا في مصر نزعة قوية للتكافل الاجتماعي يمكن استثمارها بشكل أفضل بواسطة المحليات وبمشاركة المواطنين وخاصة في مجال رعاية الأيتام وأطفال الشوارع والعجزة ومحاربة الفقر، ولكن مشاركة المواطنين المادية لا تغني عن أهمية تنمية المحافظات لمواردها وسد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تجربة المحليات في العالم أظهرت أنها كانت تعتمد كنسبة عالية من الإيراد على ضرائب الملكية، إلا أن الأمر لم يستمر هكذا نتيجة تزايد احتياج المواطنين للخدمات العامة، وبالتالي أصبح الاعتماد الرئيسي في تمويل تلك الخدمات على النسبة الإضافية التي تحددها الولاية أو المحافظة على ضريبة المبيعات وضرائب الدخل، وفي جميع الأحوال فإن الابتكار وتخفيض تكلفة الخدمة هو التحدي الذي تواجهه الإدارة المحلية في عملية التحديث المالي.

أما بالنسبة للتحديث السياسي فإن التحدي يتمثل في أمرين:

١ - الارتقاء بالقدرة المؤسسية للمحليات، وتشير العديد من التجارب في هذا الصدد إلى أن الكثير من المدن الصغيرة استعانت بمديرين محترفين من خارج الحكومة لإدارة العمليات اليومية أو بخصخصة عدد من الخدمات أو التعاقد على أدائها بواسطة القطاع الخاص. (أدت برامج الصندوق الاجتماعي دورًا ملموسًا في الارتقاء بالطاقة المؤسسية للمحليات).

٢ - قيام القيادات المحلية بالارتقاء إلى مستوى سياسي يتمكنها من بلورة برامج مستحدثة ومبتكرة في التعليم والرفاهة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحتى في التجارة الخارجية.

* بالإضافة إلى ذلك فإن المقترحات الخاصة بإعادة هيكلة الجهاز الإدارى تسرى بنفس القدر على المحليات، ولا بد من تحديد واضح لهيكل الإدارة المحلية الذى يتشكل من مجالس المحافظات ومجلس لكل مدينة يبلغ سكانها أكثر من ربع مليون نسمة ومجلس للبلدة ومجلس للقرية ذات الشخصية الاعتبارية والوحدة الريفية (مجموعة من القرى والمزارع) ومجالس الأحياء فى المدن الكبرى، وتشكل المجالس جزئياً بالانتخاب وجزئياً بالتعيين، كما أنه لا بد من فصل السلطة التنفيذية عن قيادة المجالس المحلية، أما بالنسبة للمحافظ الذى يعين بقرار من رئيس الجمهورية فإن المقترح أن تكون مدة ولايته أربع سنوات ويتم الاستفتاء عليه شعبياً بواسطة أهل المحافظة بعد هذه السنوات الأربع لإمكان استمرار ولايته لمدة أربع سنوات جديدة، وفى حالة رفض المواطن لاستمرار المحافظ يقوم رئيس الجمهورية بتعيين خلف له، وفى جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة بقاء المحافظ على رأس المحافظة على ثمانى سنوات.

الحكومة الرشيقة: منظومة شبكية من وزارات وهيئات عامة

* الإدارة الحكومية للدولة تجزأت بدرجة كبيرة بين عدد من الوزارات جعل من الصعب اتخاذ مواقف متجانسة فى مواجهة المشكلات والمتغيرات المتلاحقة، كما أدت إلى سلبية وجمود الأجهزة والهيئات التابعة للوزارات نتيجة تمركز القرار فى المستويات العليا للتنظيم الوزارى مما دفع إلى تدخل مستمر من رئيس الوزراء، بل من رئيس الدولة أيضاً.

دور السلطة المركزية للوزارات يجب أن يقتصر على أمور التخطيط والتقييم والمساندة والرقابة والإشراف، والإصلاح الإدارى لا يتحقق مع حكومة بهيكلها الحالى، حيث يقوم الوزير بالأعمال التنفيذية، بل مع حكومة محدودة فى عدد وزاراتها يكون فيها الوزير السياسى ذا مهمة إستراتيجية من الدرجة الأولى تاركاً لوكلاء الوزارة والمساعدين من المتخصصين إدارة العمل التنفيذى، ويتطلب ذلك إدماج وزارات يقتضى التخطيط الإستراتيجى جمعها تحت قيادة واحدة مثل الزراعة واستصلاح الأراضى والرى والموارد المائية، والصحة وحماية المستهلك، والتعليم والثقافة، والصناعة والتجارة (كيان واحد يتوجه نحو التصدير)، والنقل والطاقة (كهرباء/ بترول/ غاز)، والعلاقات الخارجية

(الشنون الخارجية والتعاون الدولي)، وإلغاء وزارات مثل التموين والأوقاف والإعلام وقطاع الأعمال العام والطيران المدني والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة والشباب والسياحة والتنمية المحلية، وتحويل اختصاصات هذه الوزارات إلى وزارات وهيئات قائمة مطلوب تفعيل دورها واستقلاليتها عن نظم البيروقراطية الحكومية، ويكون تعيين رؤساء تلك الهيئات (بدرجة وزير إذا اقتضى الأمر) بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من رئيس الوزراء، ويتولى وزير الدولة لشنون التنسيق الحكومي دور الربط بين تلك الهيئات والحكومة المركزية، كما تنشأ مجالس تنسيق بين الهيئات لتحقيق التكامل بينها (عضوية المجالس من داخل الهيئات ورئاستها من الخارج بناء على قرار من رئيس الوزراء).

وهناك اعتقاد (ضمن موروثات الفكر البيروقراطي المركزي) بأن إلغاء بعض الوزارات يعنى فقدان أهمية النشاط الذى تمارسه، والعكس هو الصحيح، فهئية قناة السويس - مثلا - تكمن كفاءتها وفعاليتها فى كونها هيئة مستقلة لها لوائحها وتنظيمها الخاص وتمثل مصدراً مهماً لإيرادات الدولة السيادية، وكذلك يجب أن يكون الحال بالنسبة للهيئات التى ستتولى صلاحية الوزارات الملغاة مثل هيئة السلع التموينية والمجمعات الاستهلاكية وهيئة تنشيط السياحة والهيئة العامة للمجمعات العمرانية (هناك اقتراح بتحويل المجمعات العمرانية الجديدة إلى شركات) وهيئة الأوقاف وهيئة الإذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات وهيئة الطيران المدني... إلخ.

ويضم الهيكل المقترح للحكومة ١٦ وزارة هى: العلاقات الخارجية، النقل والطاقة، التنمية والتخطيط، المنافسة، الزراعة والرى، العلم والتكنولوجيا، الاقتصاد والنقد، الأمن الداخلى، التجارة والصناعة، الصحة وحماية المستهلك، التعليم والثقافة، الدفاع والإنتاج الحربى، الموازنة، البيئة، العدل، الشنون الاجتماعية والتشغيل، كما يضم عدد ٤ وزراء دولة (وزير دولة لشنون البرلمان، ووزير دولة للتنسيق الحكومى، ووزير دولة للاتصالات والمعلومات، ووزير دولة للإصلاح الإدارى)، ويتولى نائب لرئيس الوزراء الإشراف على وزارات الدولة، حيث إن مهام هذه الوزارات الأربع مرتبطة أشد الارتباط بباقى الوزارات وبالهيئات العامة، وبالنسبة لوزارة الاقتصاد فنرى أهمية إعادتها فى

ظل الظروف الراهنة وتجربة إغائها، وإضافة النقد إليها لا تنتقص من صلاحيات البنك المركزي (طبقاً للتشريع الجديد) والمنوط به التنفيذ المستقل للسياسة النقدية في إطار السياسات المالية والنقدية للحكومة (من خلال مجلس التنسيق) التي هي خاضعة للمساءلة الدستورية عن هذه السياسات أمام رئيس الدولة ومجلس الشعب، وبالنسبة لاختصاص وزارة قطاع الأعمال فتنقل إلى مكتبها الفني الذي يلحق برئيس الوزراء مباشرة كما كان الوضع في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما أن اختصاصات وزارة التنمية المحلية ستنتقل إلى وزارة التنمية والتخطيط، أما وزارة القوى العاملة والهجرة فتوزع اختصاصاتها لا مركزياً بين وزارات التنمية والتخطيط والشئون الاجتماعية والمنافسة، واختصاصات وزارة الثقافة توزع بين وزارة التعليم والمجلس الأعلى للثقافة والمحافظات (قصور الثقافة) وأكاديمية الفنون وهيئة المتاحف، ومن الطبيعي أن تزيد اختصاصات وصلاحيات ومسئوليات مجالس مثل المجلس الأعلى للسكان والمجلس الأعلى لرعاية الشباب والمجلس الأعلى للأجور ومجلس تنمية القوى البشرية، التي ستكون برئاسة رئيس الوزراء أو نائبه (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية) مع تعيين مدير تنفيذي لها، ونقل مهمة إسكان محدودى الدخل إلى المحافظات - مثل ما هو متبع في العديد من دول العالم - سيكون له الأثر البالغ في إيجاد حلول عملية لتلك المشكلة التي تؤرق الدولة والمجتمع لما لها من تداعيات اجتماعية.

إن الدعوة إلى اللامركزية في الأنشطة السابق ذكرها يجب أن يصاحبها تغيير في نظرتنا ومفهومنا لطبيعة وشكل السلطة في عصر تداعت فيه التنظيمات الإدارية المبنية على الهيراركية لتحل محلها التنظيمات الشبكية التي تتحقق الروابط بينها من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وليس من خلال خطوط السلطة الرأسية.

الشق الاقتصادي في وثيقة الإسكندرية

مؤتمر "قضايا الإصلاح العربى.. الرؤية والتنفيذ"

تناولت محاور الإصلاح السياسى والاجتماعى والثقافى فى وثيقة الإسكندرية مجموعة من الرؤى المحددة عبرت بجسارة وصدق عن آمال وطموحات السواد الأعظم من المواطنين العرب بصرف النظر عن اتجاهاتهم الفكرية حيث تناولت أطروحات تلك المحاور مجموعة من الأولويات لبناء نظم ديمقراطية ولصياغة عقد اجتماعى جديد بين الدولة والمواطن، ولتهيئة المناخ الثقافى للتحديث، وهكذا جاء تركيز المحاور الثلاثة فى الوثيقة لينصب على رجل الشارع العربى بكل همومه ومشكلاته وطموحاته لمستقبل أفضل، ولم يكن الحال بنفس القدر بالنسبة للمحور الاقتصادى الذى عجز عن الارتباط بالتنسيق المتجانس لإستراتيجية وأهداف المحاور الأخرى! غير أن الاهتمام الواسع من الإعلام والجماهير بالشق السياسى وبصفة خاصة حجب - لحسن حظ الوثيقة - القصور الذى شاب المحور الاقتصادى ليكون معضداً ومسانداً للمحاور الثلاثة الأخرى.

لقد اتسمت مقترحات الشق الاقتصادى بالعمومية ولم تخرج عن توصيات مؤتمرات وندوات الاستثمار التى نظمت فى العالم العربى منذ بداية القرن الماضى بمشاركة محلية أو إقليمية أو دولية، ولم تأخذ فى الاعتبار حصيلة دراسات جادة ومتعمقة قام بها علماء الاقتصاد السياسى وخبراء إستراتيجيات التنمية العرب والأبحاث الرصينة التى قامت بها المراكز العربية وغير العربية فى مجال التنمية المستدامة، فالإصلاح فى مجال الاقتصاد يتطلب النظر فى

معنى "مكونات التنمية" والتركيز على "جودة التنمية" التي قد تغيب عن أعيننا إذا اقتصرنا رؤيتنا على الأرقام الجافة للدخل القومة (على سبيل المثال) دون تفحص مكونات وطرق توزيع هذا الدخل، فالمقصود أن نعي المضمون الحقيقي والواقعي لمفاهيم التنمية في عالمنا العربي بحيث تتبلور أطر وسياسات التنمية الاقتصادية بهدف مواجهة أسباب التخلف، وفي نفس الوقت مشكلات وهموم المواطن العربي، وهي السياسات التي تعطي في مجملها الأولوية لمكافحة الظروف التي تنعدم فيها "العدالة"، والمرتبطة بتكافؤ الفرص الاقتصادية وتضييق الفجوة بين المحظوظين والمحتاجين من أبناء وبنات الوطن العربي، وهذا التوجه الإستراتيجي بإمكانه إضفاء "الشرعية" على الشق الاقتصادي، فنحن في عالمنا العربي نعاني - بدرجات متفاوتة - من اقتصاد مزوج حيث عالمان مختلفان تمامًا، نمطان للحياة يوجدان جنبًا إلى جنب، جزر من الرخاء وسط بحار من الفقر مما يولد ضغوطًا اجتماعية وسياسية هائلة تسمح لقوى التطرف بأداء دورها الهدام.

وعليه كان السؤال الذي يجب أن يشغل - في تصوري - المشاركين في المحور الاقتصادي هو "كيف تجعل الحياة الاقتصادية أفضل وأكثر أمانًا للمواطن العربي العادي؟" ويأتي الرد عليه بالتالي بمبادئ محددة للهندسة الاجتماعية لمحاربة الفقر وعدم المساواة في مجالات الإسكان والعمل والثروة، وإعادة صياغة مفهوم العمل بحيث لا يقتصر على بيع وقت المواطن العربي للمنشأة بل العمل كتحقيق لذات الفرد بشكل يتوافق مع بقية أنشطته في الحياة، وأيضًا بصياغة علاقة الملكية الخاصة بالعمل، فترحب بالملكية التي تؤدي إلى الإبداع في العمل ونشجب الملكية التي تعوض عن العمل، ونقبل الثروة الخلاقة ولكننا نفرق بين الإثراء الحميد المسموح به اجتماعيًا والإثراء الخبيث الذي يتم على حساب المجتمع، كما يتطلب السعي إلى تحسين مستوى معيشة المواطن العربي طرحًا عمليًا (بعيدًا عن الشعارات) للعوامل المؤثرة في مستوى المعيشة وهي بالتحديد "الإنتاجية وتوزيع الدخل والبطالة"، فالمعنى الوحيد للتنافسية هو الإنتاجية، والإنتاجية هي المحدد الأول لمستوى المعيشة على المدى الطويل ومحاولة تعريف التنافسية على أساس فائض في الميزان التجاري مثلًا هو أمر

غير موفق فزيادة الصادرات نتيجة انخفاض الأجور في الوقت الذي يستورد العالم سلعا وخدمات معقدة يصعب على منشآتنا إنتاجها قد يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ولكنه بالقطع سيُخفض من مستوى المعيشة، كما أن التنافسية لا تعنى "كم الوظائف لتشغيل الشباب العربي ولكن نوعية هذه الوظائف"، فالعبرة ليست في تشغيل الشباب العربي في أعمال متدنية بأجور منخفضة، هذه بعض الأمثلة المختصرة للفكر التنموي الغائب في الشق الاقتصادي للوثيقة الذي كان لابد له من التكامل مع مفاهيم حقوق الإنسان الواردة بالمحاور الثلاثة الأخرى وذلك بطرح المفاهيم الاقتصادية المرتبطة "بغايات الإنسان" التي تتحدد بثلاثية "المعرفة والعمل والأمل"، والتصدي لما يعوق هذه الغايات، وعندئذ تتلاقى المحاور السياسية والاجتماعية والثقافية مع المحور الاقتصادي في نهج متسق للإصلاح وتتواءم في حزمة أهداف مترابطة للتقدم.

علاوة على ما سبق فلقد تجاهل المحور الاقتصادي قضايا بالغة الأهمية منها على سبيل المثال: أولا: أهم درس من تجارب التنمية الاقتصادية عبر التاريخ وهو "الدور التنموي للدولة كمحرك أساسي ورئيسي لتنمية أي مجتمع في أي عصر"، ومحددات وأبعاد وشروط هذا الدور الذي يتسم بقيادة الدولة للاقتصاد، على عكس نموذج الدول الاشتراكية الذي اتسم بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ويطلق على هذا الشكل من التوجه الرأسمالي صفة الرأسمالية الإستراتيجية Strategic Capitalism (أوروبا الغربية/اليابان/دول جنوب شرق آسيا) لتمييزه عن الرأسمالية الفردية Individualistic Capitalism التي يتصف بها النموذج الأمريكي الذي لا يصلح بالقطع للمنطقة العربية في ظل أوضاعها الراهنة وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية.

ثانيا: الاقتصاد الذي يتعامل مع الموارد الطبيعية (البتروول/الغاز/الفوسفات/الأرض الزراعية.. إلخ) على أنها دخل Income وليس رأس مال Capital، ولا يفرق بالتالي بين الموارد المتجددة أو الناضبة في الطبيعة، وستتجلى النتيجة في نضوب الموارد وما يترتب عليه من نقص في الطاقة وانحدار في خصوبة الأرض وزحف التصحر وندرة المياه، وكل ذلك على حساب التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي لمستقبل الأجيال القادمة.

ثالثاً: عالم العمل والإنتاج وتوازن حقوق رأس المال والعاملين، ودور النقابات العمالية والمهنية وتنقلية العمالة العربية بما يحفظ حقوقها من خلال توافق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية وإلغاء نظام الكفيل المهدر لكرامة الإنسان العامل، وإرساء قواعد حوكمة الشركات Corporate Governance وثقافة الديمقراطية داخل منشآت الأعمال وميثاق شرف لمنظمات وقيادات الأعمال ينظم ويرسى دعائم قيم التعامل والبعد عن مظاهر الترف والإنفاق السفهى (مثل على ذلك ما يسمى Caux Round Table على مستوى القيادات الرأسمالية في العالم الغربي)، وسن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة وحقوق المستهلك العربي، وتعميق نظم التوافق Harmonization في مواصفات السلع والخدمات العربية وقواعد اختبارها وصلاحياتها وأساليب خفض تكلفة التعاملات Transaction Cost وذلك كله بهدف رفع الإنتاجية العربية والارتقاء بمستوى المعيشة وجودة الحياة.

رابعاً: صيغة للتعامل مع العولمة الاقتصادية وبلورة أفكار واقعية من خلال مؤسسات عربية جديدة تتم بالفاعلية وعلى سبيل المثال مركز قومي للعلوم (للتنسيق بين المراكز البحثية العربية)، ومعهد قومي للمواصفات القياسية وهيئات عربية إشرافية مخولة بسلطات في مجالات الطاقة والمياه وحماية البيئة وإنشاء مراكز للتميز التكنولوجي متنوعة (تختص كل دولة بالمركز الذي يناسب قدراتها في مجال بعينه)، ومجلس عربي للمنافسة بمشاركة العام والخاص وتحت مظلة الجامعة العربية للتعامل مع القضايا الشائكة المتعلقة بالمنافسة على المستويين العربي والدولي، ومؤسسة للإشراف على أسواق المال العربية، والاتفاق على أسلوب للتفاوض الجماعي المشترك داخل منظمة التجارة الدولية ومع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

خامساً: تنفيذ مشروعات قومية مشتركة تحدث تغيرات جذرية ويتضافر فيها الإمكانيات العربية المتوافرة من رأس مال وعماله زراعية وبحث علمي في التكنولوجيا الحيوية بهدف تحقيق الاكتفاء العربي من الغذاء للملايين الذين سيأتون للحياة في السنوات القادمة، بما يضمن استقلالية القرار العربي في المستقبل وإمكانية تحقيق برامج الإصلاح التابعة من داخل المجتمع العربي دون الخضوع لضغوط خارجية، وكذلك إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذي

سيحدث الربط الشبكي بين المؤسسات العربية مشكلا "البنية المعلوماتية العربية" ومشروع الطريق السريع للمعلومات لن يكون فقط المحرك الأساسي للاندماج الاقتصادي العربي ولكنه سيصبح الوسيلة القادرة على توليد - وباستمرار - فرص عمل جديدة للشباب العربي وعلى إتاحة أنماط جديدة من التعلم من خلال الربط مع شبكات الطرق السريعة الدولية الأخرى.

إن الموضوعات الاقتصادية التي نالت الاهتمام في وثيقة الإسكندرية هي تلك المرتبطة بالاستثمار ومطالب قطاع الأعمال وهي لها بالقطع أهمية في عملية الإصلاح وستحظى بطبيعة الحال بالتأييد الخارجي، إلا أن قبول أية صيغ اقتصادية داخل الوطن العربي سيتطلب إعادة بلورة الشق الاقتصادي ليأخذ في الاعتبار اهتمامات وطموحات المواطن العادي، وعندئذ سيرتقى هذا المحور إلى مستوى المحاور السياسية والاجتماعية والثقافية بوثيقة الإسكندرية.

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

المراجع

- **The Clash of Civilizations and the Remarking of World Order, Samuel P. Huntington.**
- **World Orders: Old and New, Noam Chomsky.**
- **Necessary Illusions, Thought Control in Democratic Societies, Noam Chomsky.**
- **Naissance et Olécline des grandes puissances, Paul Kennedy.**
- **The Anatomy of Power, J.K. Galbraith.**
- **The Culture of Contentment, J.K. Galbraith.**
- **Power and Prosperity, Mancur Olson.**
- **Culture Matters, edited by Lawrence E. Harrison.**
- **Underdevelopment is a state of mind, Lawrence E. Harrison.**
- **A History of Western Philosophy, Bertrand Russell.**
- **The Revolt of the Masses, José Ortega Y Gasset.**
- **The Road to Serfdom, F.A. Hayek.**
- **False Dawn, John Gray.**
- **Free Market Economics, Andrew Schotter.**
- **The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Max Weber.**
- **General Economic History, Max Weber.**
- **Economy and Society, Max Weber.**
- **The Theory of Social and Economic Organization, Max Weber.**
- **Capitalism, Socialism and Democracy, Joseph Schumpeter.**
- **The Theory of Economic Development, Joseph Schumpeter.**

- Democracy in an Age of Corporate Colonization, S. Deetz.
- Multinational Enterprises and the Global Economy, J. Dunning.
- The Origins of Order, S. Kauffman.
- Images of Organization, Gareth Morgan.
- Order out of Chaos, I. Prigogine.
- The McDonaldisation of Society, G. Ritzer.
- Powershift, Alvin Toffler.
- The Human Use of Human Beings, Norbert Wiener.
- Creating a New Civilization, Alvin Toffler.
- The American Challenge, J.J. Servan-Schreiber.
- One-Dimensional Man, Herbert Marcuse.
- The Role of Think Tanks in U.S. Foreign policy, Electronic Journal of the US Department of State.
- Development as Freedom, Amartya Sen.
- Superclass, David Rothkopf.
- La Trahison des Economistes, Jean- Luc GréauEe.
- Supercapitalism, Robert Reich.
- Bad Samaritans, Ha-Joon-Chang.
- The Secret History of the American Empire, John Perkins.
- Fair Trade for All, Stiglitz and Charlton.
- The Shock Doctrine, Naomi Klein.
- The Orioin of Wealth, Eric Beinhocker.
- The Other Path, Hernando de Soto.
- The Good Society, J.K Galbraith.
- The Great Unrevealing, Paul Krugman.
- The Challenge of Global Capitalism, Robert Gilpin.
- After the Neocons, Francis Fukuyama.
- The Collapse of Globalism, John Ralton Saul.
- Our Endangered Values, Jimmy Carter.
- Fair Growth, Birdsall, De La Torre and Menezes.
- Preparing for the twenty first Century, Paul Kennedy.

- The Coming Global Boom, Charles Morris.
- Imperial Ambitions, Noam Chomsky.
- Hegemony or Survival, Noam Chomsky.
- House of War, James Carroll.
- Perilous Power, Noam Chomsky.
- The Israel Lobby and US Foreign Policy, Mearsheimer and Walt.
- Making Globalization Work, Joseph Stiglitz.
- The Return of Depression Economics, Paul Krugman.
- Free to Choose, Milton Friedman.
- The idea of Justice, Amartya Sen.
- Political Liberalism, John Rawls.
- Our Posthuman Future, Francis Fukuyama.
- The End of Oil, Paul Roberts.
- Predictably Irrational, Dan Ariely.
- Innovation Explosion, James Brian Quinn.
- Hot, Flat and Crowded, Thomas.
- Friedman.
- The World is Flat, Thomas Friedman.

- كيف نصنع المستقبل؟ : روجيه جارودي.
- أمريكا طليعة الانحطاط : روجيه جارودي.
- الوعي التاريخي والثورة الكونية : السيد يسين.
- الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا : نورمان كلارك، ترجمة: د. رضا محرم.
- اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن ٢١ : روبرت رايتش، ترجمة: سمية شعبان.

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

المحتويات

٧	مقدمة ورسالة
	القسم الاول: إخفاقات الاقتصاد الدولي وإعادة صياغة الرأسمالية
١٥	١ - أعراض كئيبة لتوجهات خاطئة
٢٠	٢ - التصدي والتحول نحو الديمقراطية الاقتصادية
٢٤	٣ - الاقتصاد والعالم عند مفترق طرق
٣٠	٤ - اقتصاد الكوارث
٥٠	٥ - تجارة حرة أم تجارة عادلة؟
٥٤	٦ - مخاطر حركة الأموال العالمية
٥٨	٧ - احتكار المعرفة
٦٠	٨ - إعادة صياغة الرأسمالية
٦٥	٩ - الدولة والسوق.. دروس التسعينيات
٦٩	١٠ - دور الدولة ومستقبل الرأسمالية
٧٩	١١ - أجندة إنسانية لاقتصاد السوق
٨٦	١٢ - الديمقراطية الاقتصادية
٨٩	١٣ - القوى العالمية الخفية والاقتصاد الدولي المارق
	القسم الثاني: العولمة في خدمة الشركات الدولية
٩٥	١ - احتيال باسم قوى السوق والديمقراطية
١٠٠	٢ - الشركات المارقة وأسعار الغذاء
١٠٦	٣ - الشركات عابرة الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر
١٠٩	٤ - التجارة الدولية والفقراء

١١٣ ٥ - هل ستنتهى العولمة؟

١١٩ ٦ - العولمة بين الإصلاح أو الانهيار

القسم الثالث: الإمبراطورية الأمريكية

١٢٥ ١ - سياسات القوة والسطو على العالم

١٣٠ ٢ - الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية

١٤٤ ٣ - "الشركة الأمريكية" وتشكيل العقل الأمريكى

١٤٩ ٤ - فضيحة شركات أم أزمة نظام؟

١٥٤ ٥ - قيم فى خطر

١٥٩ ٦ - ما بعد المحافظين الجدد

١٦٤ ٧ - براميل الحرب!

١٦٨ ٨ - المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل

القسم الرابع: أجندة وطنية

١٧٥ ١ - التنمية المصرية والتطورات العالمية

١٨١ ٢ - سياسات اقتصادية لعدالة النمو

١٨٧ ٣ - مواجهة ثورة الأسعار

١٩١ ٤ - التكنولوجيا وديناميكية الإصلاح

١٩٤ ٥ - تحديات التحول لاقتصاد المعرفة

١٩٧ ٦ - مستقبل اقتصاد الطاقة

٢٠٣ ٧ - تفويض للتغيير

٢٠٧ ٨ - الخدمة العامة... إلى أين؟

٢١٠ ٩ - إعادة هيكلة الجهاز الإدارى للدولة

٢٢٣ ١٠ - الشق الاقتصادى فى وثيقة الاسكندرية

٢٢٩ المراجع

منافذ بيع مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم ١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ - ٢٥٧٧٥٢٢٨ ٢٥٧٧٥١٠٩ داخلي ١٩٤	مكتبة المبتديان ١٣ ش المبتديان - السيدة زينب أمام دار الهلال - القاهرة مكتبة ١٥ مايو مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز
مكتبة مركز الكتاب الدولي ٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨	مكتبة الجيزة ١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة ت: ٣٥٧٢١٣١١
مكتبة ٢٦ يوليو ١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة ت: ٢٥٧٨٨٤٣١	مكتبة جامعة القاهرة خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعي بالجامعة - الجيزة
مكتبة شريف ٣٦ ش شريف - القاهرة ت: ٢٣٩٣٩٦١٢	مكتبة رادوبيس ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة مبنى سينما رادوبيس
مكتبة عرابي ٥ ميدان عرابي - التوفيقية - القاهرة ت: ٢٥٧٤٠٠٧٥	مكتبة أكاديمية الفنون ش جمال الدين الأفغانى من شارع محطة المساحة - الهرم مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
مكتبة الحسين مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة ت: ٢٥٩١٣٤٤٧	مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوي الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة الإسكندرية

٩٤ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت: ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا -

المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير

- طنطا

ت: ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة الإسماعيلية

التعليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت: ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقاً - المحلة

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإداري - بكلية الزراعة

- الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت: ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلي - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومي - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت: ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة أسوان

السوق السياحي - أسوان

ت: ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت: ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة

والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت: ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠

ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت: ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

عصير الكتب
www.ibtesama.com
منتدى مجلة الإبتسامة

إنسانيات

مجموعة الحقول المعرفية التي تعنى بدراسة الإنسان وتاريخه وبيئته وواقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي، وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم وأنساق ثقافتهم وقيمهم في علوم مثل التاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبي.

السطو على العالم

يكشف هذا الكتاب عن سيطرة إيديولوجية اليمين المحافظ (النيوليبرالية) على نهج التنمية في معظم دول العالم خلال الثلاثين عاما الماضية؛ وذلك لتبني أهل الفكر وأصحاب القرار في العالم وفي المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد لهذا النهج، ومعه تمكنت الشركات عابرة الحدود أن تسطو على منطلقات الغذاء والطاقة والميديا والنشر والتمويل في العالم، واستخدام سياسات اليمين المتطرف وأدوات الاحتكار العالمي وغسيل العقول وتشويه مفاهيم التنمية والديمقراطية.

كل تلك الشواهد التي تعتمد على الرصد والتحليل والقراءة الثاقبة بحثا عن أجندة وطنية في شؤون الاقتصاد المصري وسياسات للتنمية الاقتصادية تهدف إلى مواجهة التخلف ومشكلات وهموم المواطن.

شريف دلاور

أستاذ الإدارة الزائر بكلية الدراسات العليا للإدارة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. من مواليد الإسكندرية ١٩٤٠. تخرج في كلية الهندسة جامعة الإسكندرية ١٩٦٢. مارس العمل التنفيذي في أنشطة متنوعة منها الصناعات التحويلية، وقطاع البترول والمقاولات. عضو في مؤسسات عدة منها: المجلس الأعلى للثقافة، ومجلس أمناء جامعة الإدارة العليا، ومجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية. عمل مستشارا لمنظمة الأمم المتحدة في الدول العربية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. صدر له: "التغيير.. لماذا وكيف؟" و"قضايا ومعالج في طريق الإصلاح الاقتصادي"، و"تحديث مصر" و"الاقتصاد المصري والعولمة".

ISBN# 9789772072033



6 221149 024069



بصريات



www.ibtesama.com